الملتقى.. نداء حزبي ووطني لبحث واقع الاتحاد الوطني الحالي وهويته

المرصد AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 28
الخميس
2022/05/26

No. : 7658

حوارات صريحة

أرضية مناسبة للتفاهم وكسر الجمود

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

- الاتحاد الوطني والديمقراطي الكردستاني: حوارات صريحة
- الاتفاق حول المسائل ذات البعد الوطني يعزز كيان اقليم كردستان
- ملتقى الاتحاد الوطني... رؤى جديدة وسياسات عصرية
- قوباد طالباني: ضرورة الوقوف بوجه ظاهرة العنف ضد النساء
- المخاطر على البيئة لم تصبح الى الآن مسألة سياسية
- رئسة برلمان كردستان: الأوضاع السياسية تتجه نحو الاستقرار
- "سياسة التمييز في إدارة المناطق المتنازع عليها لا تخدم أحدا"
- تأكيدات على حل المشاكل عن طريق الحوار والاحتكام الى الدستور
- مسرور بارزاني: قرار المحكمة الاتحادية حول نفط كردستان سياسي وغير دستوري
- الانفراجة الكردية خطوة اولية باتجاه حل الانسداد

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- زهير كاظم عبود: ردة الفعل في تنفيذ الأحكام والعقوبات
- علي الياسري: 5 سيناريوهات للأزمة السياسية بالعراق
- أهمية وجود بعثة للاتحاد الأوروبي في العراق
- عادل الجبوري : رسائل السفير الإيراني.. وثوابت طهران في مرحلة التحوّلات

المرصد التركي و الملف الكردي

- جمعة جيجك: الكرد والسياسة الانتخابية في تركيا
- الرئيس المشترك لحزب الشعوب الديمقراطي مدحت سنجار: يعادون الحقوق والحريات، ويمارسون الضغوطات على السياسات الديمقراطية
- جنكيز جاندار: تعنت تركيا في الناتو يهدد أكثر من عضويته
- حسني محلي: تركيا وحلف الأطلسي.. ماذا يريد إردوغان من بايدن؟
- اردوغان: نهجنا تجاه توسيع الناتو ينبع من موقفنا حول الإرهاب

المرصد السوري و الملف الكردي

- الهام احمد : المركزية الاستبدادية أوصلت سورية إلى الدمار
- منيب السائح: تركيا وأوكرانيا و"المنطقة الآمنة" في سوريا..
- السفير روبرت فورد: حسابات وخطوط حمراء جديدة في سوريا

المرصد الإيراني

- إيران: لدينا الارادة اللازمة للوصول الى اتفاق دائم ومستديم
- العرب وإيران: حوار حول أزمات المنطقة
- إميل أفدالياني: كيف تنظر إيران إلى تطورات الحرب الروسية في أوكرانيا؟

رؤى و قضايا عالمية

- جولة بايدن الآسيوية وتداعياتها الخارجية والداخلية
- كيف يجب أن يتغير الاتحاد الأوروبي؟
- «الناتو» والبنية الأمنية الأوروبية الجديدة
- حصة البادية : الشعبوية: آليات ووسائل
- فرص التعايش والتسامح وتحدياتهما في ظل الإعلام الرقمي

العدد: 7658... 2022-05-26

الاتحاد الوطني والديمقراطي الكردستاني:

تشكيل لجنة لبحث انتخابات الاقليم ودعم مؤسسات الحكومة

عقد المكتبان السياسيان للاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني اجتماعا في أربيل بحضور بافل جلال طالباني ونيجيرفان بارزاني، وعقب الاجتماع صدر بلاغ مشترك عن الجانبين فيما يأتي نصه:

عُقِدَ الأربعاء ٢٠٢٢/٥/٢٥، في رئاسة إقليم كردستان، الاجتماع المشترك للمكتبين السياسيين للحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، وجرى خلال الاجتماع، التباحث بشكل صريح حول العلاقات الثنائية بين الجانبين والأوضاع الراهنة في العراق وإقليم كردستان وتهيئة الأرضية الملائمة للتعاون والعمل المشترك.

وشدد الجانبان على أنه وبعد مبادرة رئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني وزيارته الى السليمانية، هناك أرضية مناسبة للتفاوض وتطبيع وتعزيز العلاقات بين الجانبين والعمل على إعادة الثقة بينهما وتعاون الأطراف السياسية عن طريق التفاهم والحوار.

وقرر الجانبان استمرار الاجتماعات المشتركة للمكتبين السياسيين للاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي بهذا الغرض، ضمن مبادئ العمل المشترك، كما ستتولى لجنة مشتركة للمكتبين السياسيين لكلا الحزبين التباحث حول إجراء انتخابات برلمان كردستان المقبلة».

وفي محور آخر من الاجتماع تم التأكيد على دعم ومساندة الطرفين لحكومة إقليم كردستان ومؤسساتها الشرعية واستمرار إيقاف الحملات الإعلامية ضد الآخر.

الاتفاق حول المسائل ذات البعد الوطني يعزز كيان اقليم كردستان

أكد الاتحاد الوطني الكردستاني وجماعة العدل الكردستانية، ضرورة اتخاذ خطوات فعلية وسريعة بهدف حل المشكلات وتحسين أوضاع المواطنين.

وقداجتمع بافل جلال طالباني الاربعاء في اربيل، مع علي بابير رئيس جماعة العدل الكردستانية.

وخلال الاجتماع الذي حضره عدد من أعضاء الهيئة العاملة والمكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني، جرى حوار وطني مسؤول بشأن الاوضاع السياسية والاقتصادية والعلاقات بين اقليم كردستان وبغداد، اذ أكد الجانبان ضرورة اتخاذ خطوات فعلية وسريعة بهدف حل المشكلات وتحسين الحالة المعيشية للمواطنين وإقامة حكم رشيد يقدم الخدمات للمواطنين.

كما جرى التأكيد على وحدة الخطاب والصف بين القوى والاطراف السياسية في اقليم كردستان، بحيث يكون الحوار والتفاهم أساسا للعمل بشأن المسائل ذات البعد الوطني، باعتبار ذلك عاملا لتقوية كيان اقليم كردستان وتعزيز مكانة الكرد في بغداد.

وشدد الجانبان على أهمية تعزيز العلاقات الثنائية بين الاتحاد الوطني وجماعة العدل، بما يصب في خدمة ومصالح شعب كردستان العليا ووحدة الصف الوطني.

ملتقى الاتحاد الوطني... رؤى جديدة وسياسات عصرية

من المقرر انطلاق ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني الشامل، يوم السبت ٢٠٢٢/٥/٢٨ بعد انتهاء استعدادات الملتقى وتحضيراته في اربيل ودهوك، وكركوك، وحلبجة الشهيدة، وكرميان ورانية وبغداد.

والملتقى نداء حزبي ووطني لبحث واقع الاتحاد الوطني الحالي وهويته، لتجديد الخطابين السياسي والاجتماعي وتنميتهما، كي يكون مستعدا لتنفيذ المهام الملقاة على عاتقه برؤى جديدة وخدمة جماهير شعب وأرض كردستان بشكل أفضل، ولضمان غد افضل وكردستان عامرة للجميع، دون تمييز.

ويهدف ملتقى الاتحاد الوطني في هذا الصدد بحث العديد من المحاور ذات الاهمية لحاضر الحزب ومستقبله ومشاكل ومستجدات مجتمعنا، وتجربة شعبنا السياسية، لان تطورات ومتغيرات المجتمع والعصر على مستوى كردستان والخارج تستدعي هذه الجهود والمساعي، نحتاج الى خلق رؤى ومبادرات اتحادية في كل القطاعات.

هذا وانطلقت فعاليات ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني في مدينة السليمانية يوم الخميس ٢٠٢٢/٤/٢٨، بمشاركة مكاتب ومراكز ومؤسسات الاتحاد الوطني الكردستاني في المحافظة.

الملتقى يجب أن يمثل إستجابة لمطالب المواطنين

وقد عقد المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكردستاني في السليمانية الثلاثاء، إجتماعا بإشراف شاناز ابراهيم أحمد مسؤولة مركز تنظيمات السليمانية، على قاعة السيدة (هيرو) في مقر المركز، حضره عدد من مسؤولي وممثلي المكاتب

التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني.

في مستهل الاجتماع، قدمت شاناز إبراهيم أحمد، احاطة حول الوضع السياسي والاقتصادي في إقليم كردستان والعراق والمنطقة، فيما قدمت بعد ذلك ملخصا للخطوات المتخذة لعقد ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني في السليمانية، مؤكدة ان الملتقى يجب أن يمثل استجابة لمشاكل المواطنين ومطالبهم وما يشغلهم، وان يضع الحلول لمشاكل الاتحاد الوطني.

وجرى خلال الاجتماع، بحث أوضاع الحزب الداخلية والاحداث والتطورات الراهنة، في ضوء المتغيرات الاخيرة على المشهد السياسي في العراق وكردستان.

أوضاع المواطنين في الاقليم، ولاسيما في حدود محافظة السليمانية، مثلت محورا آخر للاجتماع، اذ جرى التأكيد على ضرورة ايلاء المزيد من الاهتمام لتنفيذ مطالب المواطنين وبذل جهود حثيثة لتقديم خدمات أفضل.

وقدم عدد من الحضور مقترحاتهم ووجهات نظرهم، ازاء اهمية وضرورة عقد ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني في السليمانية بنجاح وان يكون خارطة طريق لعمل الاتحاد الوطني الكردستاني وكوادره في شتى المجالات، بشكل يتم فيه تطوير الرؤية الجديدة ومبادرة الاتحاد الوطني الكردستاني لتقديم افضل الخدمات للمواطنين، وتم التأكيد على ضرورة إيجاد أنجع الحلول للمشاكل والأزمات عن طريق التشاور والتباحث.

الاصلاح أساسا للتجديد وتعزيز الوحدة داخل الاتحاد الوطني

من جانبه وجه بافل جلال طالباني، الخميس ٢٠٢٢/٢/٢٤، رسالة دعم الى ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني، هذا نصها:

ان الاتحاد الوطني الكردستاني حزب اصيل، صاحب هدف، متجدد، يناضل من اجل الحقوق القومية والوطنية ويعمل من اجل المبادئ الأساسية لحقوق الانسان، السلام، الديمقراطية، وحق تقرير المصير.

وفي خضم التغييرات الجذرية هذه، والتي هي عودة الى السياسة الحكيمة لفقيد الامة الرئيس مام جلال، نجعل من الاصلاح اساساً للتجديد وتعزيز الوحدة داخل الاتحاد الوطني، سننشط المؤسسات ونجعلها أكثر فاعلية لكي تنجز مهامها بتفان وتعمل بإخلاص أكبر.

سنجعل من ستراتيجية سياسية، اقتصادية، اجتماعية وتنظيمية بعيدة المدى، والتي من شأنها أن تخدم البيئة السياسية والحكم في العراق، منطلقا لأعمالنا.

سيكون الشباب المتحمس والنساء الفاعلات القوة الشامخة لهذا الحزب المتجدد، وقادة هذا النضال المقدس.

البيشمركة القدامى، السجناء السياسيون، ومعوقوا الخنادق والمناضلون، هم ثروة كبيرة للاتحاد الوطني الكردستاني، وسنجعل من تجاربهم قدوة لانجاز مهامنا.

ان شموخ وسؤدد شعب كردستان هو هدف تاريخي ودائم لهذا الحزب المناضل، ولهذا لن تتمكن اي قوة من ايقافنا لتحقيق هذا الهدف.

ملتقى الإتحاد الوطني... لماذا؟

وتحت هذا العنوان كتب قوباد طالباني المشرف على سكرتارية مام جلال مقالا خطابيا يوم الخميس ٢٠٢٢/٢/٢٤ جاء فيه :

في عام ١٩٧٥ حين بدأ الرئيس مام جلال ورفاقه مرحلة جديدة من نضال الكردايتي وأسسوا الاتحاد الوطني الكردستاني، قاموا بصياغة الخطوط العامة لأفكار الاتحاد وبشكل واضح.

وفي ذلك الحين كان هناك حوار مكثف بين الرفاق في الهيئة التأسيسية كي يتوصل الاتحاد الوطني الى ستراتيجية

تقدمية وديمقراطية وكردية في سبيل خدمة شعب كردستان ومواجهة ظلم السلطات العراقية وجرائمها وبما يمكنه من ان ينقل شعب كردستان من مرحلة اليأس الى عصر جديد من النضال وبهذه الآمال أوقد شعلة الأمل في ظلام ليالي اليأس.

الرئيس مام جلال وفي بيان (الاتحاد الوطني الكردستاني لماذا؟) جمع الآمال والتطلعات والأسئلة والأجوبة وجعلها دليلاً للاتحاديين، وبات البيان في جيب البيشمركة واعضاء الاتحاد الوطني حيث حدد ايضاً هويّة الإتحاد الوطني ومهامه النضالية.

واضح بانه في كل مرحلة سياسية هناك اسئلة جديدة تلوح في الأفق والأجوبة الاتحادية يجب ان تكون على مستوى المهام والظروف الجديدة، والمرحلة الجديدة لمجتمع كردستان تتطلب اسئلة وأجوبة جديدة.

في جميع محطات إنتخابات اقليم كردستان والعراق والمناسبات الجماهيرية الاخرى فإن رفاق وكوادر ومخلصي الاتحاد الوطني يعرضون علينا هذه الاسئلة: ؛ماذا لدى الاتحاد الوطني لمستقبل كردستان؟ وما هي خططه ورؤاه لمختلف القضايا؟

نعم ان الاتحاد الوطني يمتلك تاريخا مشرقا ومكتسبات واضحة وقافلة طويلة من الشهداء ونضالا في جميع المجالات الفكرية والسياسية لنصرة القضية المشروعة لشعبنا، وقدم الاتحاد لكردستان قائدا كبيرا مثل مام جلال وكان مبادرا في العديد من المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية، لكن لا تزال هناك الكثير من الاسئلة تحتاج الى أجوبة فيما يتعلق بما يمتلكه الاتحاد الوطني من أجل المستقبل و الاجيال القادمة؟

وفي الوقت ذاته ماهي المشكلات التي تواجه الاتحاد الوطني في الواقع؟

وكيف يمكنه تجديد نفسه على جميع المستويات؟

ويسأل الاتحاديون ومن حقهم، كيف وبماذا يمكن نصرة مشروع الاتحاد الوطني وستراتيجياته لـ(السلام وحقوق الانسان وحق تقرير المصير)؟

إن الاسئلة التي توجه لنا ونحن نناقشها داخل الاتحاد الوطني هي اسئلة مشروعة، والاتحاديون يسألون أنفسهم هذه الاسئلة ويبحثون عن الاجابات التي تحقق الاستمرار على طريق النضال الممتد من ٤ عقود وفي الوقت نفسه تحدد آفاقا واضحة لمستقبل شعبنا. ومن أجل ذلك نحتاج الى حوارات مكثفة لنفكر معا بستراتيجية غنية وفاعلة لتوضيح غاية وهوية الاتحاد الوطني السياسية والاجتماعية بشكل افضل للجميع.

بكل إعتزاز وفخر فإن رفاقي في المكتب السياسي والمجلس القيادي كلفوني بمهمة تنظيم ملتقى الاتحاد الوطني لتحديد سياسات ورؤى الاتحاد الوطني في هذه المرحلة الجديدة في جميع المجالات وانا ادعو رفاقي جميعاً ان نتعاون معاً لنقوم معا بتنفيذ هذه المهمة الحزبية.

(ملتقى الاتحاد) الذي نهدف وبحماس الى انجاحه على أعلى المستويات سيكون ملتقى للاتحاديين، للتجديد والاصلاح وتقوية كيان الاتحاد الوطني على جميع المستويات.

أيها الرفاق،

نعم، كان المؤتمر الرابع تحت مسمى مؤتمر التجديد وتم اجراء بعض التجديد والتغيير في التشكيلات والشخصيات، لكن مع الأسف ولعدة أسباب لم يصبح المؤتمر الرابع عاملاً لإجراء تجديد جوهري وحقيقي في فكرنا ورؤانا السياسية لمستقبل الاتحاد الوطني وبلدنا، لذلك من الضروري ان تكون المهمة الرئيسية لهذا الملتقى هي التجديد الجوهري والحقيقي والاهتمام بهذه المهمة، وهي بقدر كونها مهمة حزبية فهي وطنية وأخلاقية أيضا، لان وجود اتحاد وطني قوي هو ضمانة لحماية الحريات وتحقيق مطالب الشعب وهذا مؤشر على الوفاء والتقدير لنضال الشهداء ولمن قدموا التضحيات وبذلوا الجهد في تاريخ نضال الاتحاد الوطني والكردايتي.

هذا الملتقى هو نداء وطني لبحث الواقع الراهن للاتحاد الوطني وهويته وتجديد الخطاب السياسي والاجتماعي ليكون قادرا على اداء المهام التي تقع على عاتقه برؤية جديدة والعمل بشكل افضل لخدمة شعب كردستان وارضه وذلك من أجل غد افضل وكردستان عامرة للجميع دون تمييز.

وفي هذا الاطار فإن (ملتقى الإتحاد) يريد بحث عدد من المسائل الحزبية المهمة في حاضر ومستقبل حزبنا، وبحث مستلزمات مجتمعنا ومشكلاته، والتجربة السياسية لشعبنا، لان المستجدات والمتغيرات في المجتمع والعصر على مستوى كردستان وما حولها تتطلب مزيدا من الجهود، فنحن بحاجة الى رؤية جديدة ومبادرة إتحادية في جميع المجالات.

ايها الرفاق، اقولها لكم بصراحة:

نحن في الاتحاد الوطني ومنذ مدة نعاني عددا من المشكلات المختلفة والتي كلفتنا الكثير في أحيان كثيرة وان لم نعمل بجد وإخلاص في المستقبل على معالجة هذه المشكلات فإننا قد نواجه مشكلات أكبر، فضلا عن أن الوضع الجديد للمجتمع والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المستجدة أفرزت تساؤلات ومشكلات ومهام ومتطلبات جديدة وهو ما يفرض علينا ألا نتردد في الحوار والتغيير لتحديد النواقص وايجاد الحلول، لذلك نحن نرى ان الحوار الصريح والواضح داخل الاتحاد الوطني يحفظ الروح الرفاقية بيننا ويوظف افضل الآراء والافكار في خدمة البدء بنضال جديد.

أيها الرفاق..

هذه المقالة هي للتعريف بطبيعة ملتقانا وفي الوقت نفسه دعوة لجميع الرفاق داخل وخارج الوطن للمشاركة بشكل فاعل في إغناء غايتنا بتنمية وتجديد الخطاب السياسي والفكري للاتحاد الوطني في العقد الثالث من القرن الحالي، القرن الواحد والعشرين.

هناك أكثر من نافذة ووسيلة متاحة لطرح آرائكم خدمة للملتقى وكي نفكر معاً من اجل الستراتيجية الجديدة للاتحاد الوطني. ومع هذه الاهداف المباركة نأمل إتخاذ الاجراءات المطلوبة ليكون ملتقى الاتحاد ملتقى لجميع الإتحاديين.

الرفاق الاعزاء..

تفضلوا ومن خلال هذه المقالة لنبدأ حملة واسعة معا، مع ذوي الشهداء الابرار، البيشمركة والمناضلين الحزبيين والطلبة والشباب، الشباب والشابات، المثقفين والكتاب والاكاديميين واعضاء واصدقاء الاتحاد الوطني، الشخصيات الدينية والاقتصادية والرياضيين، ونعمل لجعل الملتقى مناسبة للحماس الحزبي الحقيقي من اجل تحقيق اهداف بعيدة المدى لحزب الرئيس مام جلال.

أود أن يشارك جميع الرفاق في تحديد سياسة ورؤية الاتحاد.

كما انني وفي هذه المقالة أريد أن اعرفكم على منصة ملتقى الاتحاد، حيث ستكون هذه المنصة جسرا للتواصل بيننا، لنجمع اكبر كمية من الرؤى والمشاريع والأفكار لطرحها في يوم ملتقى الاتحاد والذي سيتم تحديد زمان ومكان عقده قريبا.

https://forum.kurdpuk.org

الى اللقاء حتى يوم ملتقى الاتحاد... والى أمام.

*المرصد

قوباد طالباني: ضرورة الوقوف بوجه ظاهرة العنف ضد النساء

أكد قوباد طالباني نائب رئيس مجلس الوزراء، الاربعاء، ضرورة دعم فريق مناهضة العنف ضد المرأة في المديرية العامة لمناهضة العنف ضد النساء.

جاء ذلك خلال زيارة طالباني، لمديرية مناهضة العنف ضد المرأة في السليمانية، اذ أكد دعمه الكامل لكوادر ومنتسبي مديرية مناهضة العنف ضد النساء والاسرة، ومديرتها الجديدة السيدة فينك شفيق، لافتا الى انهم يؤدون واجبا مفعما بالقيم لمواجهة العنف ضد المرأة.

واضاف: ندعو مجتمعنا بشكل عام، رجال الدين، القضاة، رؤساء العشائر، الموظفين، الاطباء، اساتذة الجامعات، الطلاب، السياسيين والجميع، بتقديم الدعم لهذه المديرية في عملهم.

واشار نائب رئيس مجلس الوزراء، الى ان انهاء ظاهرة العنف ضد النساء يحتاج الى جميع شرائح المجتمع، مشددا على انه لا شرف في قتل النساء.

علماء الدين يساندون طالباني في مكافحة العنف ضد المرأة

من جهتهم أعرب علماء الدين في كردستان، الاربعاء، عن مساندتهم لجهود نائب رئيس وزراء اقليم كردستان قوباد طالباني في دعوته للقضاء على العنف ضد النساء.

وأجرى طالباني، زيارة الى وزارة الاوقاف بحكومة الاقليم والتقى اتحاد علماء الدين الاسلامي في كردستان بحضور وزير الاوقاف بشتيوان صادق ومسؤولي الوزارة.

وتباحث الاجتماع الذي حضرته مديرة مكافحة العنف ضد النساء والاسرة "فينك شفيق"، حول ارتفاع معدلات العنف ضد النساء وسبل ومواجهتها، وقال طالباني في هذا الصدد ان "الظاهرة في اتساع باقليم كردستان بحسب الاحصاءات، وعليه فنحن بحاجة لتعاون الجميع، وانتم كفئة مؤثرة ومهمة جدا في المجتمع ادعوكم الى ابداء التعاون في مواجهة هذه الظاهرة".

واضاف طالباني "ادعو رجال الدين الى لعب دورهم المهم في التقليل من ظاهرة العنف ضد النساء داخل المجتمع، كما في السابق، مشددا على ضرورة ان نقول جميعا بصوت واحد "لاشرف في قتل النساء".

وبدوره اعرب رئيس اتحاد علماء الدين الاسلامي في كردستان الدكتور "عبدالله ويسي" عن دعمه لرسالة نائب رئيس وزراء اقليم كردستان قوباد طالباني، مشيرا الى انه "لاوجود لشيء اسمه (غسل العار) في الاسلام، والامر مشار اليه في الكثير من خطب المساجد، ولابد من التحرك ضد اتساع رقعته وضد ممارسة العنف بحق النساء، وعلى علماء الدين لعب دورهم جنبا الى جنب وسائل الاعلام.

PUKmedia

قوباد طالباني :
المخاطر على البيئة لم تصبح الى الآن مسألة سياسية

أكد قوباد طالباني نائب رئيس مجلس الوزراء في اقليم كردستان، ضرورة معالجة المشكلات البيئية في العراق واقليم كردستان، مرجحا ان تتسبب هذه المسألة بتعقيد الوضع وتعريض التعايش الى الخطر، داعيا في الوقت نفسه كتلة الاتحاد الوطني في مجلس النواب بعدم التصويت للكابينة الوزارية المقبلة ما لم تضع الخطط والميزانيات في برنامجها الحكومي من اجل معالجة هذه المشكلة.

وقال قوباد طالباني نائب رئيس مجلس الوزراء في اقليم كردستان في رسالة حول مشكلات البيئة، الثلاثاء: ان المخاطر البيئية بشكل عام وموجات الغبار على وجه الخصوص، تتجه نحو الأسوأ سنة تلو الأخرى، وان هذا العام يعتبر الأسوأ اذ لم يمر اسبوع خلال الشهرين المنصرمين دون ان تحدث موجات غبار خلاله.

واضاف: ان مشكلة البيئة لا تتمثل بموجات الغبار فقط، بل ان المياه تمثل مشكلة رئيسية في العراق، اذ تشير التقارير والبحوث العلمية الى انه من المحتمل ان تتسبب ازمة المياه في المستقبل، بتعقيد الوضع وعدم استقراره وتعريض التعايش الى المخاطر.

واضاف طالباني: الا ان ما يثير الامتعاض، ان مسألة البيئة وبمجمل مخاطرها لم تصبح الى الآن مسألة سياسية، اذ لم تضع اية جهة عراقية هذه المسألة في اولوية مهامها في المرتبتين الثانية او حتى الثالثة. وخلال الاشهر السبعة المنصرمة وخلال عملية المباحثات لتشكيل الحكومة الاتحادية الجديدة، وضعت الاطراف كماً كبيرا من الشروط على بعضها البعض من اجل المناصب والامتيازات بل يتصارعون من اجل اصغر الاشياء، على الرغم من ذلك لم تقم اية جهة بجعل مسألة معالجة مشاكل البئية وموجات الغبار شرطا، في الوقت الذي تمثل فيه هذه المشكلة في الوقت الراهن مشكلة رئيسية لمواطني العراق واقليم كردستان وتتسبب لهم بمرارة العيش.

وتابع: وخلال هذه اللامبالاة يجب ان نخطو الخطوات من مكان ما لإنهاء تلك اللامبالاة. ولهذا اطالب القيادات في الاتحاد الوطني الكردستاني، وأنا منهم، ان نكون مبادرين وان نضع مسألة البيئة الى جانب المطالب المشروعة مثل الموازنة والرواتب والبيشمركة وتعويض اهالي الشهداء والمؤنفلين... الخ، وان نجعلها شرطا للتصويت على الكابينة الحكومية الاتحادية الجديدة، واذا لم تتعهد الحكومة المقبلة بوضع خطط علمية لمعالجة مشكلة البيئة ولم تخصص ميزانية سنوية لها، بذلك يجب ان تكون كتلة الاتحاد الوطني مستعدة بعدم التصويت للكابينة الوزارية الجديدة.

ودعا طالباني، الناشطين ومنظمات المجتمع المدني العراقية والكردستانية والاعلاميين بايلاء اهمية اكبر بهذه المسألة وتكثيف الضغط على الاطراف السياسية كي تضع من موضوع معالجة المشاكل البيئية من اولويات العمل السياسي وادارة البلاد.

ولفت، جاء الوقت الذي نولي فيه، نحن في رئاسة مجلس الوزراء في اقليم كردستان، اهمية اكثر بمشاكل البئية، مختتما، ان السلطة ومن يمثلها تأتي وتذهب، الا ان الوطن والمواطنين باقون في اماكنهم، الوطن والبئية للاجيال المجديدة ولا يمكن السماح بتوريث بيئة مدمرة للاجيال المستقبلية.

PUKmedia

رئسة برلمان كردستان: الأوضاع السياسية تتجه نحو الاستقرار

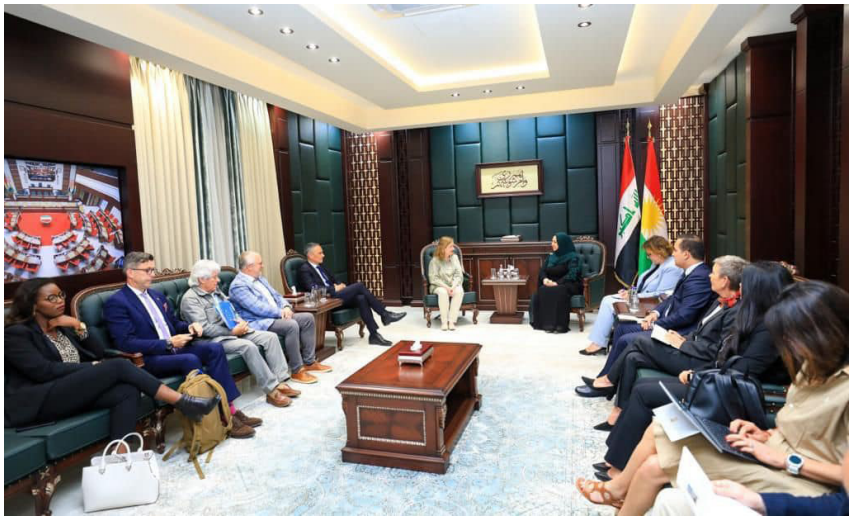

استقبلت رئيسة برلمان كردستان د. ريواز فائق، الاربعاء، وفدا رفيع المستوى من برلمان الاتحاد الاوروبي برئاسة ناتالي لويزو، رئيسة لجنة الامن والدفاع.

وخلال لقاء بين الجانبين، حضرته ماري باريت، مسؤولة مكتب الاتحاد الاوروبي في اقليم كردستان، جرى بحث مستفيض حول عدد من المسائل الآنية على الساحة السياسية في كردستان والعراق.

في مستهل اللقاء، قدمت رئيسة برلمان كردستان، ملخصا حول الاوضاع الراهنة في اقليم كردستان والعلاقات بين اربيل وبغداد، الوضع الأمني ومخاطر تنظيم داعش الارهابي، انتهاك سيادة العراق، أوضاع النساء والحريات العامة.

كما سلطت الضوء على مسألة حقوق الانسان، موضوع التعايش والتعددية، الحريات العامة في اقليم كردستان، وكذلك توطيد العلاقات بين جميع المكونات القومية والدينية.

بعد ذلك، قدم الوفد الزائر الاسئلة ووجهات النظر حول مجموعة من المسائل الآنية.

من جهتها اعلنت الدكتور ريواز فائق: ان برلمان كردستان كان خلال الفترة المنصرمة امام عدد من التحديات الصعبة بشأن الانتخابات المقبلة للبرلمان وقانون الانتخابات، تفعيل مفوضية الانتخابات وتسجيل الناخبين، الا انه من حسن الحظ في الوقت الراهن الوضع يتجه نحو الاستقرار وتقارب الاطراف السياسية باتجاه الاتفاق، ويشهد تطورات.

تاكيدات على اهمية تعديل قانون الانتخابات وتفعيل المفوضية بالتوافق

الى ذلك، عقد اجتماع بين رئاسة برلمان كردستان ورؤساء الكتل، حيث من المقرر أن تبدأ جلسات برلمان كردستان يوم ٢٠٢٢/٦/٢.

وقال عضو برلمان كردستان عن كتلة الاتحاد الوطني لقمان وردي لـ PUKmedia، انه خلال اجتماع رئاسة برلمان كردستان مع رؤساء الكتل كان هناك إجماع على ضرورة استئناف جلسات البرلمان مطلع الشهر المقبل، وادراج المواضيع المهمة المتعلقة بأوضاع المواطنين في برنامج جلسات البرلمان.

واضاف وردي، انهم طلبوا ان يكون برلمان كردستان المدافع للمطالبة بحقوق شعب كردستان والممثل الحقيقي للمواطنين. واوضح، انه تم التأكيد خلال الاجتماع على ضرورة ان تتوصل الكتل الى توافق حول مسالة تعديل قانون الانتخابات وتفعيل مهام المفوضية.

PUKmedia

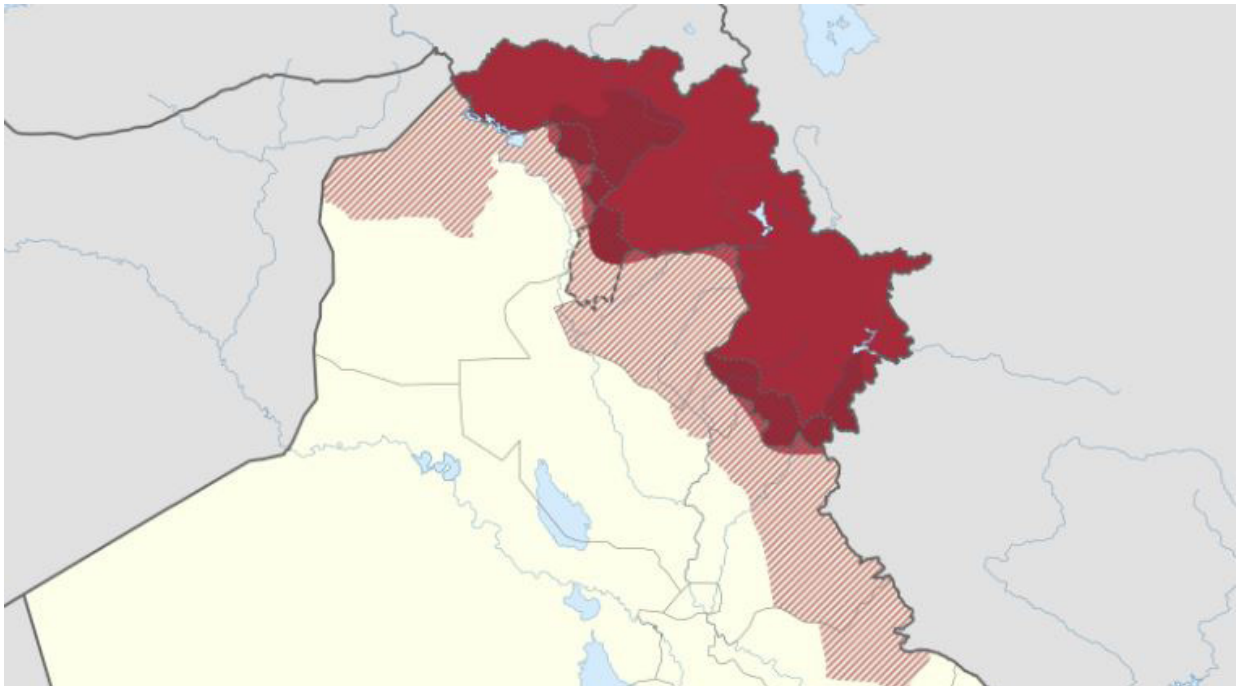

«سياسة التمييز في إدارة المناطق المتنازع عليها لا تخدم أحدا»

عقد في مقر المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني بكركوك مساء الاربعاء، اجتماع لمجلس قيادة تنظيمات كركوك وصلاح الدين للاتحاد الوطني.

وجرى خلال الاجتماع الذي تم بإشراف آسو مامند المشرف على كركوك وصلاح الدين للاتحاد الوطني الكردستاني، بحث الوضع السياسي للعراق واقليم كردستان والمناطق المستقطعة من الاقليم والعمل التنظيمي، ولاسيما المشاكل العالقة بين بغداد واربيل التي لها صلة مباشرة بحقوق ومطالب شعب كردستان في كركوك والمناطق المستقطعة.

خلال محور آخر من الاجتماع تمت مناقشة العمل التنظيمي والاداري والامني، وفي هذا السياق أكد آسو مامند أن سياسة التمييز في ادارة تلك المناطق لاتخدم احدا، لان الاوضاع في هذه المناطق تحتم علينا ترسيخ التعايش من اجل خدمة المواطنين.

وحول العمل التنظيمي أشار آسو مامند الى ان الاتحاد الوطني الكردستاني نابع من جماهير شعب كردستان، مسلطا الضوء عن الاستعدادات للذكرى الـ ٤٧ لتأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني وسيتم الاعلان عن اقامة اسبوع لذكرى الاتحاد الوطني.

وبحث المجتمعون اعمال ونشاطات ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني، وتم تقييمها بأهمية بالغة لكونها لها ضرورة في العمل التنظيمي.

وفي ختام الاجتماع اكد المجتمعون على السياسة الصائبة للاتحاد الوطني الكردستاني في تحقيق مطالب شعب كردستان وخاصة المواطنين الكرد في كركوك والمناطق المستقطعة وان يكون الدستور خندقا للدفاع عن مطالب شعب كردستان.

PUKmedia

تأكيدات على حل المشاكل عن طريق الحوار والاحتكام الى الدستور

المكتب الاعلامي لرئيس الاقليم

استقبل نيجيرفان بارزاني رئيس إقليم كردستان، الأربعاء، ٢٥ أيار ٢٠٢٢، وفداً لبرلمان الاتحاد الأوروبي برئاسة السيدة ناتالي لويزو رئيسة لجنة الأمن والدفاع.

وخلال اللقاء، بيّن الوفد الضيف الهدف من زيارته لإقليم كردستان وهو الاطلاع عن كثب على أوضاع المنطقة مشيراً إلى أهمية استقرار المنطقة بالنسبة لأوروبا، وقيّم عالياً دور وتضحيات وبطولات بيشمركة كردستان في مقارعة داعش، ورؤية إقليم كردستان الواقعية لأوضاع المنطقة.

من جانبه، أثنى نيجيرفان بارزاني على تعاون ومساعدات دول الاتحاد الأوروبي الإنسانية والعسكرية لإقليم كردستان والبيشمركة في إطار التحالف الدولي خلال الحرب الضروس ضد داعش، وقيّم عالياً التنسيق بين البيشمركة والجيش العراقي في مناطق المادة ١٤٠ الدستورية وفي مواجهة الأخطار، وعدّ استمرار تعاون ودعم دول الاتحاد الأوروبي للعراق وإقليم كردستان في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية ضرورياً.

وعن المشاكل بين أربيل وبغداد، شدد رئيس الاقليم على حل المشاكل على أساس الدستور العراقي ومن خلال الحوار، وعرض نبذة عن رؤية إقليم كردستان للوضع العام في المنطقة وأنه يريد أن يكون عامل أمان واستقرار في المنطقة وأن يتم حل مشاكل المنطقة من خلال التفاهم.

العملية السياسية في العراق وقرارات المحكمة الاتحادية، مساعدات الدول الأوروبية والمجتمع الدولي للخروج من حالة الركود السياسي الحالية في العراق، تداعيات الحرب الأوكرانية، زيادة تنمية علاقات الاتحاد الأوروبي مع العراق وإقليم كردستان، قضايا حقوق الإنسان والمساواة والتوازن في النوع الاجتماعي، شغلت محوراً آخر من اللقاء الذي حضره السادة ممثل حكومة إقليم كردستان في بلجيكا وممثل مكتب برلمان الاتحاد الأوروبي في إقليم كردستان.

* * * كما استقبل رئيس إقليم كردستان، مارك برايسون سفير بريطانيا في العراق ووفداً سياسياً وعسكرياً مرافقاً له.وتم في اللقاء بحث سبل تعزيز علاقات بريطانيا مع العراق وإقليم كردستان، آخر مستجدات العملية السياسية في العراق، الأوضاع الداخلية لإقليم كردستان، الحرب على الإرهاب وتحركات داعش وخاصة في مناطق المادة ١٤٠ الدستورية، التغير المناخي وتأثيراته على العراق وإقليم كردستان والمنطقة.

وأكد الجانبان ضرورة وجود رؤية وفهم مشتركين بين الأطراف العراقية من أجل التوصل إلى حل، واتفقا في الرأي بأنه في حال توفر القرار والإرادة السياسيين، فإن هناك فرصة لتوصل الاطراف السياسية إلى حل جامع يؤدي إلى تجاوز الانغلاق والانسداد السياسيين.

وعبر الجانبان عن قلقهما بشأن الأوضاع في سنجار والتطورات التي شهدتها المنطقة والتي أدت إلى نزوح جديد للأهالي الإيزديين، وشددا على أهمية العمل المشترك بين الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كردستان لإعادة الأمان إلى المنطقة.

زيارة نيجيرفان بارزاني إلى السليمانية واجتماعاته مع الأطراف السياسية، علاقات أربيل- بغداد، علاقات العراق مع جيرانه ومسائل أخرى تحظى بالاهتمام المشترك للجانبين، شكلت محوراً آخر من الاجتماع.

مسرور بارزاني: قرار المحكمة الاتحادية حول نفط كردستان سياسي وغير دستوري

كردستان 24

أكد رئيس حكومة إقليم كردستان مسرور بارزاني، الثلاثاء ٢٤ أيار (مايو) ٢٠٢٢، أن قرار المحكمة الاتحادية بشأن ملف النفط في إقليم كردستان قرار سياسي وغير دستوري، مؤكداً أن الإقليم ملتزم بالدستور ويحترمه ويعتبره فوق أي حكم قضائي.جاء ذلك في ندوة حوارية شارك فيها وزراء خارجية السعودية والأردن والكويت على هامش أعمال المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس.

وتطرق رئيس الحكومة إلى الانتخابات النيابية العراقية التي أجريت في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢١، وأضاف أن الفائزين فيها لم يتمكنوا من تشكيل الحكومة لغاية الآن، لأنه ما لم تملك ثلثي أصوات البرلمان، فلن تتمكن من تشكيل الحكومة، وهي حالة فريدة في العالم. وأشار إلى أن الهجوم الذي استهدف أربيل في آذار (مارس) الماضي، قد يمثل ورقة ضغط على التحالف الثلاثي الذي يضم الكرد والسنة والصدريين للانسحاب من التحالف، مشدداً في الوقت نفسه على أن التدخل المتزايد في البلاد سيتواصل.

وقال: «من أجل الحد من مثل هذه الهجمات، يتطلب الأمر جهداً جماعياً من قبل جميع الأعضاء في المنطقة، وطلب دعم المجتمع الدولي والولايات المتحدة وأوروبا وكل دولة لها مصلحة في المنطقة».

وبيّن رئيس الحكومة: «نحاول في العراق استعادة استقلالية القرار، ولم يتم اتخاذ إجراءات كبيرة بهذا الصدد بما يعيد العراق إلى مساره حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه وعن سيادته حتى لا يكون ساحة مفتوحة للهجمات الصاروخية أو المآرب السياسية بين الأطراف المختلفة».

وسُئل رئيس الحكومة عن ملف النفط والغاز بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية، فقال: «بالنظر إلى أمن العراق وكل ما كنا نتحدث عنه من نفط وداعش وقبل ذلك تنظيم القاعدة، علينا أن ننظر إلى أسباب ظهور هذه المشاكل في المقام الأول». وأضاف: «في العراق كانت هناك العديد من القرارات السياسية الخاطئة التي أدت إلى خلق هذا النوع من المشاكل بما فيها أزمة النفط التي نعيشها اليوم».

وقال رئيس الحكومة إن تجاهل الدستور وعدم احترامه هو أحد الأسباب التي أدت إلى الفقر والظلم وعدم المساواة وسوء الإدارة في البلاد ومن ثم ظهور العديد من هذه المشاكل، مبيناً أن العراق تأثر بشدة بالغرباء والعوامل الخارجية، ومن المهم جداً لجميع أصدقاء العراق أن يحاولوا التأكد بأن العراقيين هم أسياد مصيرهم.

وأشار بارزاني إلى أن هذه المشاكل يمكن أن تكون محدودة عندما يتم احترام سيادة العراق والدستور.

وأعرب رئيس الحكومة عن أسفه لما يحصل من تجاهل للدستور والكثير من مواده المهمة، مبيناً أن هذه الأمر يخلق هذا النوع من المشاكل، كما استشهد رئيس الحكومة بالتطهير العرقي الذي دفع بالكثير من المواطنين إلى احتضان المنظمات الإرهابية، كالقاعدة في السابق وداعش الآن. وقال: «لغاية اليوم يتم اتخاذ هذه القرارات السياسية باستخدام المحكمة الاتحادية لإصدار أحكام سياسية باسم مؤسسة قانونية، وهي لن تحل أي مشكلة، بل تزيد الوضع سوءاً».

وعن قرار المحكمة الاتحادية بشأن نفط إقليم كردستان، أوضح رئيس الحكومة أن الرئاسات الأربع في إقليم كردستان، وهي الرئاسة، والحكومة، والقضاء، والبرلمان قد رفضت الحكم، لأنها تعدّه قراراً سياسياً وغير دستوري وينتهك الحقوق الدستورية لإقليم كردستان.وشدد رئيس الحكومة على أن الدستور فوق أي حكم قضائي، قائلاً: «ملتزمون بالدستور ونحترمه، ونؤدي واجباتنا، ولكن أيضاً نطالب بحقوقنا المنصوص عليها في الدستور».

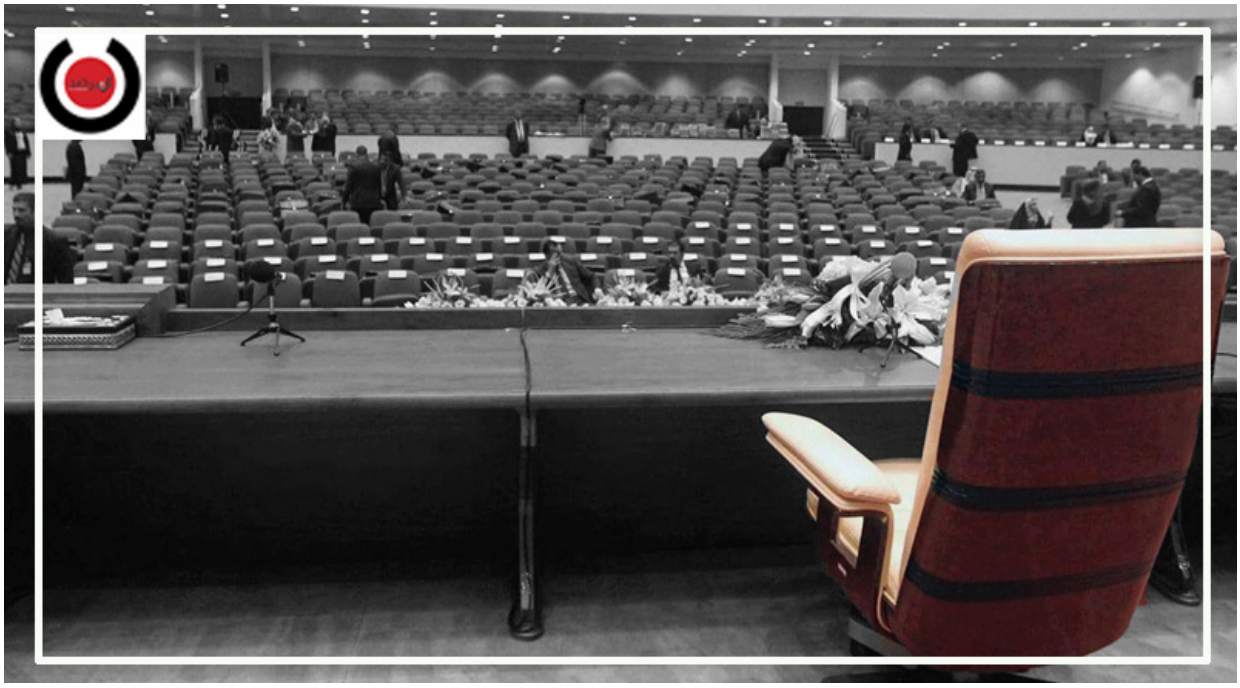

الانفراجة الكردية خطوة اولية باتجاه حل الانسداد

*تقرير: فريق الرصد والمتابعة

وسط الأجواء المشحونة بين الأوساط السياسية، يعيش البيت الكردي حالة من التفاؤل بعد التقارب الذي حصل مؤخرا بين الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي، خطوة يراها مراقبون بأنها ستكون بداية لحل الأزمات الراهنة خصوصا ما يتعلق بملف رئاسة الجمهورية.

بعد شهور من الانسداد السياسي، الأحزاب الكردية تدخل مرحلة جديدة في العلاقات بينها، زيارة رئيس الاقليم الى السليمانية كانت الاساس لهذه المرحلة التي لاقت ترحيبا من الاتحاد الوطني الكردستاني

مبادرة رئيس الاقليم يعتبرها الحزب الديمقراطي الكردستاني ضرورية لحل الخلافات بالدرجة الاساس بين الحزبين الكرديين اضافة الى بقية الاحزاب داخل الاقليم في وقت يؤكد قادته على تأثيرها الايجابي في علاقة الاحزاب الكردية مع بعضها داخل بغداد.

بالمقابل، عشرون يوما هي الفترة الزمنية المتبقية على انتهاء مهلة الصدر للقوى السياسية.. المشهد وبعد مضي عشرة أيام على المهلة مازال يعاني من ركود المفاوضات وعُسر في المباحثات ولا مؤشرات بشأن شكل الحكومة غالبية كانت ام توافقية.

عشرة أيام مضت على مهلة الصدر المحددة بثلاثين يوما والقوى السياسية في ركودٍ واضح ولا بوادر لحكومة توافقية ما يعني ان نواب الثلث المعطل وغيرهم لن يتمكنوا من الذهاب الى توافق او حل من دون الاتفاق مع الكتلة الصدرية، والاخيرة بحسب نواب هي الاخرى غير قادرة على تشكيلِ أغلبية وطنية

الطريق نحو تشكيل حكومة توافقية غير معبد امام اغلب القوى السياسية فهنالك رفض واضح من قبل الصدر لشكل هكذا حكومات وعلى مايبدو لا الاطار ولا حلفاء إنقاذ الوطن قادرون على رسم خريطة سياسية مقابل معارضة صدرية على حد وصف نواب

وفي حال انتهاء مهلة الصدر وبقاء الاوضاع كما هي، يرى بعض النواب ان المشهد السياسي سيكون أمام خيارين احلاهما مر بالنسبة للجميع.

«مفاتيح حل الانسداد جاءت من الاقليم»

من جانبه، بين المحلل السياسي محمود الهاشمي، أن «مفاتيح حل الانسداد السياسي هذه المرة جاءت من الإقليم بعد أن غلقت أبواب مناطق الجنوب والوسط، ولم يعد المكون الشيعي قادراً على فتح مزيد من أبواب الحلول».

وأضاف في حديث لـ»الصباح»، أنه «حتى الآن لم تصلنا مبادرة رئيس إقليم كردستان ملحق بها وجهة نظر الاتحاد الوطني الكردستاني بشأن الحل، ولكن هناك تفاؤلا في الأفق ويبدو أن زعامات (البيت الكردي) قد توصلوا إلى جملة من الحلول لفك التشابك والانغلاق». وأشار إلى أن «ما يجعلنا نتوقف عند حل أو مبادرة الإقليم مجموعة من النقاط منها أن الكرد سيفرضون سلسلة من الآراء والمطالبات بجملة من الامتيازات ومن ضمنها النفط والغاز وإصرارهم على التصدير دون الرجوع إلى الحكومة الاتحادية، فضلاً عن مشكلات أخرى تخص المنافذ الحدودية وتواجد القوات التركية على أرض العراق وقضية سنجار التي يصر القادة الكرد بوجوب بقائها تحت إدارة وحماية البيشمركة، وذلك لن يلقى رضا كاملا من الإطار».

ضرورة معالجة المسائل العالقة بروح المسؤولية والوطنية

الى ذلك استقبل رئيس الجمهورية الدكتور برهم صالح، الأربعاء ٢٥ أيار ٢٠٢٢، رئيس مجلس الوزراء السيد مصطفى الكاظمي.

وتم خلال اللقاء، بحث مستجدات الأوضاع العامة في البلد، حيث جرى التأكيد على ضرورة تعزيز الأمن والاستقرار ودعم القوات الأمنية في ملاحقة خلايا داعش واليقظة والحذر من مخططاته الرامية لزعزعة أمن المواطنين.

وفي شأن الأوضاع السياسية، جرى بحث تطوراتها مع التأكيد على ضرورة الحوار في معالجة المسائل العالقة بروح المسؤولية والوطنية وتلبية الاستحقاقات المُنتظرة، إلى جانب بحث الأوضاع الاقتصادية وأهمية إيلاء متطلبات المواطنين المعيشية والخدمية أولوية قصوى والعمل على الاستجابة للأحتياجات الضرورية وبما يضمن العيش الكريم.

إنقاذ وطن: الحكومة ستتشكل خلال الشهرين المقبلين

الى ذلك أكد تحالف إنقاذ وطن، الأربعاء، أن الحكومة ستتشكل خلال الشهرين المقبلين، فيما كشف عن مبادرة رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود بارزاني.

وقال النائب عن التحالف، احمد عبدالله الجبوري، لوكالة الأنباء العراقية (واع)، إن «الكتل السياسية بدأت تتحرك لايجاد حل للانسداد السياسي الحاصل»، متوقعاً أنه «خلال الشهرين المقبلين سيتم ايجاد حل للانسداد السياسي وتشكيل الحكومة في بغداد». وأضاف، أن «الخلافات السياسية حالة طبيعية باعتبار أن النظام الحالي برلماني، لذلك يصعب تشكيل الحكومة نتيجة عدم وجود ثقة بين الطبقة السياسية».

وأشار إلى، أن «الوضع الاقليمي والدولي ينظر بخطر للعراق؛ لذلك لابد من تشكيل حكومة وطنية متفق عليها تلبي

مصالح الشعب وأن كانت توافقية، لكن ليس على اساس المحاصصة». وتابع، أن «التحالف انقاذ وطن بدأ يتحرك باتجاه حزب الاتحاد الكردستاني لحلحلة المشاكل»، مبينا أنه «في حال حصول اتفاق سينتقل رئيس الحزب الديمقراطي مسعود بارزاني الى بغداد، والنجف الاشرف، لنقل المبادرة وستكون هنالك حلول لتشكيل الحكومة».

العامري متفائل جدا

متفائل جدا.. هكذا بدا رئيس تحالف الفتح هادي العامري وهو يتحدث عن توافق قريب سيحدث لكن في اللحظات الاخيرة على حد وصفه وجاء ذلك بعد مباحثات جمعته بوفد الاتحاد الاسلامي الكردستاني ببغداد في محاولة يبدو انها لتوسيع جبهة الاطار باكبرِ عدد من المتحالفين.

وطالب العامري القوى السياسية جميعا بالعودة اليها كالشراكة والتوافق والتوازن في إشارة واضحة من الاطار الى الصدر وحلفائه بأن التوافقات هي مفتاح الابواب المغلقة والخيار الأوحد لفك الانسداد

نائب: الإطار والكتلة الصدرية وصلا إلى هذه القناعة

من جهته أكد النائب عن دولة القانون ثائر مخيف، الثلاثاء، أن الاطار التنسيقي والكتلة الصدرية وصلا الى قناعة تامة بأنه لا يمكن ان يقوم طرف بتشكيل الحكومة من دون الطرف الاخر، فيما أشار إلى أن أي تقارب بين الحزبين الكرديين، سينعكس إيجاباً على باقي المكونات.

وقال مخيف في حديث للسومرية، إن «أي تقارب أوانفراجة تحصل بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، فإنها تنعكس إيجابا على القوى السياسية الاخرى وخاصة الشيعية»، مشيرا الى ان «الاطار التنسيقي والكتلة الصدرية وصلا الى قناعة تامة، بأنه لا يمكن لأي طرف المضي بتشكيل الحكومة بمفرده». وأشار إلى أن «التقارب والبوادر بين الحزبين الكرديين ستكون الخطوة الاولى لتشكيل الحكومة»، مضيفاً: «متفائلون، ونتوقع الانفراج القريب للانسداد السياسي الحاصل في البلاد».

مبادرة (قسرية) تنتج حكومة أغلبية موسعة

وتترقب أوساط برلمانية وسياسية طرح مبادرة قد تكون (قسرية) تجبر الفرقاء والخصوم على القبول بالذهاب إلى حل الأزمة المستعصية وإنتاج حكومة ذات أغلبية موسعة تجمع طرحي التحالف الثلاثي والإطار التنسيقي.

وقال النائب عن تحالف الفتح المنضوي في الإطار التنسيقي، رفيق الصالحي في حديث لـ«الصباح»: إن «العراق مارس أصعب المحن، ولذلك هناك أمل كبير في هذه المرحلة لانفراج الأزمة وتقارب وجهات نظر الكتل السياسية والمستقلين من مواقف الإطار التنسيقي».

وأضاف، أن «التفاهمات السياسية تتقدم بالاتجاه الصحيح، وأكثر الكتل من الكرد والسنة أبدوا ارتياحهم وقبولهم بالمبادرات التي طرحها الإطار والمستقلون»، مبيناً أن «التحول إلى نقطة ارتكاز جوهرية من خلال المواقفة على مناقشة المبادرات، يقرب وجهات النظر بين الكتل السياسية ومن ثم الذهاب إلى تشكيل الحكومة».

تحالف «عزم»: لسنا منضوين في الإطار.. لمسنا إقصاءً بعد انتخاب رئاسة البرلمان

بدوره قال النائب عن تحالف عزم محمد نوري العبدربه، الأربعاء، إن تحالف «عزم» ليس منضوياً في الإطار التنسيقي، فيما تطرق لأحداث إقالة محافظ صلاح الدين والنائب المستبعد مشعان الجبوري.

وأوضح العبدربه في حوار، أن «تحالف عزم كتلة سياسية تتكون من ١٤ نائباً، قد تجمعنا المصلحة مع الإطار التنسيقي وقد نختلف غداً، إلا أننا حالياً لسنا منضوين في الإطار، ولم نوقع توقيعاً رسمياً كما وقع الإخوان في إنقاذ وطن». وأضاف «أبدينا حسن نية في بادئ الأمر وشاركنا في انتخاب الحلبوسي والزاملي وشاخوان عبدالله، ولكن لمسنا بعد ذلك إقصاءً يمارسه الحلبوسي ضد بعض السياسيين السنة، ولدينا تحفظات على بعض الأمور».

وتابع «ما اشيع من أنباء قالت إن انسحابنا جاء بسبب وجود نية تحريك بعض الملفات تحت مسمى الفساد ضد قيادات في عزم، غير صحيح». وبين «ممكن أن نذهب إلى المعارضة ولا مشكلة في ذلك»، مستدركاً بالقول: «طالما هناك خلاف بين شقين مهمين في العراق بين من يمتلك الجمهور ومن يمتلك السلاح، فلن تتشكل الحكومة».

وأضاف «الحلبوسي لو لم يتفق مع الصدريين والديمقراطي لما حصل على منصب رئيس البرلمان»، مضيفاً، «الكثير من أعضاء تحالف السيادة موالون لإيران».

وعدّ العبدربه إقالة محافظ صلاح الدين عمار الجبر بـ«المبيتة»، مضيفاً، أن «إقالة جبر جاءت بسبب وجوده في تحالف تقدم الذي أحد أعضائه أحمد عبدالله الجبوري 'أبو مازن'، الذي رهن وجوده في التحالف بإقالة محافظ صلاح الدين، وكذلك الأمر حصل مع النائب المستبعد مشعان الجبوري».

الانشقاقات السياسية.. حجر «عثرة» جديد بوجه تشكيل الحكومة

هذا وأثارت قضية الانسحابات والانشقاقات التي حصلت في بعض القوى والكتل السياسية المحلية علامات استفهام عديدة خلف أسبابها الحقيقية والنتائج التي ستؤدي إليها على الساحة خصوصا في ظل حالة الانسداد والازمة الخانقة التي تعيشها العملية السياسية برمتها.

وفي الوقت الذي اكد فيه خبير بالشان السياسي، أن تلك الانقسامات والانشقاقات تقف خلفها أسباب عديدة لكنها بمجملها ستؤدي الى ضعف تلك الأطراف سياسيا وانتخابيا وشعبيا، فقد اعتبر مراقب سياسي أن حالة الانقسام والانحياز لطرف دون اخر من بعض المستقلين سيعدم الامل في وجود كتلة معارضة حقيقية كما كانت تأمل شريحة واسعة من العراقيين، كما أنها ستزيد من حجم الانقسام السياسي الذي هو منقسم بالأصل.

المراقب للشأن السياسي على الجوادي، اشار الى ان حالة الانشقاق والانحياز لطرف سياسي دون اخر من قبل بعض المستقلين هو سلوك غير ناضج سيعدم الأمل في وجود كتلة معارضة حقيقية كما كانت تأمل شريحة واسعة من العراقيين، كما أنها ستزيد من حجم الانقسام السياسي الذي هو منقسم بالأصل.

وقال الجوادي في حديث للسومرية نيوز، ان «وجود اكثر من اربعين نائب مستقل داخل قبة البرلمان في الدورة الحالية يمثل بارقة أمل في وجود معارضة حقيقية تصوب عمل الحكومة والكتل الاخرى، لكن ما ان بدأ الحراك السياسي واحتدم الصراع بين الكتل الكبيرة حتى اصبح المستقلين هدفا لتلك الكتل لترجيح كفة أحدهما على الآخر».

وتابع، «في الايام الماضية وقبل الجلسة الاولى للبرلمان بدأ نرى أن أعداد المستقلين بدأت تنحصر شيئا فشيئا بعد ان وجدنا ان العديد من الجهات السياسية زجت بشخصيات في الانتخابات بصفة مستقلة كنوع من المناورة لذلك ما لبث عدد من المستقلين حين احتدام الصراع ان خلعوا قناع الاستقلالية وانحازوا الى الجهة المنتمين لها اساسا او انحاز لطرف على اسس طائفية او لأسباب ومصالح أخرى».

زهير كاظم عبود:

ردة الفعل في تنفيذ الأحكام والعقوبات

الاختلاف في الفكر والعقائد والالتزامات طبيعة البشر وحقيقة من حقائق الحياة، وفي حالة حدوث آي تجاوز او إساءة او تعدي، فإن نصوص قانون العقوبات العراقي لم يهمل إيقاع العقوبات المتناسبة علي مرتكبيها, سواء ما كان منها عمليا او معنويا.

غير أن الملموس وبسبب ضعف الوعي القانوني لدى مجتمعنا، وللقلق من الاحكام والنتائج التي تصدر عن القضاء, يلجأ الناس إلى وسيلة غير قانونية وغير مشروعة وتنعكس نتائجها السلبية عليهم في حال قيامهم بايقاع العقوبة بأساليب انفعالية، أو منفلتة تحت تأثير فوران العواطف وانفلات الأعصاب.

ولست معنيا بتحليل الظاهرة نفسيا فتلك من مهمات

علماء النفس والمجتمع, إلا أن التشريع العقابي يجسد ضمن فصل قانونية الجريمة والعقاب إن كل فعلا أو امتناعا عن فعل أمر به القانون، وينص عليه وقت ارتكابه يخضع للعقاب وللتدابير الاحترازية التي ينص عليها القانون.

الخلل لا يكمن وحده في حالة ضعف الوعي القانوني، لأن مدارسنا وتعليمنا بني على أساس الابتعاد عن كل ما نتعلمه من القوانين والحقوق, إضافة إلى ما رسخ في أذهاننا من أن أسلوب القوة والأخذ بالحقوق يكون الطريق الأكثر فاعلية والأسرع في تحقيق النتائج غير عابئين بأن تنعكس صورة الفعل الجرمي أو المساواة مع الفاعل الإجرامي في الفعل والعقوبة.

الأعراف والتقاليد التي ورثناها في هذا الجانب لها دور كبير في الرسوخ بعقولنا أيضا, غير أن بناء الثقة من أن جميع الأفعال المخالفة للقانون ماديا او معنويا تجعلنا نثق ليس فقط بالقضاء كملجأ نتكئ عليه ونثق به في تحقيق العقوبات وتفرض التطبيق القانوني بشكل أمين ومحايد.

> **اللجوء للعنف كوسيلة خاطئة للتعبير عن ردة الفعل تضع مرتكبها أيضا تحت طائلة القانون**

ولا يمكن ان يكون ردة الفعل أو التصرف المبني على الانفعال والعواطف الشخصية هي، التي تحل الامر وتمهد الطريق للتطبيق القانوني مهما كانت الأفعال جسيمة او وخيمة, لأن الدستور العراقي وهو رأس الهرم القانوني.

وهو الذي أكد في نصوصه على حرية الفكر والضمير والعقيدة لكل فرد من الأفراد, وأن الفرد حر في ممارسة الشعائر الدينية وحرية العبادة, وأن مهمة الدولة أن تكفل ليس فقط حرية العبادة وحماية الأماكن المقدسة وإنما تحمي الفرد من أي تجاوز يحصل ويقع على حرية الفكر والعقيدة.

اللجوء إلى العنف والقوة المفرطة لا يمكن أن يحل الإشكال ولا يكون الحل الأمثل للتجاوزات الحاصلة من أي جهة كانت, وكما أن تحديد جسامة الهدف والتجاوز لا يحددها الانفعال وحرق المباني وهدمها, مهمة السلطة التنفيذية تبدأ من لحظة وقوع الفعل الذي يعاقب عليه القانون لتحيل القضايا على القضاء, تنتهي مهمة القضاء بصدور القرار القضائي واكتسابه الدرجة القطعية، أما بتصديق المحكمة الأعلى على الحكم او لمضي المدة القانونية المقررة، دون طعن من جهة ما، وبذلك يصبح الحكم قابلا للتنفيذ، سواء كان حكما مدنيا أو جزائيا، وحتى نفصل بين البدء بالإجراءات والنطق بالحكم وبين تنفيذ تلك الأحكام، علينا أن نتعرف على الفاصل الأساسي بين مهمة القضاء ومسؤولية تنفيذ الأحكام القضائية التي قد تختلط عند البعض.

وكثيرا ما نسمع الانتقادات الموجهة للقضاء حول عدم الاستعجال في تنفيذ الأحكام والعقوبات، وهي مهمة لا تخص القضاء ولا تقع ضمن دائرة مسؤوليته، وحتى نكون منصفين وعارفين لطبيعة العمل القضائي، فإن القضاء العراقي ليس له دخل في قضية سرعة تنفيذ الأحكام، التي صدرت بحق المجرمين من الإرهابيين أو غيرهم من المدانين بارتكاب الأفعال الجرمية واكتسبت الدرجة القطعية، حيث إن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولايجوز لأي سلطة مهما كانت التدخل في القضاء او في شؤون العدالة.

وفي جميع الأحوال فإن اللجوء للعنف كوسيلة خاطئة للتعبير عن ردة الفعل تضع مرتكبها أيضا تحت طائلة القانون والعقوبات التي ينص عليها, وهي ليست الوسيلة المنطقية والحضارية والقانونية التي يلزمنا منهجنا في بناء دولة القانون أن نلتزم بها, ومزيدا من الوعي القانوني والتمسك بثقتنا بالقضاء وبالقوانين يمكن أن يكون الطريق الأكثر جدوى وانسجاما مع ايماننا جميعا لبناء دولة تحت حكم الدستور والقانون.

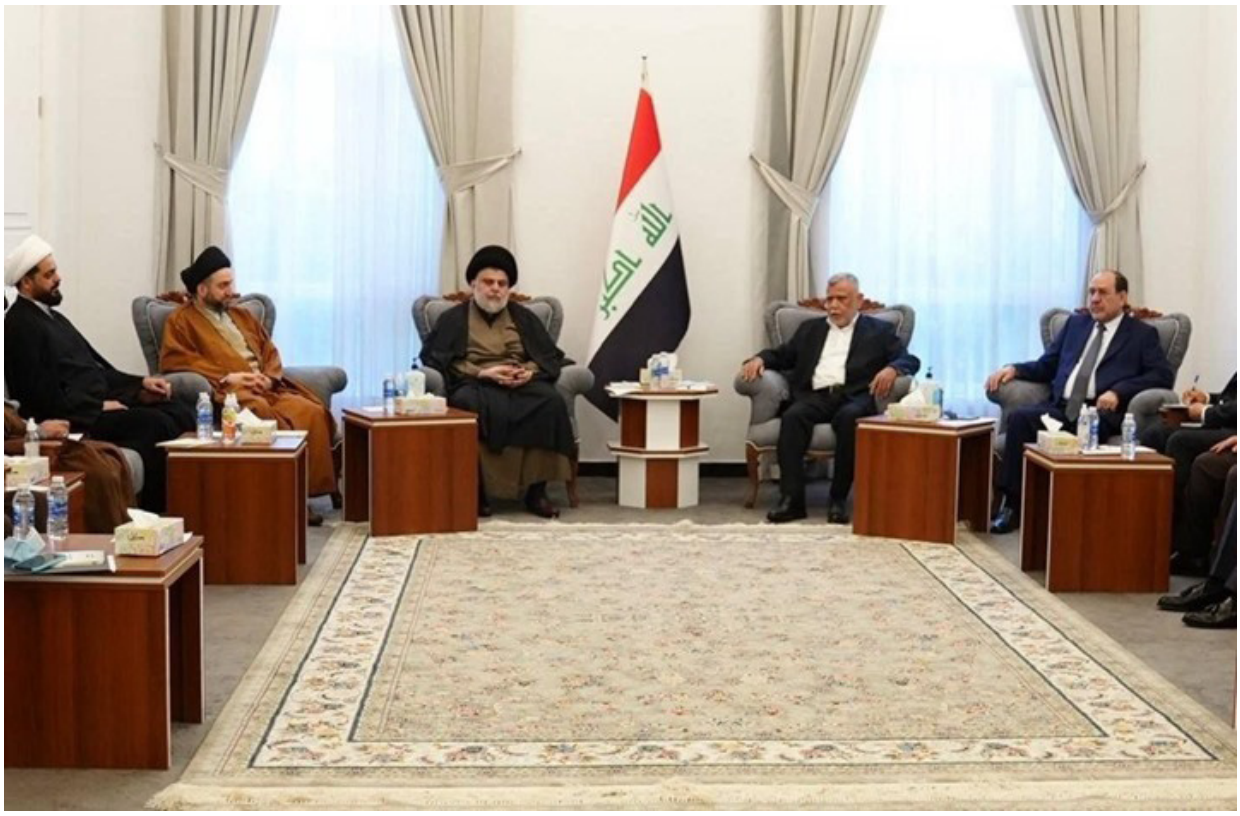

علي الياسري:

5 سيناريوهات للأزمة السياسية بالعراق

مواجهة مسلحة أم مناورة أخيرة للصدر..

*عربي بوست

لا شكَّ أن نتائج انتخابات ٢٠٢١ النيابية كانت سبباً رئيساً في الأزمة السياسية الحالية بالعراق؛ لأنها أفرزت صدارة قوى انفعالية يملك أغلبها سلاحاً، كما أنها أضعفت- رقمياً- قوى الاعتدال التي من شأنها حفظ التوازنات، وتفكيك الأزمات، ورعاية المبادرات التي تتسم بالوسطية والممكن قبولها من جميع الأطراف، وهو ما خلَّف أزمة خانقة لا يعرف أحد كيف سيكون مصيرها، لكن لا بد من سيناريوهات مرجحة طِبقاً للأحداث والأُطر السياسية والدستورية، فما هي؟

خطاب الصدر

كانَ خِطاب السيد مقتدى الصدر يوم الإثنين الماضي، والتغريدة التي سبقته بليلة حول إعلانه معارضته التجريبية المؤقتة، دليلاً على نفاد جميع وسائل الصدر وإدراكـاً لضعفه، فهو لم ينجح بكسر الأطراف الأخرى عندما حاول مع حلفائه عقد جلسة لانتخاب رئيس الجمهورية، خصوصاً أن محاولته لعقد الجلسة الثانية أثبتت تسرب وانسحاب أكثر من ٣٠ نائباً من دعم معادلته، بالإضافة لما طرحه من مُهل متعددة- كان يعتقد أنه سيضعف الطرف الآخر من

خلالها- لم يلتزم بها هو نفسه، بل رأى أن بقية الأطراف تقوى، بينما يضعف هو وتحالفه الثلاثي.

كما أن فشل محاولته جذب المستقلين لمعادلته ورفضهم مبادرته، جعلته يدرك أن الطريق مسدود أمامه بشكل لا يُمكن إنكاره؛ لذا يُعتقد أن ذلك سبب دعاه للجوء إلى التصعيد، ليخرج علينا بخطاب يشكو به وحدته، ويخوِّن من خلاله من لم يتفق معه، وكالعادة لم يجعل خطابه خالياً من تهديدات مبطنة أو صريحة.

تحالف السيادة

ما عاد المتحالفون في «السيادة» يقدرون على إخفاء ما يحدث داخل تحالفهم، من خلافات وتشنجات، منها ما اتضح من تعامل النائب محمد الحلبوسي مع زميله عدنان الدليمي، والخلاف حول إدارة المحافظات التي يمثلها تحالف «السيادة»، أو صراع الزعامات الذي عاد إلى الواجهة.

كما أن «السيادة» يسلك مؤخراً سلوكاً يدعو للتهدئة بين الأطراف، وعدم التدخل بالصراع الواقع بين الأطراف الشيعية، على عكس ما حدث في بداية الأزمة، لكن الحلبوسي ما زال متمسكاً بالصدر لأنه يخشى بعض قادة «الإطار» الذي يصرون حتى الآن على عدم طمأنته حول ثبات رئاسته للبرلمان؛ لذا فهو يحاول بعض الأحيان لعب دور الوسيط بين الطرفين، لأنه يرى أن اتفاقهما سيكون ضامناً لاستمراره بموقعه أكثر من خلافهما، أيضاً.. فإن التوجه والتوجيه الدولي المؤثر على هذا التحالف، بحسب المعلومات، فقد غيَّر موقفه ودعا قادة السيادة ألاّ يكونوا جزءاً من محاولة كسر المكون الاجتماعي الأكبر.

السيناريو الأول: المواجهة المسلحة!

ذهبَ عدد من المحللين والمراقبين إلى الاعتقاد بأن القوى الشيعية ذاهبة إلى الصدام المسلح الحتمي، عازين ذلك إلى خطاب الصدر الأخير وتهديده، ولكن من ينظر بعمق، يعرف أن الصدريين لا يقدرون في هذه اللحظة على مواجهة فصائل المقاومة مثلاً التي تدعم الإطار، لأن الثاني أكثر عدداً وأقوى عُدةً، كما أن المعلومات تشير إلى أن التيار الصدري، بما فيه «سرايا السلام»، غير مهيئين لمواجهة قريبة على الإطلاق، خصوصاً بهذا الحجم الذي يتم الحديث عنه، لكن يتضح أيضاً أن الماكينات الإعلامية للتيار الصدري، تحاول التلويح بهذا الخيار بشكلٍ أو آخر، لأسباب عديدة تتعلق بتأجيج الرأي العام واستخدامه كورقة ضغط، مع أنهم يعرفون أن هناك عدداً من فصائل المقاومة، توصل رسائل جهوزية في حالة أراد الصدريون المواجهة، مع أني أرى أن كلا الطرفين غير جاهز للمواجهة، لأنها بلا شك ستؤدي إلى خسارتهما سوياً؛ لذا يجدر عدم ترجيح هذا السيناريو، مع أنهُ سيبقى احتمالاً قائماً ولو ضئيلاً حتى نهاية الأزمة.

> **خطاب الصدر كان دليلا على نفاد جميع وسائل الصدر وإدراكا لضعفه**

تعليق خارج الحياد: كان على العراقيين أن يعرفوا منذ البداية، أن دعم السلاح- أي سلاح خارج إطار الدولة- وبأي شكل من أشكال الدعم، وبالأخص الدعم السياسي، خطيئة تؤدي إلى كوارث يصعب النجاة منها، ولو أدركوا ذلك منذ اللحظة الأولى، لما كان هذا السيناريو مطروحاً من الأساس!

السيناريو الثاني: الدعوة إلى انتخابات مُبكرة

مسألة حل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة، تبقى سيناريو محتمل الحدوث بشكل كبير إذا ما رأينا أن الانسداد غير قابل للتفكك، ولكننا إذا نظرنا لمسائل مثل ما اكتسبته الأطراف المتصدرة في الانتخابات الأخيرة، وإدراك هذه الأطراف أنها مكتسبات غير قابلة للتكرار، بالإضافة إلى عدد المستقلين الذي يقرب من ٥٠ نائباً، والذين يرون أن الظروف التي ساعدتهم للظفر بالمقعد النيابي في تلك الانتخابات، لن تتجدد إذا ما أُعيدت، يجعل فكرة أن يحل البرلمان نفسه- وهو شرط دستوري لا سبيل غيره- صعبة جداً، أيضاً لا بد من استذكار إلزام

المحكمة الاتحادية للبرلمان بتعديل القانون الانتخابي، والذي قد يكون سبباً في إشعال انسداد آخر، باعتبار أن القوى سيصعب أن تتفهم فيما بينها حول القانون الجديد، إذا استمرت بهذه الفُرقة والتصعيد.

السيناريو الثالث: تحالف الصدر مع جزء من «الإطار»

سعى الصدر منذ اللحظة الأولى إلى جذب جزء من الإطار للتحالف معه، سعياً منه لتفكيك الإطار التنسيقي، ابتداءً بوضع فيتو على التحالف مع المالكي، مع عرضه التحالف مع جميع أطراف الإطار الأخرى، ثم عاد مجدداً ورفع هذا الفيتو بعد أن رأى إصرار الإطار على الرفض، لكنه اشترط أيضاً ألا يأتي الإطار جميعه؛ حيث اشترط عليهم أن يأتوا بـ٥٠ نائباً كحد أقصى، مبرراً ذلك بأنه يريد ما يطلق عليه «حكومة أغلبية»، مع أن الرأي المُرجح يظن أن الصدر يفعل ذلك، كي لا يوجد أمامه موازن شيعي نوعي في معادلة الحكم يمنعه من السيطرة التامة عليه، لأن الإطار بعدد مقاعده كاملةً، سيمثل عقبة أمام طموحات الصدر في التوسع للسيطرة على الدولة بشكل غير مسبوق، لكن الإطار بقي مصراً على موقفه بعدم التوافق معه إلا مجتمعين، وهو ما يجعل هذا السيناريو حتى اللحظة غير قابل للتحقق.

> **ما عاد المتحالفون في «السيادة» يقدرون على إخفاء ما يحدث داخل تحالفهم**

السيناريو الرابع: معارضة الصدر

تكرر تلميح الصدر بإمكانية ذهابه إلى المعارضة، وإن فعل الصدر ذلك حقاً، فهذا قد يعني تفكك تحالف إنقاذ وطن، لأن السيادة والديمقراطي لا نية لديهما في الذهاب إلى المعارضة، لأسباب عديدة تتعلق بوضعهما وفلسفة عملهما السياسي، مما قد يوفر للإطار مساحة أوسع للتحرك لتشكيل الحكومة، لكن الإطار حتى اللحظة لا ينوي السعي لتشكيل حكومة دون مشاركة الصدر، والصدر برأيي لن يجازف حقاً في الذهاب إلى المعارضة، ويفوّت الفرصة التي لن تتكرر في توسعه داخل الدولة، وهذا السيناريو إن تحقق، فيعني اشتعالاً في الشارع لن يجعل لأي حكومة إمكانيةً لاستقرارها.

السيناريو الخامس: اتفاق الصدر مع كل «الإطار»

شخصياً، ما زلتُ أُرجح هذا السيناريو، ففي النهاية سيدرك الصدر أن لا فرصة لتشكيل حكومة يمكنها أن تستقر لعامين كأقصى تقدير، إلا بتوافقهِ مع الإطار، وأن كل هذه المراوغات لا نفع فيها له، ولن تحقق لهُ زيادة مكتسبات، بقدر ما ستضعفه شيئاً فشيئاً كما يحدث منذ مراوغتهِ الأولى، وقد تكون كل خطاباته وإصراره حجةً يلقيها على جمهورهِ بعد توافقه مع الإطار، باعتباره لم يترك سبيلاً إلا وفعله، كما بيَّن في تغريدته يوم الأحد الماضي، لأني لا أراه مستعداً للمجازفة بما يمكنه كسبه في هذه المرحلة.

ولكن يجدر التنويه: أن حتى هذهِ الحالة، لن تنتج حكومة ناجحة حقاً، ولن يلحظ الناس تطوراً ملموساً في واقعهم، ولكنه سيكون سيناريو أهون من بقية السيناريوهات، وقد يدفع أزمات أكبر.

تعليق أخير

بالتأكيد يمكن أن يتحقق واحد من هذه السيناريوهات، وإن استبعدنا بعضها الآن، وقد تتوفر سيناريوهات أخرى، فالثابت الوحيد هو المتغيِّر، لكن كل السيناريوهات، ليسَ فيها أمل يُرتجى، سوى أن بعضها أهون من الآخر، وسبب بذلك فقدان التوازن في المعادلة الحالية نتيجةً لما أفرزته الانتخابات، وهو ما تجدر ملاحظتهُ دوماً؛ لأن العراق إذا أراد نجاحاً، فلا بد لهُ من استقرار، والاستقرار لا يمكن أن يتحقق عراقياً، إلا بالتوازن والتعامل المتوازن، في كل الساحات والمجالات

أهمية وجود بعثة للاتحاد الأوروبي في العراق

شدد مختصون بالأمن والعلاقات الدولية، على أهمية وجود بعثة الاتحاد الأوروبي الاستشارية في العراق، وذلك بعد طلب الحكومة العراقية منها تمديد عملها، مؤكدين أن مهامها متنوعة اجتماعيا واقتصاديا وأمنيا، داعين الحكومة إلى الاستفادة القصوى منها بمجال المشاريع والبنى التحتية، لاسيما انها تظهر رغبة غير مسبوقة بالاهتمام في العراق والمنطقة، كمحاولة لملء الفراغ الذي خلفته الولايات المتحدة بعد تراجع نفوذها العسكري والسياسي مؤخرا.

ويقول الخبير الأمني أحمد الشريفي خلال حديث لـ«العالم الجديد»، إن «العراق ما زال بحاجة إلى الدعم الدولي في مجال التدريب والتسليح وتطوير قدرات القوات المسلحة، ولذا دعت بغداد إلى توسيع نطاق عمل بعثة الاتحاد الأوروبي الاستشارية في مجال الأمن، خصوصاً أن هناك تراجعا كبيرا بهذا المجال من قبل القوات الأمريكية وعموم قوات التحالف الدولي».

ويشير الشريفي، إلى أن «هناك اختلافا كاملا بين مهام بعثة الاتحاد الأوروبي عن التحالف الدولي أو الجانب الأمريكي، ولهذا فالعراق يريد فتح علاقات مع الجميع، ويسعى إلى تنويع مصادر دعمه على مختلف الأصعدة، وتحديداً الأمنية والعسكرية، كما أن بعثة الاتحاد الأوروبي فيها أقسام كثيرة منها الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ولا يقتصر عملها فقط على الجانب الأمني كالتحالف الدولي».

ويرى أن «بعثة الاتحاد الأوروبي لا ترغب بالخروج من العراق، ولذا فإن تمديد عملها أمر طبيعي، كما أن الحكومة الحالية وحتى المقبلة، سوف تعمل على تمديد مهمة بعثة الاتحاد الأوروبي، فالعراق بحاجة للدعم الدولي على مختلف الأصعدة، وخصوصاً من قبل دول الغرب».

وكان رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي استقبل أمس الاثنين، وفداً من البرلمان الأوروبي برئاسة رئيسة لجنة الأمن والدفاع ناتالي لويزو، وشدد الكاظمي خلال اللقاء على أهمية توسيع نطاق عمل بعثة الاتحاد الأوروبي الاستشارية بالعراق في بناء القدرات المؤسساتية للأجهزة الأمنية العراقية، والتعاون في ملف مكافحة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة ومكافحة الاتجار بالمخدرات

والبناء على التقدم الذي حققه العراق في هذه المجالات، فيما أكدت رئيسة الوفد أن الاتحاد الأوروبي ينظر إلى العراق بوصفه شريكاً أساسياً ودولةً مهمةً في الشرق الأوسط وعاملاً مهماً من عوامل استقرار المنطقة.

يشار إلى أن الاتحاد الأوروبي، قرر في نيسان أبريل الماضي، تمديد بعثته الاستشارية لدعم اصلاح القطاع الأمني في العراق حتى ٣٠ نيسان أبريل ٢٠٢٤.

وقد بدأت البعثة عملها في العراق، عام ٢٠١٧ بناء على طلب تقدمت به الحكومة العراقية آنذاك، بميزانية بلغت ٧٨،٨ مليون يورو حتى عام ٢٠٢٠.

الى ذلك، يؤكد الخبير في العلاقات الدولية أسامة السعيدي خلال حديث لـ«العالم الجديد»، أن «بعثة الاتحاد الأوروبي تريد ملء الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة الأمريكية ليس في العراق فقط، بل بكامل المنطقة، إذ أن هناك تراجعا واضحا في النفوذ الأمريكي خصوصاً بالجانب العسكري، ولذا فالاتحاد الأوروبي يريد سد هذا الفراغ من خلال اهتمامه بالعراق وباقي دول المنطقة».

ويلفت السعيدي، إلى أن «اهتمام بعثة الاتحاد الأوروبي في العراق يعود إلى هدفين، الأول اقتصادي، حيث توجد مشاريع كبيرة ومهمة يمكن لدول الاتحاد تنفيذها خلال السنوات المقبلة، إضافة إلى الجانب السياسي والعسكري، ولذا نجد أن هناك اهتماما كبيرا من قبل أوروبا بالملف العراقي، خلافا للسابق، ولذا فهي مستعدة الآن لإنفاق الكثير من أموالها على بعثتها بمختلف المجالات لتقوية تواجدها ونفوذها في العراق».

ويستطرد أن «العراق، ومن خلال سياسته الخارجية، عليه الاستفادة من بعثة الاتحاد الأوروبي، ويمكن استغلال هذه البعثة ليس فقط في المجال العسكري والأمني، بل بالمجال الاقتصادي والعمراني، فالعراق بحاجة حقيقية إلى البنى التحتية، كونه لم يقم ببناء أي بنى تحتية منذ سنين طويلة».

يشار إلى أنه وفقا للاتحاد الأوروبي، فإن المهمة الشاملة للبعثة تتمثل في المساعدة في تطوير وتنفيذ استراتيجية الأمن القومي العراقي والاستراتيجيات الوطنية المرتبطة بها وأولويات الأمن القومي الأخرى، ودعم الإصلاح المؤسسي ومكافحة الجريمة المنظمة والفساد وحماية التراث الثقافي وإدارة الحدود ومكافحة الإرهاب.

وتكلف البعثة بتقديم المشورة لمسؤولي مكتب مستشار الأمن القومي ووزارة الداخلية والسلطات الأخرى ذات الصلة المسؤولة عن الجوانب المدنية المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن.

في الأثناء، ينوه الخبير الأمني فاضل أبو رغيف خلال حديث لـ«العالم الجديد»، إلى «تعاون إطاري وثيق سيكون على مستوى الفني والتقني والمعلوماتي، وعلى مستوى التدريب مع بعثة الاتحاد الأوروبي الاستشارية، وربما ترتقي إلى مستوى التسليح والتجهيز، خصوصاً إذا كان للعراق حاجة بهذا الخصوص».

> **اهتمام بعثة الاتحاد الأوروبي في العراق يعود إلى هدفين**

ويوضح أبو رغيف أن «مهمة البعثة ليست عسكرية، بل أمنية، لكن قد يندرج التسليح ضمن مهام عمل التدريب والتطوير الأمني، لذا نعتقد أن مهمة بعثة الاتحاد الأوروبي سوف تستمر حتى لما بعد سنة ٢٠٢٤، حسب اتفاقات الحكومات المقبلة».

يذكر أن الحكومة العراقية أعلنت في ٣١ كانون الأول ديسمبر ٢٠٢١ عن انسحاب قوات التحالف الدولي من العراق، وتحويل مهام الجزء المتبقي منها إلى من قوات قتالية إلى استشارية وتدريبية فقط، وذلك بناء على مخرجات الحوار الستراتيجي بين العراق وأمريكا، الذي انطلقت جولاته في عام ٢٠٢٠.

* العالم الجديد

عادل الجبوري

رسائل السفير الإيراني في العراق.. وثوابت طهران في مرحلة التحوّلات

كان موقع اغتيال قائد «قوة القدس» الإيراني الجنرال قاسم سليماني ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي العراقي أبو مهدي المهندس قرب مطار بغداد الدولي قبل أكثر من عامين المحطة الأولى للسفير الإيراني الجديد في العراق محمد كاظم آل صادق، الذي باشر مهامه الرسمية في ١٠ أيار/مايو الجاري، خلفاً للسفير السابق إيرج مسجدي.

ولعل رمزية المكان ورمزية الشخوص تعكس رسائل مهمة وبليغة وعميقة ترتبط بدلالات الخطوة الأولى لمشوار السفير آل صادق في العراق. أبرز وأهم تلك الرسائل هي التمسك بالثوابت والخطوط والمسارات التي عمل وتحرك واستشهد لأجلها سليماني والمهندس، في إطار محاربة الإرهاب بشتى أشكاله ومظاهره وصوره، والتي تجلّت بدرجة أكبر خلال الأعوام التي اجتاح فيها تنظيم «داعش» التكفيري مساحات واسعة من العراق وسوريا، وهدد دولاً عديدة في المنطقة.

> آل صادق رابع سفير إيراني لدى العراق منذ سقوط نظام صدام

والرسالة الأخرى التي لا تقل أهمية عن الرسالة الأولى، تتمثل بأنَّ الثأر والانتقام لجريمة اغتيال القائدين من قبل الولايات المتحدة الامريكية ستبقى تشكل أولوية، بعيداً عن أي مساومات وصفقات سياسية.

والرسالة الثالثة هي التشديد على ضرورة حفظ الإرث الجهادي وصيانته، ليس للقادة الشهداء -سليماني والمهندس- فحسب، بل لمجمل مسيرة التضحيات في هذا الطريق أيضاً، سواء في العراق أو سوريا أو لبنان أو إيران أو اليمن أو في أي مكان آخر.

ولعلَّ المواقف التي أشار إليها آل صادق بعد وصوله إلى بغداد، تأتي تأكيداً وتعضيداً للمواقف التي عمل على تكريسها وترسيخها سلفه مسجدي. ومن الواضح أن القيادة الإيرانية كانت دقيقة في اختيارها السفير الجديد في العراق، في سياق رؤيتها للمحافظة على زخم العلاقات الإيجابية مع العراق، والسعي الجاد لتعزيزها وتقويتها في كل الجوانب والمجالات.

ولا شكّ في أن طبيعة شخصية السفير وخلفيته الاجتماعية والثقافية تؤدي دوراً كبيراً في ذلك. وفيما يتعلق بالسفير الإيراني الجديد، فقد ولد في مدينة النجف الأشرف في ستينيات القرن الماضي في أسرة علمية حوزوية، وهو يجيد اللغة العربية، وحتى اللهجة الشعبية العراقية الدارجة بطلاقة، ولديه إلمام كبير جداً بمنظومة القيم والتقاليد الاجتماعية العراقية، فضلاً عن شبكة علاقاته الواسعة بمختلف الأوساط والمحافل السياسية والاجتماعية والثقافية العراقية، بحكم عمله نائباً للسفير لعدة أعوام، ومسؤولاً عن جملة من الملفات الحيوية المهمة. ومما قاله آل صادق بعيد مجيئه إلى بغداد سفيراً لبلاده فيها: «أشعر بأنني في بلدي الثاني العراق».

يعد محمد كاظم آل صادق رابع سفير إيراني لدى العراق منذ سقوط نظام صدام في ربيع العام ٢٠٠٣، وسبقه في هذا المنصب كل من السفير حسن كاظمي قمي، والسفير حسن دانائي فر، والسفير إيرج مسجدي. وفضلاً عن السفارة في بغداد، هناك ٥ قنصليات إيرانية في كل من البصرة والنجف وكربلاء وأربيل والسليمانية، في الوقت ذاته الذي يحتضن العراق قنصليتين في مدينتي مشهد وخوزستان الإيرانيتين.

يعكس هذا الوجود الدبلوماسي الكبير الأهمية الكبرى التي توليها قيادتا البلدين لتعميق الروابط بين الجانبين وتعزيزها؛ تلك الأهمية التي تجلت من خلال الحراك الإيجابي المتواصل على كل الصعد والمجالات والمستويات طيلة الأعوام التسعة عشرة المنصرمة، رغم حقبة حرب الأعوام الثمانية العبثية (١٩٨٠-١٩٨٨)، وما سبقها من مقدمات وما تبعها من تداعيات وإرهاصات.

ولا يختلف اثنان حول أن إيران كانت -وما زالت-

> رمزية المكان ورمزية الشخوص تعكس رسائل مهمة وبليغة وعميقة

أحد أبرز الأطراف الداعمة والمساندة للعراق سياسياً وأمنياً واقتصادياً، والأكثر حرصاً على استعادته حضوره ودوره الإيجابي الفاعل في شتى الميادين والمحافل الدولية، لما لذلك من انعكاس إيجابي عليها وعلى عموم دول المنطقة.

ومع وجود الثوابت في سياسات طهران ومواقفها في علاقاتها مع العراق ومع محيطها الإقليمي-العربي، وعموم المجتمع الدولي، ومع وجود المصالح السياسية والأمنية والاقتصادية المتشابكة بين بغداد وطهران، بحكم عوامل جغرافية وتاريخية وثقافية واجتماعية مختلفة، فإنَّ مواكبة المتغيرات والتحولات والتعاطي معها بإيجابية يعد أمراً لا بد منه، وخصوصاً في سياق الاتجاه الداعم والمؤدي إلى تطويق المشاكل والأزمات وتقليص مساحات الخلاف والاختلاف.

ربما تختلف ظروف مواجهة تنظيم «داعش» في المنطقة ومتطلباته وضروراته عن ظروف ما يمكن تسميته بـ»المصالحات بين الخصوم والفرقاء» ومتطلباتها وضروراتها. هذا الاختلاف قد يستدعي آليات عمل وأولويات أخرى جديدة، ووجود سفير جديد لطهران في بغداد، ربما ينسجم ويتساوق مع طبيعة المتغيرات والتحولات المطلوبة والحاصلة وجوهرها.

ولأنَّ الملفات متداخلة، والقضايا متشابكة، والمصالح متبادلة، والتحديات متشابهة في الأعم الأغلب، فمن الطبيعي جداً أن يكون لكل خطوة أو مبادرة من طرف ما انعكاسات على الطرف أو الأطراف الأخرى، سلباً أو إيجاباً، تبعاً لطبيعة تلك الخطوة أو المبادرة.

على سبيل الافتراض، لم تكن العلاقات على مدى أعوام طويلة طيبة بين العراق من جهة، وبعض الأطراف الإقليمية والعربية من جهة أخرى، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، بسبب علاقات العراق الإيجابية مع إيران، والسلبية بينها وبين الأطراف المشار إليها، وهو ما يصدق على طبيعة المواقف حيال أزمات المنطقة ومشاكلها في لبنان وسوريا واليمن وما سواها.

ولا شكّ في أن الحسابات والتقديرات الخاطئة، وتضرر المصالح، والرغبة في التخلّص من أعباء افتعال الحروب وإثارة الأزمات وتبعاتها بالنسبة إلى بعض الأطراف، جعلها تبحث عن منافذ وأبواب تخرجها من المأزق التي وجدت نفسها فيها، وتجنبها المزيد من الانتكاسات والخسائر، ما أفضى إلى حصول حلحلة كبيرة جداً في مختلف المسارات، كالملف النووي الإيراني، والملف السوري، والملف اليمني، والحلحلة في كل تلك المسارات وما يرتبط بها من مسميات وعناوين بدت كأنها تتحرك بإيقاع واحد.

لا شك في أن ملامح الانفراج النسبي في العلاقات المتأزمة بين طهران والرياض، والدور المحوري لبغداد

> كان للعراق دور إيجابي في تقريب وجهات النظر وجسر الهوة بين طهران والرياض

في ذلك، مثّلا أحد أبرز معطيات حلحلة ملفات المنطقة الخلافية، فجولات الحوار التي استضافتها بغداد ورعتها خلال العامين الماضيين وما أفرزته من نتائج إيجابية سوف تكون لها انعكاسات مستقبلية مهمة، نظراً إلى ما تتمتع به كل من إيران والسعودية من أهمية وثقل وتأثير، وما خلفته مراحل التقاطع والتأزم والاحتراب من إشكاليات وسلبيات كثيرة وكبيرة، ألقت ظلالها الثقيلة على المنطقة عموماً، والعراق على وجه الخصوص.

ومثلما كان للعراق دور إيجابي في تقريب وجهات النظر وجسر الهوة بين الجارين الشرقي والغربي، فإن أدواتهما وعناصرهما الدبلوماسية في بغداد أكملتا ذلك الدور الإيجابي. ولعل السفير آل صادق كان أحد العناصر الفاعلة إلى جانب سلفه السفير مسجدي، إذ إنه لم يكن بإمكان الماكينة الدبلوماسية العراقية أن تتحرك بفاعلية من دون أن يكون هناك حراك دبلوماسي إيراني وسعودي متزامن مع حراكها، علماً أن عواصم أخرى مثل مسقط كانت تعزز المواقف والأدوار وتدفع باتجاه المزيد من الانفراج، من دون إهمال حقيقة أن هناك مسارات أخرى للانفراج غير مسار بغداد-طهران-الرياض، كمسار أبو ظبي-دمشق-طهران، ومسار أنقرة-أبو ظبي-القاهرة، ومسار أنقرة-الدوحة، وقبلها مسار الدوحة-الرياض-أبو ظبي.

وفي كل المسارات، كانت بغداد والممثليات الدبلوماسية المعنية بها حاضرة بشكل أو بآخر، فضلاً عن أن طبيعة تعقيدات الأزمة السياسية العراقية وحجمها، وخصوصاً ما بعد انتخابات العاشر من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢١، تحتاج إلى احتوائها ومعالجتها والتغلب عليها للوصول إلى انفراجات في المسارات الإقليمية المتعثرة والموصدة.

وقد يقفز إلى الأذهان تساؤل جوهري: هل تعني الحلحلة بين طهران وخصومها الإقليميين الذين انخرطوا في مشاريع التطبيع مع «إسرائيل»، أنها -أي طهران- ستنخرط أيضاً أو بأدنى تقدير تتنازل عن جزء من ثوابتها لمصلحة جزء من مصالحها؟

لا تبدو الأمور على هذا الشكل، لأن طهران تعمل على استثمار نقاط الالتقاء مع الآخرين، والعكس صحيح، مع محافظتها على الثوابت في مواقفها من الولايات المتحدة الامريكية و«إسرائيل»، ومشاريع التطبيع، وتبني خيارات المقاومة، والدفاع عن قضية الشعب الفلسطيني، وأبلغ دليل على ذلك هو أن حلفاءها وأصدقاءها لا يشعرون بأيّ قلق إزاء تحركاتها وحراكها الإقليمي والدولي، ورسائلها المتواصلة من كل مكان تؤكد وتثبت ذلك، ولعل آخرها رسائل سفيرها الجديد في بغداد، حيث سالت دماء سليماني والمهندس واختلطتا على أرض العراق.

*الميادين.نت، صحيفة «كيهان العربي» الايرانية

جمعة جيجك:

الكرد والسياسة الانتخابية في تركيا

في الآونة الأخيرة، تم نشر نصين للرئيس المشارك السابق لحزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرتاش.

أشار دميرتاش، في مقاله المنشور في تي ٢٤، إلى قضايا مثل الحرب الأهلية السورية، والأزمة الاقتصادية الحادة، وفشل عملية الحل، والدعوى القضائية المستمرة التي تطالب بإغلاق حزب الشعوب الديمقراطي، وأشار إلى أنّ حزب العدالة والتنمية - حزب الحركة القومية مسؤولان عن الصورة السلبية، وأنّه تجب استعادة السلطة منهما، لا توجد وسيلة أخرى.»

بعد هذا المقال كتب رسالة إلى المثقفين والكتاب والأكاديميين والصحفيين، قال فيها إنّ «السبيل الوحيد للخروج من الفوضى والانهيار الذي تعيشه بلادنا هو العمل بعقل مشترك، جنبًا إلى جنب مع اختلافاتنا». وأضاف إنّه «لا ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي محاولة الفوز بالانتخابات من خلال التعاون التكتيكي. على العكس من ذلك، يجب أن يكون الهدف الأساسي إعادة بناء الجمهورية على أساس الديمقراطية من خلال الانتخابات».

يتبادر إلى الأذهان سؤال مهم وهو: إلى أي مدى سيتلقى دميرتاش، الذي يحتل مكانة مهمة في السياسة الكردية ويتبعه الجمهور التركي عن كثب، ردًا في الشارع الكردي، رغم أن هذه الدعوة للانتخابات لا تستهدف

شريحة معينة، لأن إيجاد رد على نطاق تركيا يعتمد على رد فعل الشارع الكردي.

مع الانتقال إلى نظام التعددية الحزبية في تركيا، استثمر الكرد في السياسة الانتخابية منذ الانتخابات الأولى في عام ١٩٥٠.

تاريخيا، كان هناك اتجاهان رئيسيان والجهات الفاعلة الحاملة لهما داخل المعارضة الكردية. يقع الفاعلون السياسيون الكرد، الذين لديهم أولى هذه الاتجاهات، والتي يمكن إرجاعها إلى فترة ما قبل الجمهورية، داخل الأحزاب المركزية الرئيسية ويتم وضعهم على أنهم امتداد إقليمي لهم. اليوم، يتم تمثيل هذا الاتجاه بشكل أساسي في حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري، وإلى حد محدود في DEVA وحزب المستقبل وحزب السعادة.

من ناحية أخرى، تفضل المجموعة الثانية من الفاعلين النضال من أجل الحقوق مع منظماتهم الفريدة. الناقل الرئيسي لهذا الاتجاه اليوم هو حزب الشعوب الديمقراطي. ومع ذلك، يمكن أيضًا تقييم الأحزاب الكردية الصغيرة الأخرى، ثلاثة منها إسلامية وخمسة علمانية، ضمن هذا الاتجاه.

ضعفت السياسات الانتخابية في الثمانينيات، لا سيما بين الكرد، الذين كان لهم اتجاه ثانٍ.

بعد الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠، خضع المجال السياسي لتحول كان العنف فيه حاسمًا. ومع ذلك، حتى في التسعينيات، عندما كانت النزاعات والخسائر في ذروتها، واصل الكرد الاستثمار في السياسة الانتخابية.

مع إنشاء حزب العمل الشعبي في عام ١٩٩١، أصبحت السياسة الانتخابية مرة أخرى واحدة من المجالات الرئيسة في تشكيل القضية الكردية. يواصل حزب الشعوب الديمقراطي هذا التقليد اليوم.

لقد مضى أكثر من ثلاثين عامًا على إنشاء المؤسسة التعليمية وأكثر من سبعين عامًا على انتخابات عام ١٩٥٠.

أنشأ الكرد منظمات أصلية وشاركوا في الأحزاب المركزية. على الرغم من ذلك، ما زلنا غير قادرين على إيجاد حل دائم للقضية الكردية.

عند هذه النقطة يمكننا أن نسأل: هل يمكن للسياسات الانتخابية أن تلعب دوراً استراتيجياً في حل القضية الكردية؟

من أجل إعطاء إجابة إيجابية على هذا السؤال، يجب أن تكون هناك إمكانية لأغلبية في البرلمان تقبل المطالب السياسية والثقافية والاقتصادية للكرد.

> **"دميرتاش يحتل مكانة مهمة في السياسة الكردية ويتبعه الجمهور التركي عن كثب"**

ومع ذلك، تشير نتائج انتخابات السبعين عامًا الماضية والتكوين السياسي الحالي إلى أنه سيكون من الصعب تشكيل مثل هذه الأغلبية في المستقبل القريب.

هناك حدود لرأس المال الديمغرافي والاقتصادي والسياسي والرمزي للكرد. لا توجد بيانات رسمية عن نسبة السكان الكرد في إجمالي عدد سكان تركيا.

يتم التعبير عن معدلات تتراوح بين ١٥-٢٥٪. وبحسب المؤسسات التي أجرت استطلاعات الرأي العام حول الانتخابات في الفترة الأخيرة، فإن ٢٠ من أصل ١٠٠ ناخب في المتوسط هم من الكرد.

حاليًا، يصوت ١٢-١٣ من هؤلاء العشرين ناخبًا، من كرد سنة وعلويين، لحزب الشعوب الديمقراطي، بينما يصوت الباقون في الغالب لحزب العدالة والتنمية وحزب

الشعب الجمهوري.

وبهذا المعنى، فإن القوة الديموغرافية للكرد لا تكفيهم ليكونوا طرفًا مؤسسًا في أنقرة.

يمكن الاعتقاد أنه يمكن إحراز تقدم من خلال تحويل الأحزاب المركزية المذكورة أعلاه من قبل الكرد داخل حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري.

ومع ذلك، فإن التجربة السابقة والخطوط الأيديولوجية والسياسية لهذه الأحزاب تظهر أن قوة الكرد داخل هذه الأحزاب السياسية محدودة أيضًا. يجب الاعتراف بأن ديناميكيات التغيير محدودة أيضًا في هذا الصدد.

هل للكرد رأس مال اقتصادي ورمزي وسلطة تتجاوز قوتهم الديموغرافية والسياسية؟ كانت الجغرافيا الكردية أفقر مناطق تركيا وأكثرها حرمانًا منذ عقود. وما إذا كانت هناك برجوازية كردية أم لا، فقد تمت مناقشته لسنوات. باختصار، لا يملك الكرد نصيبًا في رأس المال الاقتصادي ومنطقة السلطة مساوياً لنسبهم السكانية.

ليس لديهم القدرة على زيادة قدراتهم الاقتصادية والسياسية والديموغرافية في مجالات مثل السينما والمسرح والأدب والموسيقى والأوساط الأكاديمية. بهذا المعنى، فإن رأسمالهم وقوتهم الرمزية محدودة أيضًا.

عندما ننظر إلى هذه الصورة الكاملة، فإن إحدى الطرق التي يمكن أن تكون بها السياسات الانتخابية فعالة في حل القضية الكردية هي أنها عنصر من عناصر التنافس السياسي بين الأحزاب الرئيسية والمركزية. ومع ذلك، لا توجد خلافات جذرية بين أحزاب الوسط الرئيسة حول القضية الكردية.

> **استثمر الكرد في السياسة الانتخابية منذ الانتخابات الأولى في عام 1950**

لا يوجد حزب مركزي رئيسي يقبل مطالب مثل التعليم باللغة الأم، اللغة الكردية هي اللغة الرسمية، والمشاركة الكردية والحكم الذاتي محليًا على الأقل من خلال اللامركزية وتقاسم السلطة، والقضاء على عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين المناطق والتوزيع العادل للموارد. لدى ديفا و حزب المستقبل خطابات أكثر تقدمًا نسبيًا مقارنة بالأحزاب الأخرى. ومع ذلك، فإن القوة التمثيلية لكلا الحزبين محدودة للغاية، ومن الجدل ما إذا كانا يمثلان حزب الوسط أو احتمال وجودهما.

في مقابلة مع فايق بولوت من موقع إندبندنت تركية، وصف أحمد ترك، وهو رجل حكيم وسياسي بارز من الكرد، موقف حزب الشعب الجمهوري ضد القضية الكردية وسياسة القمع والعنف التي ينتهجها حزب الشعوب الديمقراطي بأنه «موقف صمت وبُعد»، وقال إن الموقف من القضية الكردية في أنقرة يذكر الجميع بأنه لا يوجد عنصر تنافسي فيه.

وبحسب تورك، ليس لدى حزب الشعب الجمهوري برنامج ديمقراطي يتضمن حل القضية الكردية، وقال في هذا الإطار:

لقد اقترحت على كليجدار أوغلو أن القاعدة الأولى فيما يتعلق بحل المشكلة الكردية هي احتضان هذه القضية واستيعابها، ووضع خطة وبرنامج وفقًا لذلك. وإلا فإن الحريات والديمقراطية الاجتماعية، التي ورد ذكرها كثيرًا، ستترك غير مكتملة وستفشل.

وأضاف: قلت: سيد كليجدار أوغلو، لماذا تبتعد عن حزب الشعوب الديمقراطي والكرد؟ في الواقع، لم يصدر أي ردّ ولم يصدر أي صوت. ليس كليجدار أوغلو فقط؛

داخل حزب الشعب الجمهوري، بل يستمر تردد مماثل وترددات ومحادثات يومية وإعطاء جرعات حسب الحاجة، مع مراعاة سكان المكان الذي تمت زيارته.

أصبحت القضية الكردية عنصرًا من عناصر المنافسة، وإن كان ذلك في إطار محدود نسبيًا، خلال فترات الانتخابات. على الأقل في عمليات إصدار القرار بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠١٥، فإن التوازي بين تقويمات الإصلاح والتقويمات الانتخابية يؤكد ذلك.

في هذه المرحلة، تعتبر قدرة السياسة الكردية السائدة على إدارة التنافس الناشئ دوريًا حول القضية الكردية في أنقرة أمرًا بالغ الأهمية.

يمكن للسياسة الكردية السائدة استخدام دعمها الاجتماعي في نطاق ١١-١٣٪ لتوسيع هذه المنافسة وإيجاد حلول من هناك.

طالما أن السياسة الكردية تغذي هذه المنافسة وتديرها، فإنها يمكن أن تمهد الطريق لبعض الإصلاحات.

ومع ذلك، منذ نهاية عملية القرار ٢٠١٣-٢٠١٥، يبدو أن قدرة السياسة الكردية السائدة على جعل القضية الكردية عنصرًا تنافسيًا في أنقرة واستثماراتها السياسية والاجتماعية في هذه القضية محدودة للغاية.

على الرغم من محدودية رأس المال الاقتصادي والسياسي والديموغرافي والرمزي للكرد في جميع أنحاء تركيا، إلا أن الوضع يختلف في مناطقهم الجغرافية التاريخية.

يتمتع كل من الكرد المنخرطين في السياسة داخل حزب الشعوب الديمقراطي والكرد الذين هم من بين الأحزاب المركزية بمزيد من الفرص لتحقيق مطالبهم السياسية والاقتصادية في مناطقهم المحلية - على الرغم من كل الوصاية الإدارية والمالية على البلديات -.

في واقع الأمر، بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠١٦، أصبح تقليد حزب الشعوب الديمقراطي محورًا مهمًا للسلطة في المحليات. من ناحية، خلقت تجربة السلطة المحلية هذه فرصًا مهمة للكرد لحل مشاكلهم، وإنشاء وإعادة إنتاج حياتهم اليومية.

ومن جهة أخرى، وسّع سياسة السلام والاندماج في تركيا من خلال فتح الباب لحل القضية الكردية على الساحة السياسية والمساهمة في تقنين ومأسسة المعارضة الكردية.

> **"تقاسم السلطة واللامركزية لا يقل أهمية عن اللغة الأم واللاعنف في حل القضية الكردية"**

في هذه المرحلة، تعتبر الانتخابات المحلية، وعمليات بناء السلطة المحلية، وقدرة المجموعات السياسية الكردية المختلفة على بناء إجماع على المستوى المحلي أكثر أهمية لحل القضية الكردية مقارنة بالانتخابات العامة والمشاركة السياسية على المستوى المركزي - في ظروف اليوم. مرة أخرى، تحتل اللامركزية واللامركزية وتقاسم السلطة وتوسيع صلاحيات ومسؤوليات البلديات ومواردها المالية مكانًا حاسمًا في حل المشكلة.

وبهذا المعنى، يمكن القول إن تقاسم السلطة واللامركزية لا يقل أهمية عن قضايا اللغة الأم واللاعنف في حل القضية الكردية، بل ويشكل المجالات الاستراتيجية الرئيسة التي ستمهد الطريق لحل هذه المشاكل. باختصار، يبدو أن الاستثمار في الانتخابات المحلية بدلاً من الانتخابات العامة وتوسيع مناطق سلطتهم المحلية هو خيار أكثر عقلانية بالنسبة للكرد.

في حين تم تعيين أمناء في جميع بلديات حزب الشعوب الديمقراطي تقريبًا، قد يبدو من غير المجدي وغير المنطقي أن نفهم الانتخابات المحلية على هذا النطاق. بادئ ذي بدء، يمكن التأكيد على الحاجة إلى تغيير سياسي وقانوني يجعل سياسة الوصاية مستحيلة في جميع أنحاء البلاد. ومع ذلك، يجب التأكيد على عدم وجود صورة واعدة من جانب المعارضة أيضًا. دخلت سياسات وممارسات الوصي عامها السادس.

بصرف النظر عن البيانات الرمزية المحدودة حول هذه القضية، لم يتم تطوير أي اعتراضات مهمة داخل أحزاب الوسط. أصبح الأمناء طبيعيين في السياسة التركية. والأسوأ من ذلك، هناك دعم اجتماعي على الجانب الغربي من البلاد لا يمكن تجاهله. على الرغم من كل هذه الصورة السلبية، تجدر الإشارة إلى أن وثيقة الموقف المشترك للمعارضة السداسية تشمل قضية الوصي. ومع ذلك، فإن القضية ليست أن الأمناء لا يعودون مرة أخرى، ولكن بالأحرى التوزيع العادل والمتوازن للسلطة والموارد في جميع أنحاء البلاد.

النقاط التي أشرت إليها أعلاه تشير إلى حدود السياسة التي تتمحور حول انتخابات الكرد. في هذه المرحلة، هناك حاجة لمناقشة ما يتجاوز «المطالبة بالسياسة» التي تركز على السياسة الانتخابية وتتطلع إلى المستقبل. لا شك أن هذا المجال مهم. ومع ذلك، فإن توجه المعارضة الكردية نحو «سياسة بنائية» تركز على اللحظة الحالية، وتخلق أجندتها الخاصة وتقدم البدائل، وتبني الجسور مع الحركات الاجتماعية التي تبني بدائل، وإن كانت محدودة، في الجزء الغربي من البلاد، قد تنفتح مساحة للتغلب على كل هذا التعثر.

لتوضيح الأمر بشكل أكثر وضوحًا، فإن النهج الذي يعتبر السياسة نوعًا من منطقة البناء البديلة حيث يتم إنتاج حلول ملموسة لمشاكل ملموسة، خارج الأحزاب السياسية والدراسات الانتخابية، مطلوب للتعبئة الاجتماعية وبناء شبكات لحل المشكلات الاجتماعية.

من المحتمل ألا يكون إنشاء ملاعب/ أنشطة جديدة تسمح ببناء اجتماعي بديل على نطاق محلي ممكنًا من خلال قبول المطالب السياسية من قبل المركز.

على المستوى المحلي، حيث يتم بناء البدائل ويتم إنتاج الموافقة على التغيير والتحول داخل المجتمع، سيتم التأكد من أن السياسة المركزية تقبل هذه المطالب الاجتماعية.

> **تورك: ليس لدى حزب الشعب الجمهوري برنامج ديمقراطي لحل القضية الكردية**

لوضعها من خلال مثال ملموس، حيث يحافظ الكرد على لغتهم، وينقلونها إلى الأجيال الجديدة، ويبنون مناطق في الحياة اليومية بطرق وأساليب بديلة، مثل التعليم باللغة الكردية والكردية كونها اللغة الرسمية الثانية، على الأقل في لغات، سيتم قبولها.

كان قبول الطلبات من قبل المركز والطريقة التنازلية لتقديم طريقة أسهل بكثير وأقل تكلفة للجميع.

ومع ذلك، تظهر التجارب السابقة أن هذا لن يكون هو الحال وأن البناء من أسفل إلى أعلى ضروري.

*موسوعة»احوال تركية»

الرئيس المشترك لحزب الشعوب الديمقراطي مدحت سنجار:

يعادون الحقوق والحريات، ويمارسون الضغوطات على السياسات الديمقراطية

ناقش الرئيس المشترك لحزب الشعوب الديمقراطي (HDP) مدحت سنجار جدول الأعمال الحالي في اجتماع مجموعته الحزبية. انطلاقاً من الأزمة الاقتصادية إلى أزمة الناتو ، كما تمت مناقشة الهجمات على السياسة وقضية كوباني إلى جانب مناقشة مجموعة من الملفات.

كما تحدث سنجار في البداية عن الإبادة الجماعية الشركسية وقال إنها واحدة من أعظم المآسي في تاريخ البشرية. مبيناً أنهم يقفون إلى جانب الشعب الشركسي في مطالبه.

«سياسات الحرب ستجلب المزيد من الكوارث»

وصرح مدحت سنجار أنه بعد الوباء ، لا يزال العالم يواجه كوارث جديدة ، وقال: «أكبر ساحات هذه الكوارث هي الحروب وسباق التسلح. بعد الإعلان عن تفشي الوباء ، أعلن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وقفًا شاملاً لإطلاق النار. لكن للأسف لم يستجب أحد لهذه المطالب.

لكن أعضاء هذا المجلس ، في ذلك في الأشهر الأخيرة ، سلحوا دولهم بشكل أكثر . حيث هناك الحرب الاوكرانية وسباق تسلح من قبل الناتو الساعي لتوسعة نطاقه، وهذا سيجلب معه المزيد من الضحايا المدنيين والمجاعات ومشاكل الأمن الشخصي والجماعي. «إذا كان هناك مسعى لتحقيق الاستقرار ، فلا يجب أن ننسى أن مبدأه الأساسي هو السياسة الديمقراطية.»

«إذا تكاتف شعبنا،سيتمكنونمن تغير هذا الوضع الكارثي»

وقال سنجار « لقد تم إبطال الدبلوماسية والديمقراطية اللتين تم تأسيسهما خلال الحرب الباردة لمنع الحرب حينها». سيكون لهذا عواقب وخيمة على كل من العالم والكوكب بأسره. إن الأمر الأكثر إلحاحًا لبلدنا والمنطقة والعالم الآن هو الديمقراطية والسلام والاستقرار والعدالة والحرية والدعم. ولدى حزب الشعوب الديمقراطي HDP مفاهيم لذلك. يجب على الذين يكسبون قوت يومهم من الأزمات والحروب أن يعلموا أن الناس والعالم أكبر منهم. إذا اجتمعت شعوبنا ووحدت قواها ضمن مبادئ وأهداف معينة ، فسيكونون قادرين على وقف هذا الوضع الكارثي. ونحن في حزب الشعوب الديمقراطي HDP ، على استعداد للعب دورنا في تركيا وأوروبا وحول العالم.

« يعادون الحقوق والحريات، ويمارسون الضغوطات على السياسات الديمقراطية»

وتابع سنجار في وصف السياسات الاستبدادية لحزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية ، قائلاً: «إن آثار سياسات الحرب الاستبدادية مثل الهجمات على مطالب الديمقراطية. و اعتقال الناس يوميًا ، انتهاك حقوقهم وحرياتهم ، وممارسة ضغوطًا على السياسة الديمقراطية واستخدام خطاب الكراهية ضد اللاجئين. فالمسارح الكردية والحفلات التي تغنى فيها الاغاني الكردية كلها ممنوعة . نحن نواجه عقلية لاوجدان فيها ومتحجرة . فالعقلية التي عرضت العم موسى للاعتقال والتعذيب بسبب هويته الكردية لا تزال تنمو حتى يومنا هذا. بقي فقط أن تمنع التصفير بالكردية وأن تكون سبباً لمعاقبة الكرد ، حقيقة أنها حكومة تعادي الكرد.ولاتدرك ماذا ستجلب عليها هذه الذهنية من ويلات كما حصل للعديد من السلطات.لقد وقف الشعب الكردي دائمًا في وجه هذه الضغوط ودافع عن حقوقه وكرامته. لن يساوم من الآن فصاعدًا وسيفشل كل هذه السياسات «.

« في الخارج حمامة سلام، وفي بلاده والشرق الأوسط غراب شر «.

وتطرق سنجار لتصريحات زعيم حزب العدالة والتنمية أردوغان قوله: «هو نفسه قال أمس إنه سيزيد العمليات العسكرية في المنطقة. يجب علينا جميعًا أن نرى أن هذا العمليات ستغرق شعوب المنطقة وستريق المزيد من الدماء . وندرك جيدًا مدى النفاق في موقفهم حول السلام بخصوص الحرب في أوكرانيا. فهناك أردوغان يجعل من نفسه حمامة سلام وفي بلاده والشرق الأوسط غراب شر ، هذه السياسات هي تهديد كبير لجهود الديمقراطية. يجب على الجميع إدراك هذه الحقيقة. إذا لم نتصرف بشكل حاسم في مواجهة الحرب ، فسوف تتضاءل فرص الحياة وتصبح رهينة بين ثلة من الرأسماليين.

يجب أن ندافع عن أنفسنا ضد الحرب ونعزز السلام والحرية وندافع عن الكرامة. وأي تردد في هذا الأمر سيفيد سياسة السلطة. كما ندعو أحزاب المعارضة مرة أخرى لاتخاذ موقف واضح من هذه القضية. ولا ينبغي لأحد أن يقع في كمائن السلطة

. كما أن حزب الشعوب الديمقراطي سيفشل تلك المكائد، وسيبني أكبر وحدة ويجمع كل قوى الديمقراطية.

« إذا توحد الصوت ، سنتخلص من الكارثة،ونعيش بسلام وكرامة»

مدحت سنجار ، تطرق لمحاولة الانقلاب، وأضاف: "بالنسبة لتأسيس النظام الحالي ، كان يومًا تاريخيًا. بعد انقلاب ٤ نوفمبر ٢٠١٦ ، دخلت خطة إلغاء السياسة الديمقراطية حيز التنفيذ. الاعتقالات و

وما إلى ذلك، لطالما قلنا أن هذه العمليات لا تستهدف حزب الشعوب الديمقراطي فحسب ، بل تستهدف أيضًا ديمقراطية تركيا والرغبة في حياة مشتركة. لذلك ، يجب الانتباه أولاً إلى قضية كوباني فالنظام الذي يتم بناؤه هناك دليل على أنهم يريدون وضع تركيا في قفص حديدي. القضية ليست حزب الشعوب الديمقراطي لكنهم يريدون ترسيخ الفاشية في هذا البلد. إذا لم نفرغ هذه القضية معًا ، فسوف نتأثر جميعًا بعواقبها السلبية. يجب ألا نبالي بسياسات الترهيب ، بل يجب أن نستمع لأصوات الشارع ، الكادحين والشعب. ردود أفعال الناس تتزايد مع إنجازاتنا ، ترفع آمالنا. إذا وحدنا أصواتنا وعملنا معًا ، فسنخرج من هذه المأساة ونصنع سلامًا مظفراً.

« سبب كل الأزمات السياسية هي الحرب على السلطة»

ومضى سنجار قائلاً إن سبب كل الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تركيا هو سياسة الحرب على السلطة.

وقال سنجار «همنا الأساسي هو الاهتمام بالشباب ،والوطن ، ومستقبل هذا البلد، نحن بحاجة إلى الكفاح، وفقًا للإحصاءات ، لا يرى ٦٣٪ من الشباب مستقبلاً جيدًا في تركيا. هناك الملايين من الناس يكافحون لتغطية نفقاتهم المعيشية . هناك احتياجات لملايين من الشباب. مضيفاً أنهم سيغيرون هذا النظام مع الشباب وبناء مستقبلاً أكثر إشراقًا.»

كما اكد على انعقاد المؤتمر النسائي الموسع في ٦-٧ يونيو بحماس كبير،مبيناً :»نحن نستعد الآن لعقد مؤتمرنا الموسع بحماس. وسنعقد المؤتمر الاستثنائي الخامس في ٣ يوليو. سوف نظهر للجميع أن ضغوطهم غير مجدية ضد الديمقراطية والحرية والسلام.

ANF

جنكيز جاندار:

تعنت تركيا في الناتو يهدد أكثر من عضويته

جاء إعلان الرئيس الأمريكي جو بايدن عن دعم بلاده القاطع لفنلندا وعضوية السويد في الناتو بمثابة توبيخ مقنع لأنقرة.

أعلن بايدن ، إلى جانب الرئيس الفنلندي سولي نينيستو ورئيسة الوزراء السويدية ماجدالينا أندرسون ، أن البلدين يتمتعان «بالدعم الكامل والشامل والكامل» لبلاده بعد اجتماع ثلاثي في البيت الأبيض في ١٩ مايو.

قال بايدن إن كلا البلدين «شريكان يتمتعان بقدرات عالية للانضمام إلى أقوى وأقوى تحالف دفاعي في تاريخ العالم» ، مضيفًا: «خلاصة القول بسيطة ومباشرة: تجعل فنلندا والسويد حلف شمال الأطلسي أقوى من حيث القدرات بسبب ديمقراطياتهم القوية ».

ووصف بايدن قرار فنلندا والسويد بالتخلي عن حيادهما المستمر منذ عقود بأنه «تاريخي» ، كما أن تصريح بايدن شديد اللهجة انتقد تركيا بشكل غير مباشر.

أنقرة هي العاصمة الوحيدة من بين ٢٩ دولة عضو في الناتو منعت انضمام فنلندا والسويد إلى التحالف عبر الأطلسي. لطالما انتقد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان كلا البلدين لكونهما «بيوت ضيافة» للجماعات التي تعتبرها أنقرة منظمات إرهابية.

قبل ساعات فقط من القمة في البيت الأبيض ، كرر أردوغان اعتراضاته.

وقال لمجموعة من الشباب في شريط فيديو نُشر في ١٩ مايو / أيار «قلنا لهم إننا لا نستطيع قبولهم في الناتو لأن الناتو منظمة أمنية حيث لا يمكن أن يكون للشبكات الإرهابية أي مكان».

ومما زاد الطين بلة بالنسبة لأردوغان هو رد بايدن على سؤال ١٨ مايو حول الكيفية التي تخطط بها واشنطن لإقناع تركيا. وقال للصحفيين « لن أذهب إلى تركيا ، لكنني أعتقد أننا سنكون على ما يرام».

لا يزال أردوغان متحديًا ، ويكرر نفس الشعور في كل مناسبة. في الآونة الأخيرة ، قال إن على السويد وفنلندا «أن تختارا بين دعم «المنظمات الإرهابية» ومخاوف أنقرة ، متحدثًا بعد اجتماع لمجلس الوزراء في ٢٣ مايو.

لا يقتصر المتلقون الواضحون لرسائل أردوغان على السويد وفنلندا. كما صعد حديثه ضد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لدعمهما الجماعة الكردية السورية (وحدات حماية الشعب (YPG)) العمود الفقري لقوات سوريا الديمقراطية ، الحليف الرئيسي للتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد الارهابيين.

جاءت محاولة السويد وفنلندا للانضمام إلى الناتو ردًا على الغزو الروسي لأوكرانيا. تمثل طلبات الدول المحايدة تاريخيًا للانضمام إلى نظام الأمن الأوروبي الأطلسي أكثر التطورات دراماتيكية في الجغرافيا السياسية الأوروبية في فترة ما بعد الحرب الباردة.

لقد أعطت مقاومة تركيا لمثل هذه الخطوة التاريخية صورة حصان طروادة الروسي في الناتو وكشرير في نظر الكثير من العالم الغربي.

قد يثير موقف أردوغان جدلاً حول عضوية تركيا في الناتو ،ولأسباب سياسية وضيقة وغير ذات صلة بالقرار ، اتخذ الرئيس رجب طيب أردوغان موقفًا متشددًا في جهوده لعرقلة الأعضاء المحتملين.

يجب أن يثير هذا سؤالا حول ما إذا كانت تركيا بقيادة السيد أردوغان تنتمي إلى الحلف؟ ، «هذا ما جاء في مقال افتتاحي في ١٨ مايو في صحيفة وول ستريت جورنال.

اختتم المقال باقتراح جديد. تركيا عضو في حلف شمال الأطلسي ، لكنها لم تعد في عهد أردوغان تؤيد القيم التي يقوم عليها هذا التحالف الكبير. تنص المادة ١٣ من ميثاق الناتو على آلية انسحاب للأعضاء. ربما حان الوقت لتعديل المادة ١٣ لإنشاء إجراء لطرد دولة عضو «.

فنلندا والسويد دولتان تتمتعان باحترام كبير ولديهما سجلات ممتازة في الديمقراطية وحقوق الإنسان في الغرب.

تحتل فنلندا المرتبة الأولى في مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢١ والسويد في المرتبة الرابعة.

تحتل السويد المرتبة الرابعة وفنلندا في المرتبة السادسة في مؤشر الديمقراطية العالمية لعام ٢٠٢١ ، الذي يصنف تركيا في المرتبة ١٠٣.

> **اختار أردوغان أن يلعب دورا صعبا مع الغرب والآن حان دور واشنطن**

إن تصوير أردوغان لكلا البلدين على أنهما «بيت ضيافة» للإرهاب والإرهابيين لا يتوافق مع هذه التصنيفات.

وبالتالي ، فإن منع أنقرة لكلا البلدين من أخذ مكانهما في الهيكل الأمني الجديد لما بعد الحرب الباردة لا يمكن اعتباره مجرد مسألة إجرائية بسبب الخلافات السياسية.

من وجهة نظر الغرب ، فإن الاستسلام لمطالب أنقرة يرقى إلى السماح لأحد المستبدين بتصميم الهندسة الأمنية لأوروبا وتشكيل مستقبل النظام الغربي. تتعارض مدونة سلوك السلطات التركية الحالية مع الآليات التقليدية لحل المشكلات بين الأصدقاء والحلفاء.

الدراما التي تكشفت في اجتماع الناتو في ١٦ مايو في برلين الأسبوع الماضي هي مثال على ذلك.فنقلاً عن مصدر على دراية وثيقة بالمناقشات ، أفادت أمبرين زمان من المونيتور أن وزير الخارجية التركي مولود جاويش

أوغلو انتقد نظيرته السويدية آنا ليند وما أسماها « بالسياسة النسوية ».

ووصف ثلاثة دبلوماسيين من حلف شمال الأطلسي تحدثوا لرويترز اللحظة بأنها « محرجة » لانتهاك البروتوكول.

وقال دبلوماسي آخر في حلف شمال الأطلسي لرويترز «بالنسبة لنا كانت لحظة تاريخية ومع ذلك قال جاويش أوغلو إنه منزعج من سياسة ليندي النسوية التي جلبت الكثير من الدراما.»

خطاب المسؤولين الأتراك حول هذه المسألة يؤطر الصراع على أنه لعبة محصلتها صفر.

حتى لو كان نظراء تركيا الغربيون على استعداد لاسترضاء وتلبية مطالب أردوغان ، فإن نهج أنقرة الذي يشبه الإنذار النهائي سيظل يمثل مشكلة بسبب عدم اتساقها.

تطالب تركيا من السويد وفنلندا برفع حظر الأسلحة المفروض على أنقرة بسبب عملياتها العسكرية ضد قوات سوريا الديمقراطية التي يقودها الكرد في شمال شرق سوريا في أكتوبر ٢٠١٩.

وتساوي تركيا بين وحدات حماية الشعب الكردية وحزب العمال الكردستاني المحظور ويطلب من السويد وفنلندا تبني موقف مماثل.

واعتبرت السويد ، إلى جانب العديد من الدول الغربية ، حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية منذ عام ١٩٨٤.

وتريد أنقرة أيضًا تسليم المنشقين الأتراك والكرد الذين يعيشون في البلدين الشماليين.

أثار أردوغان بنفسه عدم امتثال البلدين لهذا المطلب وغطته على نطاق واسع وسائل الإعلام الخاضعة لسيطرته.

أفادت وسائل إعلام تركية أن ستوكهولم وهلسنكي رفضتا طلب أنقرة تسليم ٣٣ شخصًا من السويد وفنلندا.

كشفت أبواق أردوغان A Haber TV و Daily Sabah عن ثمانية أسماء تريدها أنقرة من السويد. سرعان ما تبين أن الثمانية بينهم طبيب في المستشفى الجامعي في أوبسالا توفي قبل سبع سنوات ولم يكن في صفوف حزب العمال الكردستاني.

وذكرت صحيفة اكسبريسن اليومية السويدية المؤثرة هذا الخطأ . اسم آخر ورد ذكره في التقارير تبين أنه لم يسبق له وجود في السويد.

اثنان آخران ، الناشر البارز Ragip Zarakolu والصحفي Bulent Kenes ، إما مواطنان سويديان أو مقيمان لم يسبق لهما أن ارتبطا بأعمال إرهابية .

> **دعم بايدن عن لفنلندا وعضوية السويد في الناتو توبيخ مقنع لأنقرة**

أعلنت الرئاسة التركية أن وفدين من فنلندا والسويد يسافران إلى تركيا لإجراء محادثات بشأن «مخاوف» أنقرة. ومع ذلك ، فإن تغيير موقف السلطات السويدية والفنلندية بشأن مطالب أنقرة لتسليم المطلوبين يبدو احتمالاً بعيد المنال.

كما أن موقف بايدن الثابت من كلا العاصمتين يشجع هذا الافتراض.

اختار أردوغان أن يلعب دورًا صعبًا مع الغرب ، لكن الآن حان دور واشنطن.

*المونيتور

ترجمة:المرصد

حسني محلي:

تركيا وحلف الأطلسي.. ماذا يريد إردوغان من بايدن؟

عندما توسّلت تركيا إلى واشنطن حتى تحتضنها داخل الحلف الأطلسي، في شباط/فبراير ١٩٥٢، لم يكن أحد يتوقع لأنقرة أن تكون مفتاح المعادلة الأصعب في تاريخ الحلف منذ تأسيسه عام ١٩٤٩.

فعلى الرغم من أن أنقرة كانت طرفاً في أزمة الصواريخ بين واشنطن وموسكو عام ١٩٦٢، عندما أرادت موسكو أن تنصب صواريخ نووية في كوبا ردّاً على قرار واشنطن نَصْبَ صواريخ نووية في تركيا وإيطاليا، يتذكر الجميع كيف أن الأتراك أرسلوا ستة آلاف عسكري إلى كوريا للقتال إلى جانب الجيش الامريكي من أجل إثبات ولائهم لواشنطن وإقناعها بضرورة إضاءة الضوء الأخضر لانضمامهم إلى الحلف آنذاك. فتحوّلت تركيا، بعد ذلك التاريخ، إلى خندق أمامي للدفاع عن المعسكر الغربي ضد السوفيات والمد العربي القومي، بالتنسيق والتعاون مع شاه إيران و»إسرائيل»، التي زار رئيس وزرائها بن غوريون تركيا صيف عام ١٩٥٨. ومن دون أن يكون هذا الانضمام إلى الحلف، ولاحقاً إلى «حلف بغداد»، كافياً لإقناع العواصم الغربية بفَتحِ أبواب الاتحاد الأوروبي في وجوه الأتراك، وهم ينتظرون منذ عام ١٩٥٩، عندما كان الاتحاد يُسَمّى السوقَ الأوروبية المشتركة، وعدد أعضائه ٦ فقط، والآن

أصبحوا ٢٧.

على الرغم من أعوام المد والجزر في علاقات أنقرة بواشنطن والعواصم الغربية طوال الأعوام الماضية، فإن تركيا ظلت دائماً حليفة استراتيجية للغرب بصورة عامة، ولامريكا على نحو خاص.

ومن دون أن يكون الفتور، وأحياناً التوتر الذي يخيّم على علاقات أنقرة بواشنطن بسبب التقارب التركي مع روسيا، منذ صيف عام ٢٠١٦، كافياً بالنسبة إلى الرئيس إردوغان كي يفكر في الخروج من الحلف الأطلسي، كما هو لم يفكّر فب إغلاق القواعد الأطلسية والامريكية الموجودة في تركيا (٣٠ قاعدة ومحطة رادارات)، وفيها خمسون قنبلة نووية.

وجاءت الحرب في أوكرانيا لتضع العلاقات التركية بواشنطن أمام تحديات حساسة، بعد أن رفض إردوغان التزام العقوبات الامريكية والأوروبية على روسيا (تغطي نحو ٤٥٪ من احتياجات الغاز لتركيا) واستمر في علاقاته المتشابكة مع موسكو في جميع المجالات، من دون أن يُهمل إردوغان إغلاق المضائق أمام السفن الروسية، وهي في طريقها إلى الأبيض المتوسط، كما أغلق المجال الجوي أمام الطائرات العسكرية الروسية، وهي في طريقها إلى سوريا، والعكس أيضاً.

وجاء موقف الرئيس إردوغان الرافض انضمامَ كل من السويد وفنلندا إلى الحلف الاطلسي، ليضع أنقرة أمام تحديات جدية في علاقاتها بواشنطن، على الرغم من تناقضات الموقف التركي في هذا الموضوع. فالرئيس إردوغان، الذي يتهم كلاً من السويد وفنلندا بدعم الإرهابيين، ويقصد بهم أتباع حزب العمال الكردستاني والداعية فتح الله غولان وأنصارهما، ينسى أو يتناسى أن غولان مقيم بواشنطن منذ عام ١٩٩٩، وأن أتباعه وأنصاره موجودون هناك وفي ألمانيا ودول أوروبية أخرى. أمّا بشأن حزب العمال الكردستاني، فسبق لإردوغان شخصياً أن اتّهم واشنطن، أكثر من مرة، بتقديم كل انواع الدعم، سياسياً وعسكرياً ومالياً، إلى وحدات حماية الشعب الكردية شرقي الفرات، وهي الذراع السورية للحزب المذكور، وتحظى أيضاً بدعم كبير من فرنسا وإيطاليا وألمانيا ودول أوروبية أخرى.

في ظل هذه التناقضات، يبقى السؤال الأهم: ما الذي يهدف إليه إردوغان من خلال موقفه الرافض انضمامَ السويد وفنلندا، وكانتا معاً من أكثر الدول الأوروبية تأييداً لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي؟

المحلّلون والدبلوماسيون الأتراك توقّعوا للرئيس إردوغان أن يتراجع عن موقفه هذا، كما فعل ذلك عندما لم يستخدم حق «الفيتو» ضد انضمام «إسرائيل» إلى الحلف الاطلسي بصفة مراقب في الـ٤ من أيار/مايو ٢٠١٦، وذلك بطلب من واشنطن ومنظمات اللوبي اليهودي في امريكا.

> **يتوقع محللون أتراك أن يتراجع إردوغان عن معارضته بعد تحقيق جملة مطالب**

فالجنرال المتقاعد توركار أرتورك قال إن كل ما يتمناه وينتظره إردوغان هو أن يتّصل به الرئيس بايدن، ويدعوه إلى زيارة البيت الأبيض، كما فعل ذلك الأسبوع الماضي مع رئيس وزراء اليونان ميتسوتاكيس. فالرئيس بايدن، الذي سبق له أن قال عن إردوغان نهاية عام ٢٠١٩، إنه «استبدادي، ولا بدّ من التخلص منه عبر دعم المعارضة التركية»، لم يتصل بإردوغان بعد أن دخل البيت الابيض إلاّ مرة واحدة، وذلك في الـ٢١ من نيسان/أبريل ٢٠٢١، ليقول له إنه «سيعترف يوم الـ٢٤ من نيسان/أبريل بالإبادة الأرمنية في العهد العثماني»، للفترة ١٩١٤-١٩١٦. كما لم يدعُ بايدن، طوال الفترة الماضية، إردوغان إلى زيارة البيت الأبيض، واكتفى بلقائه في بروكسل على هامش القمة الأطلسية في الـ١٤ من حزيران/يونيو ٢٠٢١. وتعدّ الأوساط الدبلوماسية موقف بايدن هذا «جزءاً من سياسات واشنطن التي لم تعد ترى

في إردوغان حليفاً موثوقاً به، ولا بدّ من التخلص منه إذا استمر في نهجه هذا، كما هي تخلصت من رئيس وزراء باكستان عمران خان».

أمّا فقرات المساومة المستمرة بين إردوغان وواشنطن، فيمكن تلخيصها كما يلي:

١- يريد إردوغان لواشنطن ومعها «تل ابيب»، التي صالحها على عجل، أن تتراجعا عن قرارهما عدمَ بيع طائرات «أف ٣٥» لتركيا.

٢- أن تسمح واشنطن لإردوغان بنصب صواريخ «أس - ٤٠٠» الروسية وتفعيلها، وأن تلغي العقوبات التي فرضتها على مبيعات الأسلحة الامريكية لتركيا.

٣- يطلب إردوغان من واشنطن مزيداً من التنسيق والتعاون معه في سوريا بصورة عامة، وفي شماليها بصورة خاصة، بما في ذلك إدلب والمنطقة الآمنة بجوارها، وتسويق «جبهة النصرة» كياناً سياسياً معتدلاً، لا بدّ من التعامل معه، في مقابل رضاً تركي على الواقع المفروض شرقيَّ الفرات.

> **لم يتوقع أحد لأنقرة أن تكون مفتاح المعادلة الأصعب في تاريخ الحلف**

٤- يطلب إردوغان من واشنطن أن تنسّق معه في موضوع نقل الغاز القبرصي والغاز الإسرائيلي عبر تركيا إلى أوروبا.

٥- يتمنى إردوغان مزيداً من الدعم الامريكي العملي والفعّال لسياساته في العراق وليبيا والمنطقة العربية بصورة عامة، من دون إهمال منطقتي القوقاز وآسيا الوسطى، حيث المخططات الامريكية للتغلغل في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، ومنع التنسيق والتعاون الروسي -الصيني عبر هذه الجمهوريات، وأهمها كازاخستان.

مع الغموض الذي يخيّم على الموقف الامريكي المحتمل تجاه «تعنت الرئيس إردوغان»، تتوقع الأوساط الدبلوماسية للطرفين التركي والامريكي أن يتّفقا على الحد الأدنى من شروط كل الأطراف، بحيث يخرج إردوغان ويقول إنه «انتصر وحقّق ما أراده من فنلندا والسويد»، بعد أن رفع سقف المساومة معهما ومع واشنطن أمام الرأي العام التركي.

ويعرف الجميع أنه، من دون هذا الاتفاق، فإن واشنطن لن ترحم الرئيس إردوغان ما دام لا ولن يستطيع الخروج من الحلف والانضمام إلى الحلف الروسي، وهو ما لا ولن يفكر فيه نتيجة عدد من الأسباب التاريخية والعقائدية والنفسية والاستراتيجية، التي تجبره على البقاء ضمن الحلبة الامريكية. وإمكانات المناورة فيها قليلة وضعيفة، وجميعها ضمن السيناريوهات المكتوبة، وهو ما علّمنا إياه التاريخ التركي بعد زيارة المدمرة الامريكية ميسيوري إلى إسطنبول في الـ٥ من نيسان/أبريل ١٩٤٦، وذلك بعد شهر ونيف من لقاء الرئيس الامريكي روزفلت والملك المصري فاروق في البحر الاحمر في الـ١٣ من شباط/فبراير على متن المدمرة كوينسي، وبعدها بيوم مع الملك عبد العزيز آل سعود (كل ذلك قبل عامين من قيام الكيان الصهيوني في فلسطين)، بحيث تحوّلت الدول الثلاث إلى جزء أساسي من المشروع الامريكي في الشرق الأوسط، وهي ما زالت كذلك إلى جانب الأنظمة العربية الأخرى، وهي جميعاً في خدمة الصهيونية العالمية، ورأس حربتها «إسرائيل»!

*باحث علاقات دولية ومختص بالشأن التركي
*الميادين.نت

اردوغان:نهجنا تجاه توسيع الناتو ينبع من موقفنا حول الإرهاب

*موقع الرئيس التركي

قال رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان، في خطاب ألقاه عقب ترأسه اجتماع مجلس الحكومة الرئاسية: « إذا ما القت الدول التي تقدمت بطلبات للالتحاق بحلف شمال الأطلسي ناتو نظرة إلى تاريخها، فسترى أننا قدمنا مساهمة كبيرة لها وكذلك ضد التهديدات القادمة من الشرق. إن نهجنا حيال توسيع الناتو لا ينبع من التعصب أو العداء، وإنما من موقفنا المبدئي في مكافحة الإرهاب».

وترأس الرئيس أردوغان اجتماع مجلس الحكومة الرئاسية في المجمع الرئاسي بالعاصمة أنقرة، وعقب الاجتماع ألقى خطابا موجها للشعب تطرق فيه إلى القضايا التي تم تناولها في الاجتماع وآخر المستجدات على الساحة المحلية والإقليمية والعالمية.

«أولئك الذين لا يأبهون سوى بأمنهم لا يحتملون موقف تركيا المستقل»

أشار الرئيس أردوغان، إلى أن العالم يمر بمرحلة اهتز فيها الاقتصاد العالمي من أساسه وظهرت تصدعات شديدة في هيكل الأمن العالمي، وأردف قائلاً: «حتى في مثل هذه المرحلة ليس من المستغرب ولكن من المؤسف أن يصر أولئك الذين طالما قطعوا الطريق على تركيا في سياستهم الرئيسية على نفس الموقف. كما أن أولئك الذين تلاعبوا ببلدنا كما شاءوا عبر القوة المهيمنة والانقلابيين والسياسيين والاقتصاديين مازالوا يستهدفون بلادنا بغض النظر عن فسادهم الداخلي. أولئك الذين لا يأبهون سوى بأمنهم لا يحتملون موقف تركيا المستقل».

وتابع إن « المواقف التي تم اتخاذها والملاحظات التي تم الإدلاء بها بشأن هذه القضية لا تنبع من هواجس محاورينا فيما يتعلق بالحقوق والحريات وقواعد الاقتصاد، بل من اهتماماتهم بالدفاع عن مصالحهم. إن أولئك الذين لا يأبهون بالهدف المشروع للمناطق الأمنية التي أنشأناها على طول حدودنا الجنوبية، ومعاناة ملايين الأشخاص الذين قمنا بحمايتهم داخل حدودنا وخارجها ولبينا احتياجاتهم على مدى سنوات، لا يمكنهم أن يلقوننا دروسًا في التحالف أو حقوق الإنسان. حتى في الحرب المستمرة شمال البحر الأسود، كانت تركيا أكثر الدول التي قدمت دعمًا ملموسًا ومفيدًا لأوكرانيا، حيث أوضحنا أننا لا نقبل أبدًا الاعتداء على سلامتها الإقليمية وحقوقها في السيادة، لقد أعربنا عن موقفنا هذا للجانب الروسي بكل جرأة ومن على كل منصة وعلى كل مستوى».

وأشار الرئيس أردوغان إلى أنه تركيا بدلا من الانخراط في الادعاءات التي لا تسهم في حل الأزمة، تبذل قصارى جهدها للتوصل أولاً إلى وقف إطلاق النار ثم تحقيق سلام دائم في المنطقة من خلال الحفاظ على العلاقات السياسية والإنسانية مع روسيا، واستطرد قائلاً: «إذا ما القت الدول التي تقدمت بطلبات للالتحاق بحلف شمال الأطلسي ناتو نظرة إلى تاريخها، فسترى أننا قدمنا مساهمة كبيرة لها وكذلك ضد التهديدات القادمة من الشرق. إن نهجنا حيال توسيع الناتو لا ينبع من التعصب أو العداء، وإنما من موقفنا المبدئي في مكافحة الإرهاب».

رئيسة اللجنة التنفيذية لمجلس سوريا الديمقراطية :

المركزية الاستبدادية أوصلت سورية إلى الدمار والتدخل التركي يعمق الأزمة

*المرصد السوري لحقوق الإنسان

تتسمّك الإدارة الذاتية لشمال وشرق سورية بأهمية إقرار نظام اللامركزية لمحاربة ما تسمّيه بـ"المركزية الاستبدادية" التي أوصلت البلاد إلى حالة الخراب والدمار، ورغم كل المساعي لإحباط مشروعها إلا أنّها تصرّ على الحصول على الاعتراف الإقليمي والدولي لتحقيق أهدافها.

ترى إلهام أحمد رئيسة اللجنة التنفيذية لمجلس سوريا الديمقراطية في حوار مع المرصد السوري لحقوق الإنسان، أنّه من المهم تكثيف الحوارات واللقاءات بين السوريين لإيجاد الحلول للازمة الشائكة التي تعيشها البلاد، مؤكّدة أن سورية تعيش أزمة هوية منذ أكثر من مئة عام ما يتطلّب سنّ عقد اجتماعي وطني سوري.

** أولاً كيف تردّين على الأخبار التي تروّج لاستهدافك في هذا الوقت تحديدا وبرأيك من يقف ورائها؟

-لا صحّة لما يشاع حول استهدافي، أنا بخير إنها محاولات استفزازية وبائسة من أطراف مناهضة للحل والاستقرار.

** كنت في جولة في ستوكهولم ضمن اللقاء التشاوري الثالث الذي جمع القوى والشخصيات الوطنية، كيف كانت الجولة، وماذا قدّمت للملف السوري الشائك؟

-كما تعلمون عقد اللقاء التشاوري الثالث في ١٤ و١٥ الشهر الحالي في ستوكهولم، حيث تحاورنا حول مختلف القضايا والملفات الشائكة التي تهمنا كسوريين. بدءاً من التعافي المبكر وضرورة سن عقد اجتماعي وطني سوري إلى مفهوم الهوية الوطنية السورية الجامعة وصولاً إلى الحاجة إلى اللامركزية في سورية.

من المهم تكثيف الحوارات بين السوريين حول هذه المواضيع المصيرية. فمثلاً، سوريا تعيش أزمة هوية منذ أكثر من مئة عام، وبالإضافة إلى مناقشة القضايا والمآسي اليومية في سورية والبحث عن الحلول في هذا المضمار، فإننا من ناحية أخرى، نعالج قضايا عمرها مئة عام.

نهدف إلى لم شمل القوى الديمقراطية

** هل يمكن أن تنجح هذه المشاورات في بعث منصة للديمقراطيين؟

-نحن نهدف إلى لم شمل الشخصيات والقوى الديمقراطية والتشبيك بينها وتشكيل تحالف واسع فيما بينها، أنا متفائلة في هذا المضمار وأظن بأننا على المسار الصحيح.

** تركزون في مسد في مختلف اللقاءات على أهمية اللامركزية، لماذا هذا التمسك بهذا المبدأ، وهل يمكن أن يكون الحلّ الأفضل لسورية مستقبلا؟

-كل الأنظمة الحديثة والديمقراطية في العالم هي أنظمة لامركزية، إنها الطريقة الأفضل لزيادة مشاركة المجتمعات في إدارة نفسها بمعنى آخر، تسمح اللامركزية بمشاركة السلطة على أوسع نطاق.

وفي الحالة السورية، المركزية الاستبدادية هي التي أوصلت البلاد إلى حالة يرثى لها من الناحية الاقتصادية والسياسية والإدارية والاجتماعية والثقافية.

وبناء عليه، وفي ظل ما يعيشه المجتمع السوري من انقسام وتمزق واستقطاب سياسي واجتماعي وجغرافي وثقافي، اللامركزية هي مدخل للحل وضمان وحدة الأراضي السورية، ومن ناحية أخرى، اللامركزية حاجة إدارية لمعالجة الإقصاء والتهميش التي عانت منها مناطق عدّة خلال حكم النظام المركزي في سورية وهي برأي ضرورة ديمقراطية إذ تعالج قضايا عدم المساواة والتمثيل والمشاركة في الإدارة.

تنفيذ سياسة التغيير الديمغرافي

** تواصل تركيا أما مرأى العالم تنفيذ سياسة التغيير الديمغرافي، وقد قامت مؤخرا بنقل وإجلاء من مناطق الزبداني والغوطة إلى منطقة عفرين المحتلة"، كيف تقرؤون هذه التغيّرات التي في ظاهرها إعادة البناء واستقرار، وفي باطنها إصرار تركي على تغيير ديمغرافي في الشريط الحدودي؟

-ما تفعله تركيا ومجموعات المرتزقة التابعة لها في عفرين هو تطهير عرقي وتغيير ديمغرافي وحشي، انظروا إلى التقارير اليومية التي تأتي من هناك، من حالات قتل وتهجير واغتصاب وتدمير للحياة وقطع الأشجار، إنها تعبر عن همجية وبربرية لا مثيل لها.

قضية عفرين والمناطق المحتلة هي قضية كل السوريين. الأولوية الأولى لنا، هي إيقاف التغيير الديمغرافي وإنهاء الاحتلال وإعادة المهجرين إلى أماكنهم الأصلية.

**هل تستبعدون في مسد وجود اتفاق سري بين دولة الاحتلال التركي وحكومة دمشق لاستكمال عمليات التغيير الديمغرافي في المناطق التي تحتلها تركيا؟

-لا نعلم إن كان هناك اتفاق بين دمشق وأنقرة، وإن وجد هكذا اتفاق فهو يضر بالسوريين و بوحدة الأراضي السورية وتماسك نسيجها الاجتماعي.

**لماذا يتمسّك الائتلاف باستبعاد مسد من مشاورات اللجنة الدستورية؟

-لا أعلم، يجب أن تسأل الائتلاف! لم تقدم اللجنة الدستورية على أي تغيير إلى الآن. ولنكن واضحين، هذه اللجنة لا تمثل كل شعوب سورية، ولا حلول دون تمثيل مكونات وشعوب شمال وشرق سورية.

السياسات التركية في سورية

أخيرا.. ما موقفكم من مساعي إردوغان لتوطين مليون سورية بالشمال ، ألا يمثل ذلك ضرب للهوية الكردية؟

-السياسات التركية في سورية، تعمق من الأزمة السورية وتغلق أي مبادرة للحل، هذه السياسات تضر بمصالح السوريين والقوى الفاعلة أيضاً، إن المشروع التركي لتوطين مليون لاجئ في الشمال السوري هو تطهير عرقي وتغيير ديمغرافية السكان في تلك المناطق، وسيؤدي إلى توترات عرقية على المدى الطويل. تركيا تريد زرع الفتنة بين السوريين.

يجب أن يعود كل لاجئ إلى مدينته وقريته الأصلية بشكل طوعي وحر وليس بشكل قسري.

دمشق تتهم "أردوغان" بأن أهدافه استعمارية

الى ذلك علقت وزارة الخارجية السورية على إعلان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أن بلاده ستبني مساكن لمليون شخص في المناطق التي تسيطر عليها بشمال سوريا، معتبرة أن هدفه استعماري.

وقالت وزارة الخارجية إن "التصريحات الرخيصة لرئيس النظام التركي حول إنشاء منطقة آمنة في شمال سوريا تكشف الألاعيب العدوانية التي يرسمها هذا النظام ضد سوريا ووحدة أرضها وشعبها".

ورأت أن "إنشاء مثل هذه المنطقة لا يهدف إطلاقاً إلى حماية المناطق الحدودية بين سوريا وتركيا بل الهدف الأساسي هو استعماري وإنشاء بؤرة متفجرة تساعد بشكل أساسي على تنفيذ المخططات الإرهابية الموجهة ضد الشعب السوري".

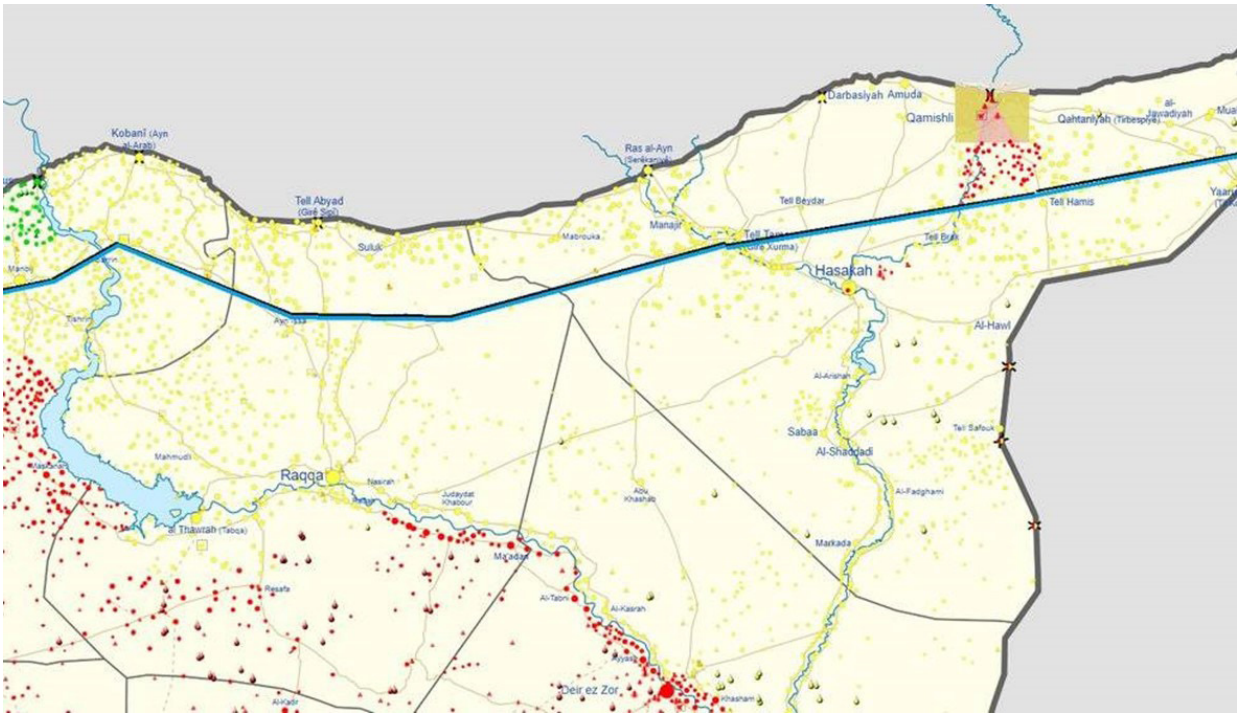

منيب السائح:

تركيا وأوكرانيا و"المنطقة الآمنة" عندما تتداخل الساحات

إعتقد العالم ان الرئيس التركي رجب طيب اردوغان لم يعد يفكر بإقامة منطقة آمنة في شمالي سوريا، بعد ان اتضح لاردوغان ان فرض مثل هذه المنطقة، غير ممكن عمليا، وانها ستثير عليه الرأي العام العالمي، الا ان الرجل عاد وبشكل مفاجيء الى الحديث عن نيته أقامة هذه المنطقة، الامر الذي اثار العديد من التساؤلات حول الاسباب التي شجعت اردوغان على طرح هذه الموضوع مرة اخرى.

من الوضح ان كلام اردوغان عن الاستعدادات التي تجريها تركيا لتنفيذ عمليات عسكرية داخل سوريا، لتوسيع المناطق التي يسيطر عليها الجيش التركي هناك، لاقامة منطقة امنة، ونقل مليون لاجيء سوري اليها، يرتبط ارتباطا وثيقا بمايجري في اوكرانيا، وخاصة بقضية رفضه انضمام فنلندا والسويد لحلف الناتو.

يعتقد اردوغان ان الوقت بات مناسبا لتحقيق أمنيته في اقامة منطقة امنة او عازلة في شمالي سوريا، فالغرب سوف لن يعارض كما كان يعارض سابقا، اقامة مثل هذه المنطقة ،نظرا لحاجة الغرب لتركيا، من اجل الحصول على موافقتها لإنضمام فنلندا والسويد الى حلف لناتو، وتعزيز جبهة الحلف في مواجهة روسيا.

يرى اردوغان في قضية انضمام فنلندا والسويد الى الناتو، فرصة ذهبية لتحقيق هدفين في غاية الاهمية بالنسبة له، الاول اقامة المنطقة الامنة في شمالي سوريا، والثاني الضغط على فنلندا والسويد، للتضييق على اشخاص تتهمهم تركيا بان لهم صلات مع حزب العمال الكردستاني المحظور لديها، ومنعهم من القيام

بإي نشاط ضد تركيا، او تسليمهم لها.

اردوغان ينظر الى اي مكون كردي في شمالي سوريا، كتهديد لبلاده، لذلك فهو لا يفرق بين مكون واخر، فهو يضع حزب العمال الكردستاني و وحدات حماية الشعب الكردية، التي تعتبر مكون أساسي لقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، وهو تحالف يقوده كرد، واعتمدت عليه امريكا بشكل كبير في القتال ضد داعش منذ ٢٠١٤، في خانة واحدة، فهو يعتبر كل هذه الكيان كيانات ارهابية، بينما امريكا لا تعتبر قوات سوريا الديمقرطية كذلك، الامر الذي يعتبر نقطة خلاف رئيسية بين الحليفين الامريكي والتركي في سوريا.

ما قاله اردوغان من ان العمليات العسكرية لمواجهة ما اسماه التهديدات عبر الحدود ستبدأ بمجرد أن تستكمل القوات المسلحة التركية والمخابرات استعداداتها، رأت فيه قوات سوريا الديمقراطية (قسد) محاولة لزعزعة امن واستقرار المنطقة، وتعهدت بالتصدي لاي هجوم تركي ومقاومته.

رغم العداء بين السلطات السورية و"قسد" الا ان موقف الاولى من تصريحات اردوغان كان قريبا من موقف الثانية، فقد اصدرت وزارة الخارجية السورية بيانا وصفت فيه تصريحات اردوغان حول المنطقة الامنة بالرخيصة" ، وجاء في جانب من البيان:ان "إنشاء مثل هذه المنطقة لا يهدف إطلاقاً إلى حماية المناطق الحدودية بين سوريا وتركيا بل الهدف الأساسي هو استعماري وإنشاء بؤرة متفجرة تسمى بالمنطقة الآمنة المزعومة وتساعد بشكل أساسي على تنفيذ المخططات الإرهابية الموجهة ضد الشعب السوري".

وشددت الوزارة: أن "المنطقة الآمنة المزعومة هي في حقيقتها تطهير عرقي ونقل للسكان وتهديد لحياتهم ومستقبلهم وممتلكاتهم وهي تهدد بتفجير دائم للأوضاع بين البلدين المتجاورين وبموجب القانون الدولي فإن نقل السكان والتطهير العرقي يشكلان جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية لأن تغيير البنية الديمغرافية وطرد السكان من أماكن عيشهم يشكلان سرقة موصوفة لحقوق مواطني الدول المستهدفة".

يرى المراقبون ان اردوغان، تتراجع شعبيته، وفقا لاستطلاعات الراي التركية، بسبب المشاكل الاقتصادية التي تواجه المواطن التركي، لذلك يحاول من خلال هذه التصرحات والمواقف، بل وحتى من خلال المجازفة باستخدم القوات المسلحة في عمليات عسكرية خارج الحدود، ترميم شعبيته، وكذلك الحصول على دعم القوميين الأتراك، قبل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، والتي من المقرر ان تجري في عام ٢٠٢٣، الا ان لعب اردوغان على اكثر من حبل قد يؤدي الى ان تنزلق قدمه ويسقط، لا سيما وهو يربط بين ساحتين ملتهبتين، لا يمكن التكهن بمآلاتهما، وهي اوكرانيا وسوريا.

> **"اردوغان ينظر الى اي مكون كردي في شمالي سوريا، كتهديد لبلاده"**

*وكالة الانباء الشيعية-شفقنا

السفير روبرت فورد:

حسابات وخطوط حمراء جديدة في سوريا

أكثر الأوقات خطورة في صراع منخفض المستوى هو عندما يتغير توازن القوى ويُفرض خط أحمر جديد. وفي سوريا الآن، وبينما تخفض روسيا قواتها، يزيد الحرس الثوري الإيراني من وجوده، وتدرك إسرائيل ازدياد التهديد الإيراني تدريجياً، سواءً من البرنامج النووي، أو من البرنامج الصاروخي الإيراني في سوريا.

لا أقصد بذلك أن الحرب الشاملة ستبدأ على الأرجح في سوريا الأسبوع أو الشهر المقبل. لكن، مع ذلك، من الممكن أن تتجاوز أي من هذه البلدان الخط الأحمر عن غير قصد، وتفجير تصعيد لا تريده أي من البلدان حقاً.

أولاً، لا ينبغي لنا المبالغة في الحديث عن انسحاب روسيا من سوريا. فهو ليس انسحاباً كبيراً، وروسيا سوف تحافظ على قاعدتها البحرية في طرطوس وقاعدتها الجوية في حميميم. لكن، على الأرض في سوريا، هناك تقارير محلية عن سيطرة وحدات الحرس الثوري الإيراني والميليشيات الحليفة، على نقاط التفتيش الروسية والقواعد الصغيرة، لا سيما في شرق وشمال سوريا. ولدى إيران موارد مالية أكبر للإنفاق على الانتشار العسكري في سوريا.

وكان البنك المركزي الإيراني قد أعلن مؤخراً أن عائدات صادرات البترول في النصف الأول من العام الفارسي، بلغت ١٨٫٦ مليار دولار، بزيادة بلغت ٨٫٥ مليار في النصف الأول من العام الماضي. ورغم المشاكل الاقتصادية الداخلية والاحتجاجات، بإمكان طهران حشد مزيد من القوات العسكرية لإرسالها إلى سوريا.

تشير زيارة بشار الأسد إلى طهران، في وقت سابق من هذا الشهر، إلى أن وجود إيران ونفوذها في سوريا سيشهدان نمواً متزايداً.

ومن المؤكد أن الامريكيين سوف ينظرون إلى الوجود العسكري الإيراني المتنامي في شرق سوريا باعتباره تهديداً.

وفي العام الماضي، تعرضت بعض القواعد الامريكية الصغيرة لهجوم من طائرات إيرانية مسيرة. وبوسعنا أن نتوقع بعض تبادل إطلاق النار بين الميليشيات الموالية

لإيران في شرق سوريا والقوات الامريكية. لكن هذه المعارك ستكون محدودة. فالامريكيون لا يريدون حرباً كبيرة في سوريا، وهم لم يقفوا بعد على مصلحة استراتيجية في سوريا تبرر شن حرب كبيرة هناك.

في المقابل، حددت إسرائيل مصلحة وطنية استراتيجية مرتبطة بالوجود العسكري الإيراني: البرنامج الإيراني المستمر لنشر الصواريخ الموجهة في سوريا يمكن أن يلحق أضراراً جسيمة بالأهداف الإسرائيلية، وبالتالي، يواصل سلاح الجو الإسرائيلي قصف أهداف إيرانية بشكل منتظم. وقد أعطت موسكو بالأساس الضوء الأخضر في الماضي لهذه الهجمات الجوية الإسرائيلية، على الرغم من وجود رسائل غاضبة بعد أن أسقطت صواريخ الدفاع الجوي السورية طائرة نقل عسكرية روسية سنة ٢٠١٨ في خضم هجوم جوي إسرائيلي، ومقتل ١٥ جندياً روسياً.

وقد أرسل الروس صواريخ «إس - ٣٠٠» للدفاع الجوي إلى سوريا بعد ذلك الحادث، لكن الإسرائيليين والروس أعادوا التنسيق فيما بينهم، واستمرت الضربات الإسرائيلية.

وإذا أدى الانتشار الإيراني الجديد في سوريا إلى تكثيف الهجمات الجوية الإسرائيلية، فهناك خطران محتملان: الأول أن الإيرانيين لم يردوا حتى الآن على الإسرائيليين. وربما لا حدود لصبرهم، ولا خط أحمر معتمداً فيما يتعلق بالخسائر بين قواتهم في سوريا.

وإذا كان هناك خط أحمر، فإن الإسرائيليين لم يجدوه بعد، والانتقام الإيراني سوف يكون مفاجأة.

وسوف يعكس القرار الإيراني بالرد حجم المنافسة السياسية في طهران. فالسياسات الإيرانية الداخلية تراعي اتفاقاً بين إيران والقوى الدولية بشأن البرنامج النووي الإيراني. وإذا ردت إيران، فسوف تُصعد إسرائيل بسرعة. وسوف تكون إسرائيل أقل اهتماماً بالسياسة الإيرانية وأكثر تصميماً على إعادة ترسيخ الردع، وبالتالي سوف تضرب بقوة. وليس واضحاً إلى أين سينتهي التصعيد بين إسرائيل وإيران.

إضافة إلى ذلك، أطلق الروس للمرة الأولى صاروخاً من طراز «إس - ٣٠٠» على الطائرات الحربية الإسرائيلية أثناء هجومها على مصياف في ١٣ مايو (أيار). وتخضع هذه الصواريخ للسيطرة الروسية المباشرة، ورغم أن النظام لم يستخدم راداره بشكل كامل، وبالتالي لم يشكل تهديداً كبيراً للطائرة الحربية الإسرائيلية، إلا أن هذه الحادثة كانت رسالة روسية واضحة، ربما لأن «مصياف» تقع على بعد ٧٠ كيلومتراً فقط من القاعدة الجوية الروسية في «حميميم».

ولو استخدم الروس رادارهم وهددوا بالفعل الطائرة الحربية الإسرائيلية، لعبروا خطاً أحمر إسرائيلياً.

> **أكثر الأوقات خطورة في الصراع هو عندما يتغير توازن القوى**

الضربات الإسرائيلية ضد أهداف روسية في سوريا هي بدورها خط أحمر روسي، وقد اقتربت الضربة الإسرائيلية في ١٣ مايو من خط أحمر روسي، لكن الرد الروسي كان حذراً.

وبالتالي، في الأسابيع المقبلة، ومع تسبب مزيد من عمليات الانتشار الإيرانية في سوريا في إثارة غارات جوية إسرائيلية مكثفة، فإن كثيراً من سيناريوهات التصعيد ممكنة في سوريا.

وعلى الجانب الإيجابي، تشعر روسيا بعدم الارتياح من بعض الإجراءات الإسرائيلية فيما يتعلق بأوكرانيا، ولكن موسكو لا تريد حرباً كبيرة في الشرق الأوسط الآن، لا سيما في ضوء الحظر التركي على تحليق الطائرات العسكرية الروسية الذي يُعقد الخدمات اللوجيستية الروسية في سوريا.

ومع تطور التوازنات في سوريا وإعادة رسم الخطوط الحمراء، فإن التحدي الماثل أمام الدول هو عدم تجاوز إحداها عن طريق الخطأ.

*صحيفة «الشرق الاوسط» اللندنية

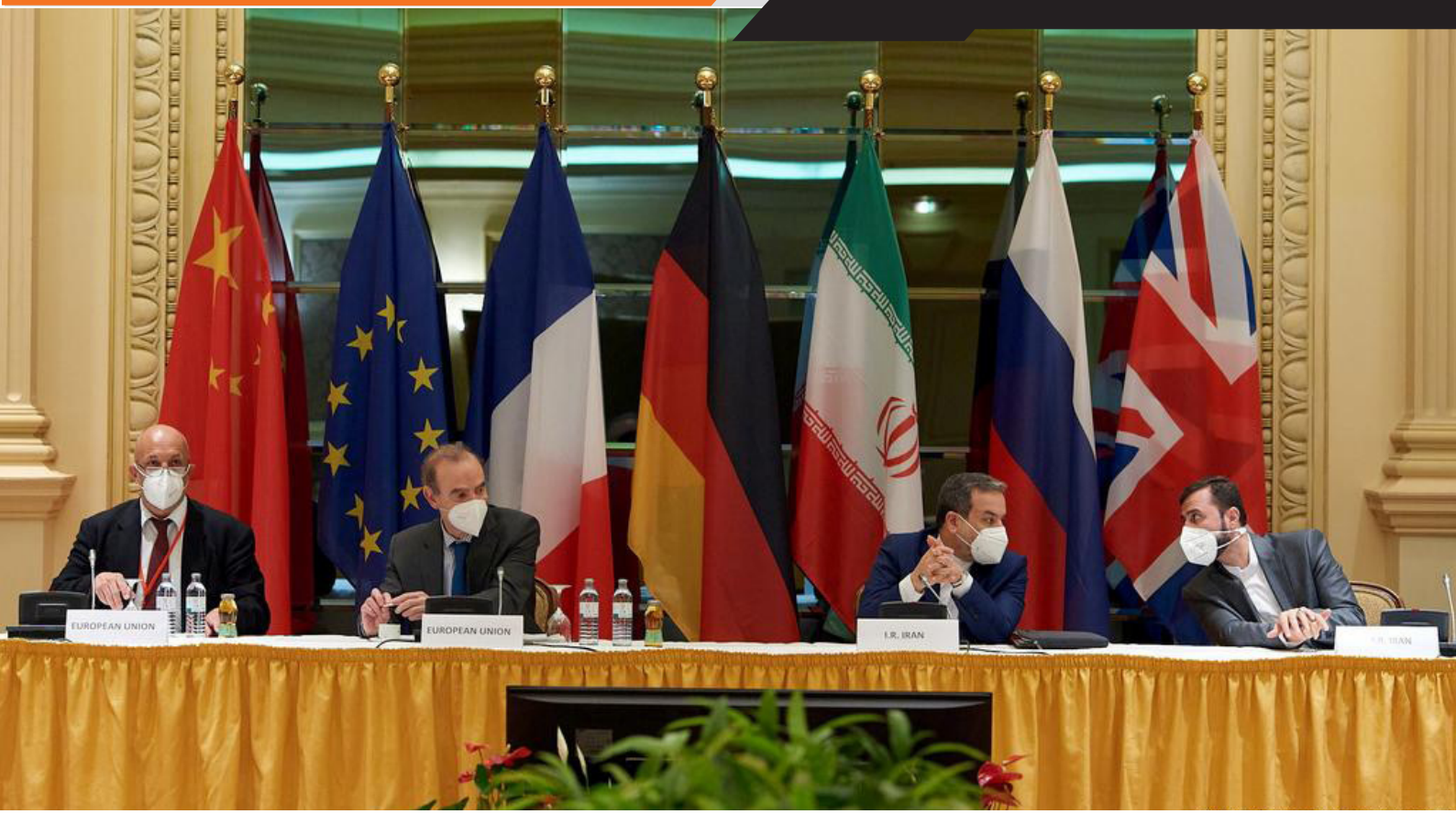

إيران: لدينا الارادة اللازمة للوصول الى اتفاق دائم ومستديم

وكالة ميهر نيوز الايرانية

قال وزير الخارجية الايراني في اشارة الى ارادة ايران للوصول الى اتفاق جاد، ان الجمهورية الاسلامية الايرانية لديها الارادة اللازمة للوصول الى اتفاق جاد ومستديم.

وناقش وزيـر الخارجية الايـرانـي حسين امير عبداللهيان خلال اتصال هاتفي مع مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبـي جوزيب بوريل اخر التطورات حول المفاوضات النووية والتطورات الدولية منها ازمة اوكرانيا.

واشار امير عبداللهيان الى الزيارة الأخيرة التي قام بها منسق الاتحاد الأوروبي إنريكي مورا الى طهران، وقال: انه تم بحث مبادرات (ايرانية) خلال زيارة إنريكي مورا.

واكد جدية الجمهورية الإسلامية الإيرانية للتوصل

> غروسي:ما زلنا بصدد محاولة الحصول على أجوبة من إيران بخصوص القضايا العالقة

الى اتفاق قوي ودائم، قائلا: ان طهران تمتلك النوايا الحسنة والإرادة اللازمة للتوصل إلى اتفاق.

واعرب وزير الخارجية الايراني عن شكره للجهود البناءة التي يبذلها جوزيب بوريل وإنريكي مورا في هذا الصدد.

وحول الأزمة الأوكرانية، قال أمير عبد اللهيان: إن الجمهورية الإسلامية الايرانية أكدت دوما معارضتها للحرب، بما في ذلك في أوكرانيا.واكد أن إيران لم تنتهج مطلقا سياسة الكيل بمكيالين في التعامل مع الأزمات في اليمن وأفغانستان وأوكرانيا وغير ذلك، مضيفا: ان الجمهورية الإسلامية الإيرانية تدعو طرفي الصراع في كييف وموسكو للحوار وإنهاء الحرب، وأن حل الأزمة يكمن في التركيز على الدبلوماسية والحوار.

ونوه امير عبداللهيان الى محادثاته مع وزيري خارجية روسيا وأوكرانيا خلال الأشهر الأخيرة، وأعلن استعداد ايـران لدعم السلام والأمـن والتوسط بين البلدين.

بوريل:نحن الآن في طريق جديد لمواصلة الحوار

من جانبه، اشار مسؤول السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل الى المبادرات التي طرحتها الجمهورية الإسلامية الايرانية خلال مفاوضات فيينا وقال: نحن الآن في طريق جديد لمواصلة الحوار والتركيز على الحلول.وأضاف: نحن مصممون على مواصلة جهودنا في الاتصالات الجارية للتقريب في وجهات النظر بين طهران وواشنطن.

واعرب مسؤول السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي عن أمله في التوصل الى نتيجة جيدة.

كما أشاد بوريل بجهود الجمهورية الإسلامية الإيرانية لحل الأزمة في أوكرانيا ووصف جهودها لدعوة الأطراف للمحادثات واقتراح وقف إطلاق النار بانها نابعة من حسن نواياها.

وقال: للأسف، يتهم الجانبان بعضهما البعض بعدم الرغبة في الحوار، وفي مثل هذه الظروف سيكون من الصعب الوصول الى السلام.

الطاقة الذرية: نمر بمنعطف شديد الصعوبة مع إيران

من جهته قال مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، رافاييل جروسي، إن الفترة الحالية تشهد منعطفا شديد الصعوبة مع إيران.

وأضاف جروسي: «ما زلنا بصدد محاولة الحصول على أجوبة من إيران بخصوص القضايا العالقة».

ومن المنتظر أن يقدم جروسي تقريره بهذا الشأن إلى مجلس محافظي الوكالة قبل اجتماع فصلي يبدأ في السادس من يونيو/ حزيران.

وذكر جروسي خلال جلسة نقاش في منتدى دافوس الاقتصادي العالمي أنه يأمل أن يتم استغلال الوقت من الآن وحتى موعد تقديم التقرير على نحو جيد.

العرب وإيران: حوار حول أزمات المنطقة

* مركز الجزيرة للدراسات

بدأت يوم السبت، ٢١ مايو/أيار ٢٠٢٢، في العاصمة القطرية، الدوحة، أعمال المؤتمر البحثي «العرب وإيران: حوار حول أزمات المنطقة»، الذي ينظمه مركز الجزيرة للدراسات بالتعاون مع المركز الإستراتيجي للعلاقات الخارجية بالجمهورية الإسلامية الإيرانية، وبمشاركة نخبة من السياسيين والباحثين والخبراء الإيرانيين والعرب، وبحضور رئيس مجلس إدارة شبكة الجزيرة، الشيخ حمد بن ثامر آل ثاني.

استهل الجلسة العلنية للمؤتمر مدير مركز الجزيرة للدراسات، الدكتور محمد المختار الخليل، بالحديث عن أهمية الحوار لتقريب وجهات النظر فيما يتعلق بكيفية حل مشكلات وأزمات المنطقة، وأشار إلى القواسم المشتركة بين دول المنطقة وأثر الحضارة الإسلامية في ذلك. وشدَّد على أن متطلبات الجغرافيا السياسية تحتم على الدول المتجاورة التمسك بالحوار سبيلاً المشكلات وإنهاء الأزمات.

وعن دور مركز الجزيرة للدراسات في هذا المؤتمر، قال: إن مهمة المركز تقتصر على توفير منصة للبحث والنقاش الهادئ والمعمق حول مشكلات وأزمات المنطقة، والسعي نحو مقاربات للحل تأخذ بعين الاعتبار متطلبات الجغرافيا السياسية وتعقيدات المصالح المشتركة والمتضاربة، وعبَّر عن هذا الدور بقوله: إن «السياسيين يزرعون، والشعوب تحصد ما زرعه السياسيون، وحسب مركز الجزيرة للدراسات شرفًا تنظيمه لهذا الحوار الذي تعود فائدته على السياسيين والشعوب على حدّ سواء».

بعد ذلك قدَّم كلٌّ من وزير الخارجية الإيرانية الأسبق، رئيس المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية، الدكتور كمال خرازي، والوزير السابق المسؤول عن الشؤون الخارجية بسلطنة عُمان، الدكتور يوسف بن علوي، مداخلتين تناولتا وجهة نظريهما في طبيعة الأزمات التي تواجه المنطقة وما الذي يمكن للحوار بين النخب السياسية والفكرية تقديمه من رؤى وتصورات ومقاربات تسهم في حلها.

وفي هذا الصدد، أشار الدكتور يوسف بن علوي إلى أهمية المصالح المشتركة أساسًا لإثمار أي حوار بين

الدول، كما ألمح إلى عامل بناء الثقة وتأثير التصورات الذهنية والاعتقادات الدينية والمخزون الثقافي في تعزيز الحوار والدفع بوتيرته وتسريع خطواته.

وعن دور سلطنة عمان في الأزمة اليمنية والجهود التي تبذلها لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء، قال الدكتور يوسف بن علوي: إن اليمنيين عَلِقوا في أزمتهم ولم يعد بإمكانهم الخروج منها دون مساعدة من المجتمع الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة والولايات المتحدة الامريكية المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة العربية السعودية وإيران وسلطنة عمان. وأضاف أن الحوار اليمني-اليمني، الذي تسهم بلاده فيه، لا يزال قائمًا، لكنه «يسير ببطء»، وأن من الفائدة للجميع تسريعه لجني ثماره أمنًا واستقرارًا وتنمية.

من جانبه، أوضح الدكتور كمال خرازي، أن إيران كانت بوابة للإسلام نحو آسيا الوسطى والقوقاز وما جاورهما، وأن الحضارة الإسلامية كانت ولا تزال مصدر فخر للعرب والإيرانيين، وأن إيران تعتبر نفسها امتدادًا لتلك الحضارة، ومن ثم تحرص على استمرارية التواصل مع جيرانها لتحقيق الأمن والتنمية.

> **أهمية المصالح المشتركة أساسا لإثمار أي حوار بين الدول**

وعلى ذكر الأمن وأهميته، قال الدكتور خرازي: «إن الأمن ليس سلعة تُشترى، ولكنه ثمرة تعاون مشترك، وإن العلاقات بين دول المنطقة هي ضمانة هذا الأمن»، وأشار إلى دور بعض القوى الخارجية في زعزعة أمن المنطقة بقوله: «لقد أثبت التاريخ أن حضور القوات الأجنبية في المنطقة يؤدي إلى استمرار التوتر ويفضي إلى النزاعات والحروب ولا يحقق الأمن المنشود».

وعن دور الحوار في التقريب بين وجهات النظر الإيرانية والعربية، أكد الدكتور خرازي على أن سوء التفاهم الذي نجمت عنه الأزمات والصراعات التي تعصف بالمنطقة لا يمكن حله إلا بالحوار، وشدَّد على أن ذلك «يتطلب تغييرًا في المقاربة بين النخب وقادة المنطقة»، وأن من شأن هذا التغيير «تحقيق السلام في مضيق هرمز، وتوثيق التعاون بين دول الخليج الفارسي، وتعزيز جهود المصالحة، ودفع العلاقات الثنائية والعلاقات متعددة الأطراف قدمًا إلى الأمام». وفي هذا الصدد، قال الدكتور كمال خرازي إن بلاده تولي أهمية قصوى لتحسين العلاقة مع المملكة العربية السعودية باعتبارها البلد الذي فيه قبلة المسلمين والحرمان الشريفان، وباعتبار الدور الكبير الذي تقوم به، ولهذا «فإن الجمهورية الإسلامية الإيرانية لا يمكن أن تكون نظرتها للمملكة العربية السعودية نظرة إقصاء». وأشار «في هذا الإطار إلى جولات الحوار الخمس بين إيران والسعودية» ووصفها بأنها «خطوة متقدمة».

بعد ذلك، استعرض الدكتور خرازي الموقف الإيراني من أزمات اليمن ولبنان وفلسطين، وأكد في هذا السياق على محورية البعد الذي تتبناه السياسة الخارجية الإيرانية في تلك الأزمات، والقائم، بحسب ما أوضح، على تشجيع الحوار بين الفرقاء، وتقريب وجهات النظر، وتعزيز القواسم المشتركة، وتذليل الصعاب التي تعترض سبل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية.

وانتقد الدكتور خرازي مساعي بعض الدول العربية للتطبيع مع «الكيان الصهيوني»، وقال: إنه يأتي في الوقت الذي لا يتورع فيه هذا الكيان عن اعتداءاته والتي كان آخرها اغتيال مراسلة الجزيرة الشهيدة، شيرين أبو عاقلة، وأضاف أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية لن تسمح «للكيان المتعشِّش» في القدس بالاستمرار في اعتداءاته.

واختتم خرازي كلمته بالإشادة بما وصلت إليه العلاقات الإيرانية-القطرية من تعاون، كلَّلته زيارة أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد، لطهران مؤخرًا، وما تمخضت عنه من تقريب في وجهات النظر بشأن عديد القضايا التي تهم البلدين والمنطقة.

إميل أفدالياني:

كيف تنظر إيران إلى تطورات الحرب الروسية في أوكرانيا؟

* مركز تحليل السياسة الأوروبية

بالنسبة لإيران، يرتبط غزو أوكرانيا ارتباطًا وثيقًا بجوهر النظام العالمي الحالي. ومثل روسيا، أعربت إيران مرارا عن استيائها من الطريقة التي يعمل بها النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة. وتنظر إيران وروسيا إلى العالم من خلال عدسات متشابهة بشكل لافت للنظر. وكلاهما يتوقع نهاية قريبة للهيمنة الجيوسياسية للغرب.

وكان لإيران أسبابها للتفكير بهذه الطريقة حيث أثار انفراد الولايات المتحدة بالنظام العالمي بعد عام ١٩٩١ مخاوف عميقة خاصة مع انتشار القواعد الأمريكية محيطها. ومثل روسيا، تنظر الجمهورية الإسلامية إلى نفسها على أنها حضارة منفصلة لا تحتاج فقط إلى الاعتراف بها من قبل الآخرين ولكن لامتلاك مساحة جيوسياسية مناسبة لإبراز نفوذها.

ويعرف العقل الإيراني والروسي بوضوح مناطق النفوذ المفترض لكل منهما. بالنسبة لروسيا، فإنها الأراضي التي كانت تشكل الإمبراطورية السوفييتية ذات يوم. وبالنسبة لإيران، فإنا الدول المتجاورة التي تمتد من الخليج العربي إلى البحر الأبيض المتوسط - العراق وسوريا ولبنان - بالإضافة إلى اليمن.

وعندما يكون لدى القوتين الإمبرياليتين السابقتين مصالح إستراتيجية متداخلة كما في جنوب القوقاز وبحر قزوين على سبيل المثال، فإنهم

> من المرجح أن تمتنع إيران إلى حد كبير عن تأييد طموحات روسيا الانفصالية

يطبقون مفهوم الإقليمية. وهذا يعني منع القوى غير الإقليمية من ممارسة نفوذ اقتصادي وعسكري ضخم، ويدور هذا المفهوم في الغالب حول تفعيل نظام تهيمن عليه القوى المتاخمة للمنطقة فقط.

ويفسر ذلك إلى حد كبير سبب اعتبار إيران للغزو الروسي لأوكرانيا فرصة، باعتبار أنه يمكن أن يسرع نهاية النظام العالمي الليبرالي. وهذا هو السبب وراء التزامها بالخط الروسي إلى حد كبير وشرح ما تصفه بالدوافع المشروعة وراء الغزو، باعتبار أن توسع الناتو إلى أوروبا الشرقية هو الذي أثار التحركات الروسية. وقال المرشد الأعلى «علي خامنئي» في أعقاب الغزو: «إن سبب الأزمة في أوكرانيا هي السياسات الأمريكية التي كانت أوكرانيا إحدى ضحاياها».

وتأثر نهج إيران تجاه أوكرانيا أيضًا بحوادث مؤسفة مثل الإسقاط العرضي لطائرة ركاب أوكرانية بصواريخ أرض - جو إيرانية في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠، ما أسفر عن مقتل ١٧٦ شخصًا. ونفى النظام في البداية مسؤوليته، ثم ألقى باللوم في وقت لاحق على خطأ بشري.

ومثل العديد من الأصدقاء والمدافعين الآخرين عن روسيا، كان السيناريو المثالي بالنسبة لإيران هو حرب سريعة يحقق فيها الكرملين أهدافه الرئيسية. ومع ذلك، فإن الحرب التي طال أمدها ترسل إشارة سيئة. إنها تشير إلى أن النظام الليبرالي لم يكن في حالة متدهورة كما كان يظن البعض، وأن دعوات روسيا لعصر جديد في العلاقات الدولية كانت بعيدة كل البعد عن الواقعية.

وبالنسبة لإيران، تُظهر الحرب غير الناجحة أيضًا أن الغرب «المتحد» لا يزال يتمتع بقوة كبيرة جدا وبقدرة على الاندماج بسرعة للدفاع عن النظام القائم على القواعد. كما تظهر العقوبات المفروضة على روسيا أن الغرب قادر على تقديم تضحيات اقتصادية كبيرة للتعبير عن غضبه. بعبارة أخرى، أرسل فشل روسيا في أوكرانيا رسالة إلى إيران وأصدقاء موسكو مفادها أن الغرب ما زال قويا بل أصبح أكثر اتحادًا من أي وقت مضى.

وستتأثر المفاوضات المستمرة بشأن إحياء اتفاق نووي بشدة بكيفية استمرار الحرب الروسية، وكيف تواصل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الرد على العدوان. وتخشى إيران من أن تكون روسيا المهزومة غاضبة للغاية بحيث تستخدم موقعها

تأمل إيران (مثل الصين) في الاستفادة من الانشغال العالمي

الحاسم لتعريض المحادثات للخطر، وهو أمر حيوي لرفع العقوبات الغربية.

وبالرغم من الدعم الخطابي لروسيا، كانت إيران حريصة على عدم المبالغة في تقدير قوة روسيا. وليس من الواضح الآن ما إذا كان الكرملين حقق هدفه طويل المدى المتمثل في «حماية» حدوده الغربية. في الواقع، ربما يكون نظام «بوتين» فعل العكس الآن بعد أن دفع فنلندا والسويد إلى حظيرة الناتو. ومن المرجح أن تستمر العقوبات الغربية على روسيا لفترة طويلة، مما يهدد الاقتصاد الروسي على المدى الطويل.

علاوة على ذلك، فإن رعاية روسيا للكيانات الانفصالية (بعد الاعتراف بما يسمى بجمهوريات لوهانسك ودونيتسك وغيرها من الكيانات المنشقة في جورجيا ومولدوفا) يعد موضوعًا حساسا في إيران نظرًا للنزعات الانفصالية في أطراف البلاد وهو ما يجعل طهران حريصة على «مبادئ ويستفاليا» المتمثلة في عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى وسلامة أراضيها.

ويتعاطف العديد من الإيرانيين أيضًا مع محنة أوكرانيا، والتي تثير في نظر البعض هزائم إيران في حروب أوائل القرن التاسع عشر عندما اضطر «القاجار» للتنازل عن الجزء الشرقي من جنوب القوقاز لروسيا. ويشكل هذا جزءًا من مشاعر راسخة تاريخياً مناهضة للإمبريالية في إيران.

لذلك من المرجح أن تمتنع إيران إلى حد كبير عن تأييد طموحات روسيا الانفصالية في شرق أوكرانيا. كما ستتجنب دعم روسيا في المحافل الدولية، وهو ما تجلى في جلسة ٢ مارس/آذار في الجمعية العامة للأمم المتحدة عندما امتنعت إيران عن التصويت الذي أدان الغزو بدلاً من الوقوف إلى جانب روسيا.

ويعد الأداء العسكري الروسي الضعيف ونجاح الغرب في التصرف بشكل موحد، بمثابة تحذير للجمهورية الإسلامية من أنها قد تواجه أزمة كبرى إذا تحركت أوروبا والولايات المتحدة والديمقراطيات الأخرى بشكل موحد.

في غضون ذلك، تأمل إيران (مثل الصين) في الاستفادة من الانشغال العالمي بحرب أوكرانيا لتحقيق المزيد من الاختراقات في قائمة الطموحات الإيرانية في أماكن أخرى.

*ترجمة وتحرير الخليج الجديد

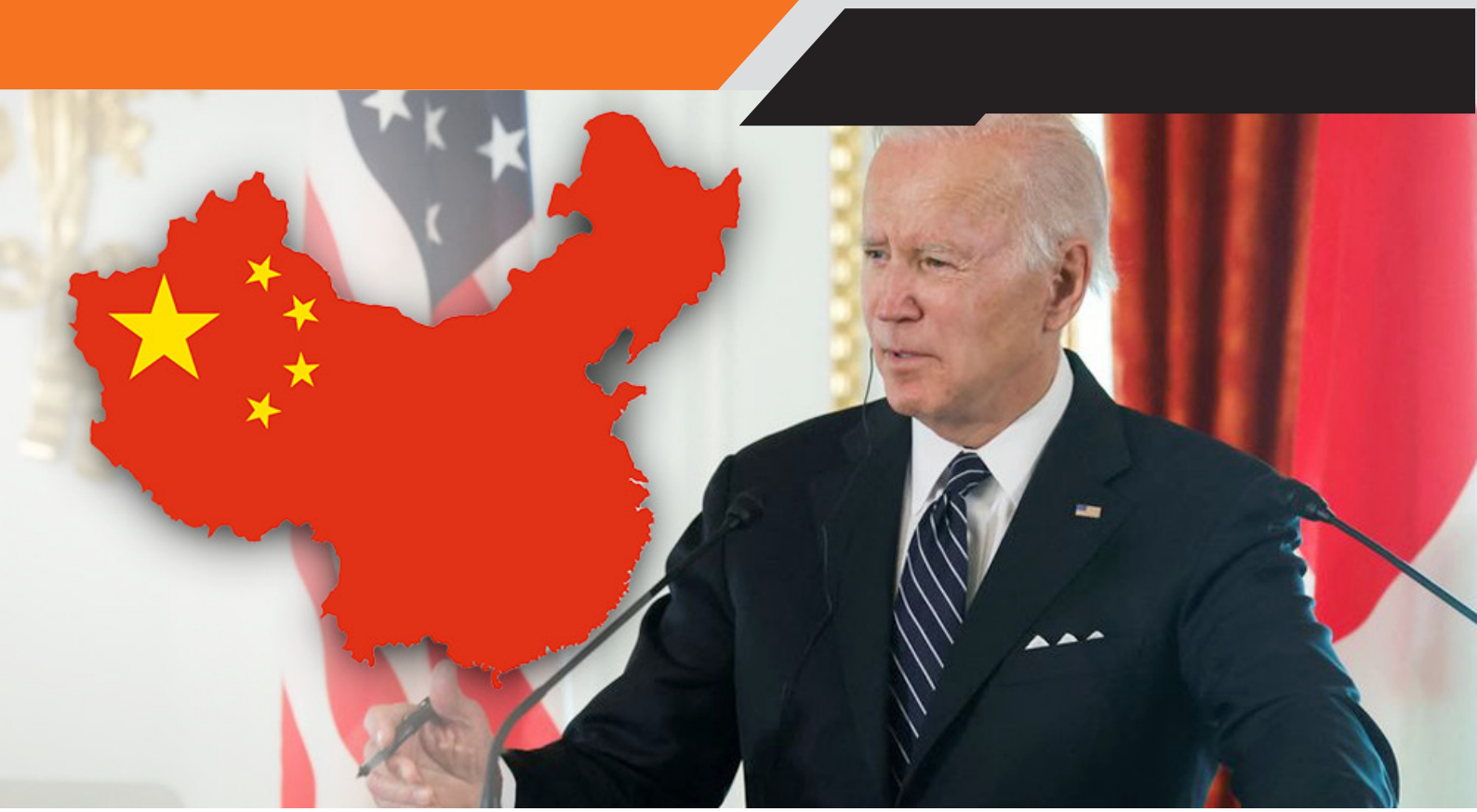

هشام ملحم:

جولة بايدن الآسيوية وتداعياتها الخارجية والداخلية

يأمل الرئيس بايدن من جولته الآسيوية الاولى بمحطتيها الرئيسيتين في كوريا الجنوبية واليابان ان يعزز ليس فقط تحالفات واشنطن التقليدية في المنطقة التي تتنافس فيها أكبر ثلاثة اقتصاديات في العالم :الولايات المتحدة والصين واليابان، ولكن أيضا توسيع الرقعة الجغرافية لهذه التحالفات ويطورها من أحلاف عسكرية تقليدية، إلى ائتلاف اقتصادي واسع لمواجهة مصدر الخطر العسكري والتنافس الاقتصادي الأول لدول منطقة المحيطين الهندي والهادئ : الصين.

التعليقات الصينية القوية الرسمية والإعلامية ضد جولة بايدن وتصريحاته ورسائله الضمنية للصين التي أدلى بها في كوريا الجنوبية واليابان، تبين عمق المخاوف الصينية من سياسية «التحول الى آسيا» القديمة- الجديدة التي أراد أن يعتمدها الرئيس الاسبق باراك اوباما ولكنه لم ينجح بذلك بسبب متطلبات الحرب ضد تنظيم «الدولة الإسلامية»، والغزو الروسي الاول لأوكرانيا في ٢٠١٤.

بعد سياسات الرئيس السابق دونالد ترامب المتخبطة

في آسيا، من «رسائل الحب» على حد قوله التي تبادلها مع زعيم كوريا الشمالية كيم يونغ أون، إلى سياسة فرض العقوبات الاقتصادية ضد الصين، إلى اضعاف العلاقات التقليدية مع كوريا الجنوبية واليابان، أراد بايدن فور انتخابه التحضير لهذا التحول الى آسيا، وان كان ذلك على حساب تقليص البروفيل العسكري وحتى السياسي الامريكي في الشرق الاوسط، وإلى حد أقل في اوروبا.

ولكن تحديات كوفيد-١٩ وتأثيراته السلبية على التجارة الدولية ومعدلات التضخم العالية التي فرضت على الرئيس بايدن تحديات داخلية لم يتوقعها حين انتخابه، والتي تهدد الآن فرص حزبه بالحفاظ على الأكثرية البسيطة في مجلسي النواب والشيوخ في الانتخابات النصفية في اكتوبر المقبل فرضت عليه التركيز أولا على الجبهة الداخلية .

الاهم من ذلك كان الغزو الكارثي الذي شنّه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ضد أوكرانيا، والذي خلق تحديات أمنية ضخمة لأوروبا وحلف شمال الاطلسي (الناتو) وأزمة اقتصادية عالمية، تسببت في ارتفاع ملحوظ في اسعار النفط والغاز والمحاصيل الزراعية التي تنتجها روسيا وخاصة أوكرانيا، كلها فرضت على بايدن تخصيص معظم وقته وطاقاته لاحتواء ازمات وتحديات لم يراها عندما وصل الى البيت الابيض في يناير ٢٠٢١.

خلال زيارته الى كوريا الجنوبية واليابان، أبقى بايدن عينا على متطلبات الجولة الاقتصادية والامنية، وعينا على الجبهة الداخلية وتحدياتها والتي كان آخرها أزمة غير متوقعة ومقلقة سياسيا وانسانيا ورمزيا : النقص الكبير في حليب الاطفال وتركيبات الرّضع، ما دفع ببايدن قبل بدء جولته لتطبيق اجراءات طارئة من بينها استخدام موارد القوات العسكرية، ومن بينها طائرات النقل التي أمرها بنقل شحنات من قناني تركيبات الرّضع من اوروبا الى الاسواق الامريكية، على خلفية ضجيج جوقة المعارضة الجمهورية – وغير الجمهورية – التي تساءلت كيف يمكن للولايات المتحدة ان تجد نفسها في مثل هذا الوضع المقلق والغريب.

أن يبقي بايدن عينه على الوضع الداخلي وهو في سيول وطوكيو ليس امرا مفاجئا او مستغربا عندما يبين استطلاعا للرأي خلال زيارته الآسيوية ان شعبيته قد انحسرت الى ٣٩ بالمئة، وفقا لاستطلاع اجرته وكالة الانباء أسوسييتيد بريس، وهي ادنى نسبة منذ انتخابه، بعد ان كانت ٤٥ بالمئة في منتصف ابريل الماضي، و٦٣ بالمئة قبل سنة. الامر المقلق لبايدن هو ان شعبيته في اوساط الناخبين الديموقراطيين قد انحسرت من ٨٢ بالمئة في ٢٠٢١ الى ٧٣ بالمئة وفقا للاستطلاع الاخير.

> **استخدم بايدن جولته الآسيوية لتحويل بعض مكاسبها الاقتصادية الى رأس مال انتخابي**

ولهذه الأسباب استخدم بايدن جولته الآسيوية لتحويل بعض مكاسبها الاقتصادية الى رأس مال انتخابي في معركة الانتخابات النصفية. وفي كلمة القاها في سيول، كوريا الجنوبية بحضور رئيس شركة Hyundai العملاقة أثنى بايدن على قرارها استثمار ١٠ مليارات دولار لبناء مصنع كبير لتقنيات السيارات المتطورة وتصنيع السيارات التي تستخدم الطاقة الكهربائية في ضواحي مدينة سافانا، بولاية جورجيا، وهي الولاية التي فاز فيها بايدن بأكثرية بسيطة، والتي تدور فيها حاليا معركة هامة في الانتخابات النصفية. بايدن اشار الى الفرص الاقتصادية التي سيستفيد منها الكثير من الامريكيين، لان المصنع سوف يوظف ٨ الاف عامل امريكي. تحسين العلاقات الاقتصادية بين واشنطن وسيول أمر بالغ الاهمية للرئيس بايدن، لان الاقتصاد الكوري الجنوبي هو الرابع في شرق آسيا، والعاشر في العالم.

في محطته الاولى، أكد بايدن لكوريا الجنوبية واليابان

عودة واشنطن الى سياستها التقليدية تجاه كوريا الشمالية والمطالبة بحظر السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، واستئناف المناورات العسكرية الامريكية-الكورية الجنوبية التي علقها الرئيس السابق ترامب وكان يسعى لإلغائها كليا. بايدن لم يرفض من حيث المبدأ احتمال عقد اجتماع قمة مع كيم يونغ أون، ولكنه قال ان الزعيم الكوري الشمالي يجب ان يؤكد جديته وصدقيته قبل أي اجتماع. وكان بايدن بذلك يشير الى تقارير الاستخبارات الامريكية التي حذرت قبل جولة بايدن ان كيم يونغ أون قد يستغل الجولة لإجراء تجربة على صاروخ عابر للقارات. كما عرض بايدن على كوريا الشمالية مساعدتها في تلقيح مواطنيها ضد كوفيد-١٩.

خلال وجوده في طوكيو سيجتمع بايدن مع قادة استراليا والهند واليابان في اطار «الحوار الامني الرباعي» لمواجهة الصين أمنيا، وهو اطار أمني يقلق بيجين، وتحديدا بعد تعزيز نوعية التعاون العسكري بين الولايات المتحدة واستراليا في اعقاب صفقة الغواصات الامريكية التي تسيرها الطاقة النووية والذي اعلن عنه في السنة الماضية .

على الصعيد الاقتصادي يأمل بايدن ان يكون الإعلان خلال زيارته لليابان عن «اطار التعاون الاقتصادي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ» والتي تراه واشنطن بديلا اقتصاديا لاتفاق الشراكة في المحيط الهادئ الذي انسحب منه الرئيس ترامب والتي تعتبر الصين مركز الثقل فيه . ولكن هذا المشروع الاقتصادي المقترح يواجه شكوك اقليمية من الدول التي دخلت في اتفاق الشراكة لأنها كانت ستستفيد من وصولها الى الاسواق الامريكية قبل ان ينسحب منه الرئيس ترامب، ولان اتفاق الاطار الجديد لا يشمل تخفيض واشنطن للتعريفات التجارية امام بضائع هذه الدول.

جولة بايدن بأبعادها الاستراتيجية يمكن ان تزيد من حدة التوتر مع الصين. ولكن هناك احتمال بتحسن في العلاقات التجارية والاقتصادية، اذا قام بايدن كما ألمح بعض مساعديه في الاسابيع الاخيرة بإلغاء التعريفات التجارية التي فرضها الرئيس السابق ترامب على ما قيمته ٣٥٠ مليار دولار من البضائع الصينية التي كانت تستوردها الولايات المتحدة والتي تشمل المعدات الصناعية والنسيج واللحوم وغيرها.

ويرى العديد من الخبراء الاقتصاديين ان مثل هذه الخطوة سوف تساهم في تخفيض معدلات التضخم التي يقول بايدن ان تخفيضها هو هدفه الداخلي الاول. ويعود تردد بايدن في الغاء هذه التعريفات في السابق الى معارضة نقابات العمال والجناح التقدمي في حزبه لهذه الخطوة وهي من القوى الديمقراطية التي لا يريد بايدن اغضابها. وسوف يضطر بايدن في الاسابيع المقبلة خلال المراجعة القانونية لهذه التعريفات ان يتخذ قراره بهذا الشأن. قبل جولته الآسيوية، قال بايدن « نحن نناقش هذه المسألة الان، ولكننا لم نتخذ أي قرارات بشأنها»

> **جولة بايدن بأبعادها الاستراتيجية يمكن ان تزيد من حدة التوتر مع الصين**

تبين جولة بايدن الآسيوية، كما أظهر الغزو الروسي لآوكرانيا وردود الفعل الغربية عليه، الارتباط الوثيق بين الاعتبارات الاستراتيجية والاقتصادية العالمية وبين الاعتبارات والتحالفات الداخلية والانتخابية في الولايات المتحدة، والضغوط التي يواجهها الرئيس بايدن للتوفيق بين هذه التحديات الخارجية والتوازنات السياسية الداخلية داخل حزبه الديمقراطي المقبل على انتخابات نصفية مفصلية.

*الحرة-شبكة الشرق الأوسط للإرسال (أم. بي. أن).

يوشكا فيشر:

كيف يجب أن يتغير الاتحاد الأوروبي؟

برغم أننا ما زلنا لا نعلم متى ــ والأهم من ذلك كيف ــ قد تنتهي الحرب في أوكرانيا، فقد بات من الواضح بالفعل أن الصراع سيغير هيئة الاتحاد الأوروبي بشكل درامي.

نشأ الاتحاد الأوروبي كاستجابة للعنف المتفجر في الحربين العالميتين اللتين كانتا نتاجا للتحول إلى التصنيع وتغول النزعة القومية منذ القرن التاسع عشر فصاعدا. أدت هذه العمليات التاريخية إلى تدمير النظام الأوروبي التقليدي بشكل كامل. بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت القارة الأوروبية خاضعة لسيطرة قوتين غير أوروبيتين: الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. وبسبب استحالة التوفيق بين المصالح المادية والإيديولوجية لهاتين القوتين، فقد ترتب على ذلك سباق تسلح نووي وحرب باردة دامت عقودا من الزمن.

بعد الحرب العالمية الثانية، كان اقتصاد أوروبا الغربية في حالة يُرثى لها وكانت عاجزة عسكريا ضد غزو سوفييتي محتمل. ولولا خطة مارشال الأمريكية وضمانات الحماية العسكرية التي قدمتها أمريكا، لما كانت أوروبا الغربية لتتمكن من البقاء. وقد كَفَل تأسيس منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في عام ١٩٤٩ بقاء القسم الغربي من القارة في مأمن من التعديات السوفييتية وألمانيا التي قد تعود إلى الظهور، وإن كانت مقسمة. ثم أفضى ذلك الترتيب إلى نشوء فكرة مفادها أن إقامة نظام أوروبـي غربي مستقر أمر في حكم الممكن من خلال التكامل الاقتصادي في إطار سوق موحدة، ومؤسسات جمعية، ونظام قانوني مشترك ــ مما يعني ضمنا في النهاية التكامل التام بين الدول المشاركة.

لم يكن الهدف مقتصرا على التغلب على الأسباب الاقتصادية الاجتماعية والسياسية وراء

> أصبح الناتو الركيزة العسكرية،والاتحاد الأوروبي الركيزة الاقتصادية، في أوروبا

القومية المدمرة، بل وأيضا ضمان جلب ألمانيا، الدولة المشاغبة تاريخيا وصاحبة الاقتصاد الأقوى في أوروبـا، إلى الحظيرة الأوروبية بشكل كامل ودائـم. في العقود التالية، أصبح الناتو الركيزة العسكرية، والاتحاد الأوروبي (الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في البداية ثم الجماعة الاقتصادية الأوروبية) الركيزة الاقتصادية، للأمن والرخاء في أوروبا، وبالتالي للنظام الأوروبي الغربي.

ولكن مع نهاية الحرب الباردة ظهرت تساؤلات جديدة حول الهيئة التي يجب أن يكون عليها النظام الأوروبـي. كانت الإجابة تتلخص في ضرورة نمو ركيزتي أوروبا الغربية ــ الناتو والاتحاد الأوروبي ــ لتشملا دول وسط وشرق أوروبا المؤهلة للعضوية. من جانبها، كانت عِـدة جمهوريات سوفييتية سابقة، والعديد من البلدان الأعضاء في حلف وارسو سابقا، راغبة في الحصول على ضمانات ملزمة بعدم إقدام روسيا على تعديل النظام الأوروبي.

وعلى هذا فقد جلبت عضوية الناتو والاتحاد الأوروبي الوعد بالأمن الجمعي والسوق المشتركة. كان المأمول هو القضاء على آخر بقايا المواجهة القديمة بين الشرق والغرب، وضمان السلام الدائم من خلال التبادل الاقتصادي والاتكالية الاقتصادية المتبادلة.

ولكن في عهد بوتين، كانت روسيا تنتهج سياسة من نوع مختلف. فقد سعت إلى إعادة ترسيخ مكانتها كقوة عالمية من خلال المطالبة بالمزيد والمزيد من «الأرض الروسية»، وهذا يعني ضمنا قلب نظام ما بعد الاتحاد السوفييتي رأسا على عقب. بالنظر إلى الماضي وليس المستقبل، يريد بوتين استعادة الإمبراطورية الروسية القديمة. بينما عبر الأوكرانيون على نحو متزايد عن رغبتهم في الاندماج في الغرب، اتخذ بوتين خطوات ففي عام ٢٠١٤، ضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا وأشعل فتيل حرب هادئة الحرائق في منطقة دونباس بأوكرانيا. والآن، أقدم على شن حرب شاملة، ودمر أي فرصة للتعايش السلمي بين روسيا والاتحاد الأوروبي. ومن الواضح أن التقسيم الجغرافي، الذي فرضه الابتزاز النووي، ستكون له الغلبة مرة أخرى على التبادل الاقتصادي والتعاون.

الآن، بات لزاما على الاتحاد الأوروبـي أن يركز بشكل أكبر، مقارنة بالماضي، على القضايا الأمنية والجيوسياسية. علاوة على ذلك، الآن بعد أن قررت السويد وفنلندا الانضمام إلى الناتو، ستكون النمسا وأيرلندا ومالطا وقبرص البلدان الأعضاء الوحيدة في الاتحاد الأوروبي التي لا تنتمي أيضا إلى الحلف.

> المصالح الجيوسياسية تمتد إلى ما هو أبعد كثيرا مما تسمح به أداة العضوية الكاملة

وعلى هذا فسوف تتغير أيضا العلاقة بين ركيزتي النظام الأوروبي. سوف تضطر بلدان الاتحاد الأوروبي إلى زيادة إنفاقها الدفاعي بشكل كبير فضلا عن تعزيز مساهماتها في الناتو بشكل عاجل.

سيواجه الاتحاد الأوروبي على نحو متزايد أيضا تحديات جيوسياسية عالية المخاطر، كما تُظهر بالفعل طلبات العضوية المقدمة من أوكرانيا وجورجيا ومولدوفا. حتى وقتنا هذا، كانت الأداة الجيوسياسية الوحيدة تحت تصرف الاتحاد الأوروبي متمثلة في وعد العضوية الكاملة (وبالتالي النمو الاقتصادي والرخاء). ولكن تبين أن هذا الوعد كان مجرد وهم في حالة تركيا ودول غرب البلقان. في ظل إطاره المؤسسي والقانوني الحالي، لا يستطيع الاتحاد الأوروبي ملاحقة مصالحة الجيوسياسية إلا في نطاق محدود للغاية، هذا إن كان لهذا النطاق وجود على الإطلاق. لذا، سيكون الاتحاد الأوروبي في المستقبل في احتياج إلى بنية أكثر مرونة، مع ترتيب شبه كونفدرالي يحيط بنواة فيدرالية. بدلا من اشتراط العضوية الكاملة أو لا شيء على الإطلاق، يستطيع الاتحاد الأوروبي أن يقدم بدلا من ذلك إمكانية الوصول بشكل جزئي أضيق إلى السوق المشتركة، والأمن المشترك، والمجتمع القانوني في الاتحاد الأوروبي، والعملة المشتركة، وما إلى ذلك.

الواقع أن الاتحاد الأوروبي من غير الممكن أن ينمو إلى ما لا نهاية. ولكن يتعين عليه أن يتقبل حقيقة مفادها أن مصالحه الجيوسياسية تمتد إلى ما هو أبعد كثيرا مما تسمح به أداة العضوية الكاملة. ما دامت الأنظمة الاستبدادية تشكل تهديدا ماديا، سيصبح الاتحاد الأوروبي – الذي يمثل البديل الاقتصادي والاجتماعي – قوة متزايدة الأهمية ليس فقط في القارة الأوروبية بل وأيضا في المنطقة الرمادية الأكبر الواقعة إلى الشرق، حيث لا توجد حدود واضحة مع آسيا.

أيا كانت الأحداث الجارية في أوكرانيا، يستلزم الموقف التحلي بمرونة بنيوية جديدة وليس التقيد الجامد بترتيبات قديمة تجاوزت حدود الممكن أو وعود لا يمكن الوفاء بها.

* وزير خارجية ألمانيا ونائب المستشار من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٥
*بروجيكت سنديكيت

كارل بيلت :

«الناتو» والبنية الأمنية الأوروبية الجديدة

جعلت الحرب الروسية الأوكرانية، الحكومات الأوروبية في سعي حثيث لتغييرات مهمة. وأصبح محور الحديث والبرامج في القارة العجوز: نداء إيقاظ جيوسياسي عالمي ينطوي على عاقبتين رئيسيتين:

أولاً:

سيزداد الإنفاق العسكري في مختلف أنحاء أوروبا، فبعد سنوات من التثاقل والتقاعس، وعلى نحو مفاجئ، اتفق جميع أعضاء حلف شمال الأطلسي (الناتو) الأوروبيين تقريباً على هدف إنفاق ما لا يقل عن ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي على الدفاع، فقررت ألمانيا، صاحبة أكبر اقتصاد في أوروبا، إضافة ما يعادل ٠٫٥٪ من ناتجها المحلي الإجمالي إلى إنفاقها الدفاعي في غضون عام واحد فقط.

ثانياً:

ستتعزز قوة الناتو من عدة نواحٍ، فبالإضافة إلى زيادة وجوده العسكري في البلدان الأعضاء المجاورة لروسيا، يستعد الحلف لإضافة فنلندا والسويد إلى صفوفه. طور كل من البلدين علاقاته بالناتو منذ سنوات، لكنهما الآن يعتزمان اتخاذ الخطوة الحاسمة المتمثلة في الالتحاق بعضوية الناتو رسمياً.

لقد خلق يوم الرابع والعشرين من فبراير موقفاً أمنياً جديداً تماماً لفنلندا والسويد، ولأن فنلندا خاضت حرباً ضد الاتحاد السوفييتي خلال الفترة ١٩٣٩ – ١٩٤٠ وكانت جزءاً من الإمبراطورية الروسية طوال قرن من الزمن قبل عام ١٩١٧، فقد أقنع الواقع الحالي قادة فنلندا على الفور بضرورة السعي إلى الالتحاق بعضوية الناتو.

> **الحرب الروسية الأوكرانية جعلت، الحكومات الأوروبية في سعي حثيث لتغييرات مهمة**

كان ترتيب فنلندا الهش مع الاتحاد السوفييتي، ثم مع روسيا في وقت لاحق، أحد الأسباب الرئيسية وراء بقاء السويد أيضاً خارج الناتو. في أعقاب انضمام النرويج والدنمارك إلى الحلف في أواخر أربعينيات القرن العشرين، انتهجت السويد سياسة الحياد في الحرب الباردة بدعم من قوات دفاعية قوية.

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، انضمت فنلندا والسويد إلى الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٥، وعمل البلدان على تعميق تعاونهما الدفاعي مع الناتو، وبالتالي مع الولايات المتحدة.

كانت عضوية الناتو الكاملة تُـعَـد خياراً محتملاً في تاريخ لاحق. ولكن برغم أن الرأي العام في فنلندا والسويد أصبح أكثر تقبلاً للفكرة بعض الشيء، فإن الأغلبية تظل متشككة أو معارضة.

لكن الرابع والعشرين من فبراير قلب الموازين. وقد أعلن البلدان، فنلندا والسويد، عزمهما التقدم رسمياً إلى عضوية الناتو.

في الأسابيع الأخيرة، تغير اتجاه الرأي العام بشكل كبير، فالآن تفضل جميع الأحزاب السياسية الرئيسية في السويد، باستثناء الحزب الشيوعي السابق وحزب الـخُـضر المتضائل، الالتحاق بعضوية الناتو، وفي فنلندا، أعربت كل الأحزاب السياسية من اليمين إلى اليسار عن دعمها. الواقع أننا نشهد تغيراً سياسياً هائلاً، وكل هذا بسبب سياسة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

إن انضمام فنلندا والسويد إلى الناتو من شأنه أن يؤدي إلى تغيير البنية الأمنية الأوروبية على وجهين مهمين:

أولاً:

ستكتسب دول شمال أوروبا القدرة على تنسيق قوات دفاعية كبيرة على مستوى المنطقة.

وسوف تزود السويد وفنلندا الناتو بقدرات جديدة، كما أوضحت بالفعل تدريبات القوات الجوية المنتظمة التي تجريها مع النرويج. علاوة على ذلك، سيكتسب الناتو المزيد من القدرة على السيطرة على بحر البلطيق، وبالتالي دعم الدفاع عن إستونيا ولاتفيا وليتوانيا.

ثانياً:

ستعمل عضوية السويد وفنلندا على تعزيز الركيزة الأوروبية داخل الناتو، فكل من البلدين مؤيد لتطوير البعد الدفاعي والأمني للاتحاد الأوروبي، وتعزيز أواصر العلاقات عبر الأطلسي، بما في ذلك العلاقة الأمنية المهمة مع المملكة المتحدة. وبينما سيظل الناتو الضامن الأساسي للدفاع الإقليمي، فإن الاتحاد الأوروبي، بترسانته السياسية الأوسع، سيتحول إلى تحالف أمني متزايد الأهمية، وسوف يزداد التنسيق بين الكيانين عُـمقاً.

* وزير خارجية السويد الاسبق
*بروجيكت سنديكيت

حصة البادية

الشعبوية: آليات ووسائل

للشعبوية آليات ووسائل لا يمكن تجاوزها لما تتضمن من آثار سلبية على صياغة الأهـداف العامة وتوجيه النتائج مرحليا (إن اتكأت تلك الشعبوية على مصالح شخصية ومنافع فردية)، ثم تداعيات تلك النتائج على المجتمعات وحتى الدول.

ولا يخفى من هذه الآثار (على الأقل) تشتيت العمل المؤسسي المنظم في محاولةٍ لتوجيهه، بل وتغييره في كثير من الأحيان دون أي مراعاة أو تدبر لما قد يسبب كل ذلك من تعطيل لطاقات خلاّقة، أو إهدار لموارد أساسية كانت تسعى لوجهتها.

ومن تلك الآليات:

– توظيف إمكانات المؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي في حملات شعبية تتبنى أهداف محددة متلبسةً زي الديمقراطية، ولباسَ المصلحةِ العامة، وقد يُكتفى ببعضهم ممن تحركهم المادة لتوزيع أي محتوى يتم تبنيه أيا كانت أهدافه، معيار الشعبوية في اختيار هؤلاء عدد المتابعين ودرجة التأثير بغض النظر عن المحتوى أو الوسائل.

* * * * * * * * * * *

– استغلال قضية اجتماعية معينة: كظاهرة الباحثين عن عمل بمبرراتها الاقتصادية وتداعياتها الاجتماعية مع إمكانية توظيفها لإيهام الباحثين عن عمل والمجتمع عموما بوجود حلول سريعة، وبدائل عاجلة في حال تولي مراكز اتخاذ القرار بهدف تغيير إدارة مستهدفة، أو سعيا لفرض إدارة أخرى دون خطة واضحة أو تصور واقعي لهذه القضية العامة ووضع حلول ناجعة لها دون دراسة للبدائل الواقعية والحلول الجذرية التي تعالج الأسباب دون مجرد القفز للنتائج لتغييرها، وإذ يؤخذ العامة باستثارة العاطفة تسهل قيادة انفعالاتهم وتوجيهها إزاء قضاياها التي تعاني منها إلى بعد حين من انكشاف الشَرّك والوقوع في فخ التضليل والتجييش لمصالح شخصية آنية.

* * * * * * * * * *

– استغلال أزمة اقتصادية محلية كانت أو عالمية؛ مثل تأثير أزمة كورونا على الاقتصاد العالمي وبالتالي الاقتصاد المحلي والعمل على»شيطنة» إدارات وشخصيات عامة في ادعاء تسببها في الأزمة بهدف السعي للضغط باتجاه الوصول لمنافع شخصية، أو استبدال هذه الإدارات بـإدارات مقترحة متوافقة والمصلحة الشخصية لمركز الحملة الشعبوية التي تنشط في أوانها، ولو أن تلك الجماعات المستثارة انفعاليا ركزت في الضغط بالمتابعة والمحاسبة، وتغيير الممكن من مسببات الأزمة بدلا من الضغط لتغيير الإدارة لكان ذلك أجدى وأنفع وأقوى تأثيرا محققين استدامة مأمولة لتنمية شاملة.

* * * * * * * * * *

– تـعـزيـز تكتلات (لوبيات) محددة ضد أخـرى توجيها للضغط الشعبي على مركز اتخاذ القرار، وصولا لاستصدار قـــراراتٍ نفعيةٍ خدمةً لمصالحَ شخصية أو تكتلاتِ منافع عائلية أو قبلية أو حزبية (إن وجدت)وكذلك تعمل هذه التكتلات على شيطنة شخصيات معينة مقابل تجميل وتعظيم أخرى في ادعاء الحياد التام والسعي للمصلحة العامة في حين القصد الرئيس هو إحلال إدارة سابقة غير متوافقة ومصلحة مركز الشعبوية بجهة أخرى حليفة أو متوافقة أو حتى مصنوعة مدعاة.

* * * * * * * * * *

– الشعبوية الفئوية: كشعبوية بعض المتقاعدين أو شعبوية سلطة ما بعد المنصب؛ حيث يمكن لأي فئة (أقلية أحيانا أو أكثرية) تشكيل بؤرة رئيسة لاستفزار الرأي العام وتجييش العاطفة العامة لتشتيت العمل المؤسسي بدلا من مساندته ودعمه وصولا للمصلحة العامة الحقيقية، يدعم ذلك عدم المتابعة وغياب الشفافية في شراكة صادقة بين المؤسسات والمجتمع، إذ يمكن لبعض المنتمين لهذه الفئات تحويل غضبتهم الشخصية إلى غضبة جماعية تستهدف المصلحة العامة في تقويض أهـداف عامة انتصارا لشعور أو لمصلحة شخصية ترى عدم إمكانية تهميشها أو تجاوزها، ولا تؤمن بتدوير المسؤوليات ولا بتكاملية الأدوار.

* * * * * * * * * *

– يمكن الجمع بين آليتين أو أكثر من آليات توظيف الشعبوية وصولا للأهداف الشخصية ذاتها، وسعيا لاحتكار السلطة ومركزية اتخاذ القرار بصنع هذه التكلات التوافقية التي هي إفرازات التوجيه السلبي لشعبويات مرحلية تعمل على تشتيت الجهد واستنزاف الموارد، وفوضى المتابعة والإنجاز بين ما لم يكتمل وما لم يصل وما لم يبتدئ أصلا لقياس اكتماله أو وصوله.

> **تتبنى أهدافا محددة متلبسة زي الديمقراطية، ولباس المصلحة العامة**

أما الأفضل من هذا كله في تقييد الشعبوية وتوجيهها فهو التركيز على أهـداف مؤسسية مـحـددة، متوافقة مع المصلحة المجتمعية والأهـــداف الوطنية، ومتابعتها تخطيطا وعملا وصولا لإنجاز مكتمل، أو تقييما لأسباب عدم الإنجاز بالمحاسبة حال التقصير والمكافأة حال الإنجاز والتغيير، والتأكيد على توزيع مربعات التخطيط طويل المدى إلى مربعات أقصر زمنيا، فالخطة العشرينية يتم تقسيمها إلى أربع خطط خمسية تيسيرا لاستمرارية التقييم والمتابعة والمحاسبة والتغيير وصولا لأهداف المرحلة العشرينية.

ولن يبلغ مجتمع ما بغيته دون الإيمان بالهدف الأسمى من تكامليته، ودون التسلح بوعي أبنائه وسعيهم جميعا لرفد مشاريعه الساعية لمصالح مشتركة و تنمية مستدامة دون تضليل مقصود، أو تشتيت ممنهج .

*صحيفة»عمان»العمانية

نوف يعقوب السعدي:

فرص التعايش والتسامح وتحدياتهما في ظل الإعلام الرقمي

*ترينديز للبحوث والاستشارات

مقدمة: من المتعارف عليه أن الإعلام الرقمي (وسائل التواصل الاجتماعي، التدوينات، الفن الرقمي، الواقع الافتراضي،... إلخ) هو الإعلام الذي يعتمد التقنيات الرقمية في البث والانتشار.

ومن الجدير بالذكر أن الرقمنة أصبحت هي المسيطرة على ساحة الإعلام، حيث تم تحويل العديد من الصحف المحلية والإقليمية والعالمية من صحف ورقية إلى صحف إلكترونية، بالإضافة إلى اعتماد محطات التلفاز والمحطات الإذاعية أكثر من أي وقت مضى على الإعلام الرقمي، وكذلك انتشار مواقع التواصل الاجتماعي على نطاقٍ واسع لم تصل إليه أي وسيلة إعلامية من قبل. وفصلت الكثير من الدراسات خصائص الإعلام الرقمي ومنها التفاعلية interactivity، بمعنى الاتصال التفاعلي مع المتلقي، والنصية الفائقة hypertext، بمعنى إتاحة محتوى متعدد المستويات والمعاني والتفسيرات، وتقارب الوسائط المتعددة convergenc، بمعنى تدعيم الإدراك الانتقائي الذي يمثل الأساس في تحقيق الأثر.

ومن جانب آخر فالتعايش والتسامح نموذجان ثقافيان، وهما مبدآن إنسانيان يطمحان إلى توفير سياق إيجابي لتعايش السلمي بين أفراد المجتمع، وهو فكر يواجه كل ما هو متشدد ومتطرف. فأن تكون متسامحاً هو أن تكون لديك القدرة على التعايش مع كل ما هو مختلف عنك ومع كل من هو مختلف عنك. لذا فهناك ارتباط وطيد بين مفهوم التعايش ومفهوم التسامح. وفي حقيقة الأمر أن سبب ارتباط هذين المفهومين هو أنهما يكملان بعضهما، فأينما وجد التسامح وجد التعايش وأينما وجد التعايش وجد التسامح.

لذا ففي الأوقات التي يسودها الخوف من التطرف والإرهاب تسعى العديد من الدول والمجتمعات لتأمين الأفراد وتحصينهم من هذه الآفة من خلال نشر قيم التعايش والتسامح وثقافتها وتعزيزها بين الأفراد

بمختلف جنسياتهم، وأعراقهم، وأديانهم ومعتقداتهم. ودون ثقافتي التعايش والتسامح سيصبح الإنسان منغلقاً تماماً عمن حوله ومنعزلاً ثقافياً وفكرياً، وبالتالي قد يتحول هذا الانغلاق والانعزال إلى تطرف وتشدد بكل سهولة.

وتأتي أهمية التعايش والتسامح في أنهما يمثلان العوامل الرئيسية لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية في أي مجتمع. لأن هناك علاقة وطيدة بين التعايش والتسامح كثقافة، والأمن كهدف، وهذه الصلة تأتي لأن الأمن لا يتحقق إلا في ظل الاستقرار، ولأن الاستقرار لا يتحقق إلا بالتعايش والتسامح. ومن أهم مظاهر الاستقرار تقبلاً أفراد المجتمع بعضهم لبعض بغض النظر عن اختلافاتهم العرقية والاسمية والدينية،... إلخ، فيصبح لدينا مجتمع متعدد ومتسامح ومنفتح و تنخفض فيه معدل الكراهية والتطرف أيضاً.

ومن هنا تأتي أهمية اللجوء إلى الإعلام الرقمي الذي من الممكن أن يكون الوسيلة الأكثر نجوعاً وتأثيراً لأنه وسيلة نقل حيوية للمعلومات والآراء تتجاوز جميع الحدود الجغرافية ومنصة في غاية الأهمية لتثقيف الأفراد وتشكيل العقل الجمعي الإلكتروني الذي يرتد ليعكس خصائصه على سلوك أفراد المجتمع، ولذا فإنه من أهم وسائل تحقيق التعايش والتسامح في وقتنا الحاضر.

ولكن الإعلام الرقمي سلاح ذو حدين لأنه على الرغم من إتاحته الفرصة لتعزيز ثقافتي التعايش والتسامح فإنه يستدعي الكثير من التحديات أيضاً التي من الممكن لها أن تعوق عملية تفعيل ثقافتي التسامح والتعايش وترسيخهما.

تستهدف تلك الدراسة تفصيل بعض الفرص وبعض التحديات التي تواجه التعايش والتسامح في ظل الإعلام الرقمي. ومن أجل ذلك تنقسم تلك الدراسة إلى ثلاثة أجزاء؛ في الجزء الأول نسلط الضوء على أهم الفرص التي يوفرها الإعلام الرقمي في التعايش والتسامح. وفي الجزء الثاني نحلل بعض أهم التحديات التي تواجه التعايش والتسامح في ظل الإعلام الرقمي. وفي الجزء الأخير نقدم بعض التوصيات التي من الممكن أن تعاظم من تلك الفرص وتجابه تلك التحديات.

أولاً: بعض الفرص

مما لا شك فيه أن الإعلام الرقمي ومنصاته توفر العديد من الفرص التي من الممكن لها أن تسهم في تعزيز التعايش والتسامح. ومن بين تلك الفرص التي سوف نفصلها في ذلك الجزء من الدراسة: نبذ الطائفية والتعصب القومي والتطرف الديني، وتبادل الثقافات المتنوعة ونشر ثقافة الاختلاف والتنوع، وعرض ثقافات الشعوب الأخرى وخبراتها في التسامح والتعايش.

> **قد يتحول هذا الانغلاق والانعزال إلى تطرف وتشدد بكل سهولة**

يعد نبذ الطائفية والتطرف الديني والتعصب القومي وتبادل الثقافات المتنوعة ونشر ثقافة الاختلاف والتنوع من أهم الفرص التي من الممكن أن يوفرها الإعلام الرقمي. وفي هذا الإطار من الممكن أن يكون الإعلام الرقمي ومنصاته حبل وصل يربط بين معتنقي مختلف الديانات والجنسيات والأعراق، ونافذة للحوار السلمي بين مكونات المجتمع الواحد والشعوب بعضها مع بعض. وهذا التواصل البشري بحد ذاته هو شكل من أشكال التعايش والتسامح لأنه يمثل منصة للتواصل بين الناس ووسيلة لتطبيع الطقوس والأعياد والمناسبات والعادات والتقاليد الإثنية والعرقية والدينية.

كما يمكن أن يكون الإعلام الرقمي أيضاً وسيلة يتم من خلالها تفكيك الخطابات المتطرفة والأفكار التي لا تتفق مع قيم التعايش والتسامح، ونشر قيم السلام والوئام. وفي هذا الصدد تمثل دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً يشار إليه بالبنان في العالم، حيث أخذت على

عاتقها تعزيز ثقافتي التعايش والتسامح بين أكثر من ٢٠٠ جنسية تعيش وتحظى بالحياة الكريمة والاحترام على أراضيها. ففي يوليو ٢٠١٥ أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، مَرْسُوماً بقانون رقم ٢ لعام ٢٠١٥ بشأن مكافحة التمييز والكراهية. كما تم إنشاء "المعهد الدولي للتعايش" و"مركز هداية"، و"مركز صواب" لنبذ الطائفية والتعصب القومي والديني. وكل تلك المؤسسات تستخدم الإعلام الرقمي كوسيلة رئيسية لتحقيق أهدافها وفي القلب منها استدامة قيم التسامح والتعايش واحترام الآخر، ونشر قيم السلام.

ويمثل عرض ثقافات الشعوب الأخرى وخبراتها في التسامح والتعايش واحداً من أهم الفرص التي من الممكن أن يوفرها الإعلام الرقمي أيضاً. وخير مثال على ذلك ما فعلته دولة الإمارات العربية المتحدة خلال أسبوع التسامح في إكسبو ٢٠٢٠، الذي أقيم في دبي بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ والذي عرض من خلاله تجارب بعض الدول وخبراتها في التسامح والتعايش.

وأقيم في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ محادثات ومحاورات عن كيفية تعزيز التعايش في المساحات الاجتماعية، والبيئات المادية، وأساليب سرد القصص، بهدف إثراء التعدد الثقافي وتعزيز التعايش السلمي. كما عمدت الفعاليات إلى التحدث مع مكونات المجتمع كله، رجالاً ونساء، وإيجاد فرص لأصحاب الهمم والمجتمعات المهمّشة.

واستضاف جناح إيطاليا قمة الأديان، التي ناقش فيها قادة دينيون من المعتقدات جميعها ومن أنحاء العالم لوضع أسس التغلب على التعصّب والحد من تأثيرات التطرف. كما تم تنظيم منتدى التسامح والتعايش للأعمال بالاشتراك مع إستونيا الذي ركز على التنوع والتعايش في مكان العمل، وكيف يمكن للشمول الرقمي إزالة العوائق ومساعدة الأعمال على تحقيق نمو مستدام. واختتم هذا الأسبوع بفاعلية "الانفتاح والطريق إلى الازدهار"، وهي جزء من سلسلة "حوار الثقافات" التي كانت برعاية برنامج الإنسان وكوكب الأرض في إكسبو ٢٠٢٠ دبي.

ثانياً بعض التحديات

ومن المعلوم أن الإعلام الرقمي في عالمنا المعاصر هو "سلاح ذو حدين، فمن جانب أصبح أداة لتنظيم العلاقات الاجتماعية وإدامتها وتغييرها ومظهراً من مظاهر السلوك وأنماطه فضلاً عن تحوله في بعض الأحيان إلى أداة للهيمنة في مجال الثقافة التي تنتج من هذه التكنولوجيا كونها ثقافة شاملة ومختصرة وسطحية، كما أن هذه الأداة تعوّد الأفراد على أنماط محددة للتفكير والسلوك المهيمن. وبالتالي توفر أدوات قوية للرقابة الاجتماعية، ومع ذلك فهي تخضع لطبيعة استخدام الفرد لهذه التقنية وكيفية توظيف المعلومات بما يتناسب وطبيعة احتياجاته".

> **غرس ثقافة تقديم المصلحة العامة على المصالح الشخصية عبر وسائل الإعلام**

ومن الممكن أن يستخدم الإعلام الرقمي من قِبل محاربي قيم التعايش والتسامح من جماعات متطرفة لبث الكراهية والعنف من خلال الخطابات التأجيجية التي تثير القلاقل بين مختلف الأديان والجنسيات والأعراق . لذا سنفصل في هذا الجزء من الدراسة أهم تلك التحديات وهي: التطرف الفكري، وإثارة النزاعات الطائفية والعرقية.

مما لاشك فيه أن الإعلام الرقمي قد أسهم بدرجة كبيرة في عولمة التطرف وأن تصاعد أنشطة الجماعات المتطرفة والتنظيمات الإرهابية في الفترة الأخيرة كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالإعلام الرقمي. فالجماعات المتطرفة نجحت في استغلال هذا الإعلام بفعالية في عمليات التجنيد والدعاية لأيديولوجياتها والتنسيق فيما بينها مما كان مصدراً مهماً يتغذى عليه الاحتقان الطائفي

والمذهبي. لقد لجأت التيارات الفكرية التي ترفض قبول الآخر إلى الإعلام الرقمي (يوتيوب، فيسبوك، تويتر،... إلخ) لأنه وسيلة سريعة لإيصال رسائلها وكسب متعاطفين وأتباع جدد خصوصاً من الشباب ونشر ثقافة رفض الآخر وعدم القبول به أو التعايش معه.

أحد التحديات التي تواجه التعايش والتسامح في الإعلام الرقمي هي التيارات الفكرية التي تستغل هذه المنصات لإثارة النزاعات الطائفية والعرقية. فيتم استغلال منصات الإعلام الرقمي مثل منصات التواصل الاجتماعي من قِبل أفراد يسعون إلى تفكيك أي مجتمع مترابط ما يشكل تحدياً كبير أعلى نشر ثقافتي التعايش والتسامح وتفعيلهما في المجتمعات، والسبب هو أن ما يتم نقله من قِبل هذه الجماعات عبر الإعلام الرقمي متاح للجميع، للواعي وغير الواعي، وللمثقف وغير المثقف، وللمُحصّن فكرياً وغير المُحصّن فكرياً. إن الفرد غير الواعي يتم اختراق اعتقاداته بسرعة كبيرة والتأثير فيه بسهولة باستخدام وسائل الإعلام الرقمي.

ولا شك في أن انفتاح العالم كله على بعضه رقمياً من ناحية، وظهور ما يسمى حروب الجيلين الرابع والخامس من ناحية أخرى، فاقما التحديات التي تقف عقبة أمام تشكل رأس المال الاجتماعي أو متانته (مستوى الثقة والانتماء بين أبناء المجتمع وقدرتهم على العمل جنباً إلى جنب لتحقيق أهداف مشتركة). ولقد أثر ذلك بلا شك بالتبعية في مفهوم الأمن القومي للدول. فالعلاقات الاجتماعية الافتراضية جعلت الفضاء العام لبعض الدول مستباحاً يثار فيه النزاعات الطائفية والعرقية، لدرجة كان من الصعب معها الحفاظ على متانة رأس المال الاجتماعي في لحظات كثيرة لتلك الدول.

خاتمة

وفي نهاية هذه الدراسة يمكن لنا أن نختتمها بالتوصيات التالية من أجل تعظيم فرص التعايش والتسامح في ظل الإعلام الرقمي ومجابهة التحديات التي يمثلها هذا الإعلام لقيم التعايش والتسامح:

تدريب الصحفيين والإعلاميين والناشطين في الإعلام الرقمي وتأهيلهم على استخدام تقنيات الإعلام ودعمهم بورش ودورات لتأهيلهم وتمكينهم من التعامل مع الإعلام الجديد.

نشر ثقافتي التعايش والتسامح في منصات الإعلام الرقمي من قِبل المؤسسات الدينية والتربوية والتعليمية من خلال دعم الثقافة وعمل مبادرات وفعاليات تدعمها.

تعميق الجوانب الإيجابية التي ظهرت بالدراسات حول الموضوع والتي تحث على الجانب الإنساني وثقافة الحوار والتعايش والتسامح.

الدعوة باستمرار إلى الحفاظ على وحدة المجتمعات وتماسكها والحفاظ على الهوية الوطنية في ظل تحديات الإعلام الرقمي.

> **تقوية نشاط الإعلام الوطني الرقمي ودوره عبر المنصات الرقمية**

تثقيف مستخدمي منصات الإعلام الرقمي وتوعيتهم على أهمية مجابهة تحديات التعايش والتسامح وكيفية تعزيز ثقافة التعايش السلمي وتقبل الآخر.

غرس ثقافة تقديم المصلحة العامة على المصالح الشخصية من خلال وسائل الإعلام والجهات ذات العلاقة.

نبذ المحاصصة الطائفية والعرقية والتخلص منها تدريجياً.

تقوية نشاط الإعلام الوطني الرقمي ودوره عبر المنصات الرقمية.

تثقيف أفراد المجتمع على أهمية تقصي المعلومات من المصادر الرسمية لتجنب التضليل الإعلامي والأخبار المفبركة.

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk